



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -



ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

شعبة: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

زرهوني عبير

رابح اكرام لبنى

تحت عنوان:

واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت - 540 -

خلال الفترة 2018 - أفريل 2024

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. ساجي فاطيمة
مشرفا ومقررا	(أستاذ مساعد - أ - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. مسري جيلالي
مناقشا	(أستاذ محاضر - أ - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بالعجين خالدية

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾

الحمد لله الذي ما ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله

إلى من تتحني أمام عظمتها الهامات وفي وصفها تخجل وترتجف الكلمات

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحاتي... ذات الدعوات السخية ملجأئي، حظي ويدي اليمنى

أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

إلى من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار... ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى

الأبد

والدي العزيز

إلى من سهرت الليالي، إلى من شد الله بها عضدي فكانت السند والمعين، أختي

جميلة وصال

إلى من تقاسمت معهم لذات الحياة وصعابها، إلى شموع دربي، إخوتي حفظهم الله

نجيب، فاروق، إيمان

الصديق من ماشى أخاه على عرجه، إن رأى سيئة وطئها بالقدم وإن رأى حسنة رفعها على علم

وإن كان في صدف الأزمان خير، فإنك يا صديقتي خير ما جدت من الصدف، إلى رقيقة العمر

أكرام لبنى رابح

الصمت في حرم الجمال جمال، والصمت في حضورك هيبة واحترام... إلى من كان لنا خير مرشد ومعين،

أستاذنا الفاضل

أ. مسري جيلالي

عظم المراد فهان الطريق... فجاءت لذة الوصول لتمحي مشقة السنين

زرهوني عبير

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

ما سلكننا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته

من قال أنا لها "نالها" وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم المعرفة، إلى من يزيدني انتسابي

له وذكره فخرا واعتزازا، إلى رمز العطاء و التضحية مثلي الأعلى

أبي الغالي رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى القلب الحنون ، إلى ضلعي الثابت وأماني

أيامي ، إلى سندي مسندي واتكائي

أمي الغالية

إلى الكنف الذي لا يميل إلى الحب الصادق، إلى التي آمنت بي فسبحان من جعلها العوض والسند بعد أبي،

نصفي الثاني أختي ياسمين

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي، إلى من شد الله بهم عضدي، إخواني حفظهم الله

مصطفى، محمد، جهيد

إلى ملائكة رزقي الله بهم، إلى الذين كانوا عوننا وسندا لي، إلى أخواتي الغاليات

صبرينة، صونيا، ريم

إلى أكثر أستاذ ترك بصمته الجميلة بأخلاقه وتعاونه ومحفته الأبوية إلى

أ. مسري جيلالي

إلى رفيقة الخطوة الأولى والأخيرة، إلى من كانت خير صديق وسند ومعين، إلى رفيقة دربي

عبير زرهوني

إلى كل من ذكرهم القلب ولم يذكرهم القلم، أهدي هذا العمل

رابح اكرام لبنى

شكر وتقدير

﴿ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا ربي وتعاليت سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنا لنفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام

بداية شكر خاص وتحية تقدير واحترام نتقدم بها إلى من كان له الفضل في إتمام هذا العمل بعد الله عز وجل، إلى من كان لنا خير السند والمعين، إلى من رافقنا في إنجاز هذا العمل بعلمه وأخلاقه وعطائه، إلى الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته ومعلوماته القيمة، إلى من آمن بنا وبقدراتنا، إلى من دعمنا ومشى معنا خطوة بخطوة ليسهل الصعب ويهون التعب، إلى الذي جعلنا نشعر بالثقة في النفس، إلى مثال يقتدى به نحن مدينون لك بالكثير.

أ. مسري جيلالي

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، شكرا لقبولكم مناقشة هذا العمل

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي، جزاكم الله خيرا

إلى موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، إلى السيد

بن شعيب زكرياء، بداوي فتحي، قدور مخطار

فإن كانت أيدينا قاصرة عن المكافأة فإن ألسنتنا مبتهلة لكم بالشكر والدعاء

إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون قريبا أو بعيدا، إلى كل من ساندنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء، شكرا.

فهرس المحتويات

	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة
7	الفصل الأول: التأسيس النظري لمفاهيم الدراسة
8	تمهيد
9	المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية
9	المطلب الأول: تعريف ونشأة الصيرفة الإلكترونية
12	المطلب الثاني: دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية ومتطلباتها
15	المطلب الثالث: خصائص الصيرفة الإلكترونية
18	المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية
18	المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية
22	المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية
28	المطلب الثالث: أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية
35	المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
35	المطلب الأول: محطات الصيرفة الإلكترونية وهيئات النقد الإلكتروني في الجزائر
41	المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية
46	المطلب الثالث: وسائل وأنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية
56	خلاصة الفصل
57	الفصل الثاني: تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري BNA
	تيارت -540-

فهرس المحتويات

58	تمهيد
59	المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة
59	المطلب الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري.
61	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك ولوكالة تيارت540.
63	المطلب الثالث: أهداف و مهام البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540.
65	المبحث الثاني: وسائل ووسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540
65	المطلب الأول: البطاقات البنكية الإلكترونية.
75	المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآلي.
78	المطلب الثالث: الخدمات عبر الأنترنت.
84	المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540
84	المطلب الأول: نظام المقاصة الإلكترونية الجزائري ATCI.
93	المطلب الثاني: نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري ARTS ونظام SWIFT
97	المطلب الثالث: الأنظمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540.
103	خلاصة الفصل
104	خاتمة
109	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
45	تطور العمليات باستخدام البطاقات البنكية (عدد العمليات بالمليون والقيمة بالمليار دج)	(01-01)
47	عدد أجهزة الصراف الآلي مرفقة بتطور عمليات السحب 2018-2024	(02-01)
48	تطور محطات الدفع الإلكتروني TPE ونشاط الدفع في الجزائر	(03-01)
49	تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر 2018-2024	(04-01)
52	تطور نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري خلال الفترة 2018-2022	(05-01)
53	تطور نظام المقاصة الإلكترونية 2018-2022	(06-01)
54	المدفوعات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية سنة 2022 حسب طبيعة العملية	(07-01)
60	توزيع موظفي وكالة تيارت 540	(01-02)
66	خصائص البطاقة البيبنكية للبنك الوطني الجزائري	(02-02)
67	خصائص بطاقة CIB مسبقة الدفع وبطاقة النخبة	(03-02)
69	خصائص بطاقة الأعمال للمهنيين والمؤسسات	(04-02)
72	عدد البطاقات البيبنكية المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018-2024 أبريل	(05-02)
73	عدد بطاقات التوفير المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018-2024 أبريل	(06-02)
74	عدد بطاقات النخبة المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018-2024 أبريل	(07-02)
76	عدد أجهزة الدفع الإلكترونية المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2017-2024	(08-02)
77	عدد العمليات المنجزة بالشباك الآلي البنكي في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 545 خلال الفترة 2018-2024 أبريل	(09-02)
80	عدد كلمات المرور المطلوبة والموزعة لخدمة الدفع الإلكتروني بوكالة تيارت 540 (2018-2024)	(10-02)

قائمة الجداول

82	عدد اشتراكات خدمات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 عن بعد خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(11-02)
85	تطور نشاط المقاصة الإلكترونية ATCI المتعلق بالعمليات الصادرة للشيكات خلال الفترة 2018 - أبريل 2024	(12-02)
86	تطور نشاط المقاصة الإلكترونية ATCI المتعلق بالعمليات الواردة للشيكات خلال الفترة 2018 - أبريل 2024	(13-02)
87	إجمالي عمليات الشيكات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية الجزائري خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(14-02)
88	تطور نشاط المقاصة الإلكترونية الخاص بالتحويلات المالية خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(15-02)
90	تطور نشاط المقاصة الإلكترونية الخاص بالسفتجة خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(16-02)
91	تطور نشاط المقاصة الإلكترونية الخاص بالسند لأمر خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(17-02)
92	إجمالي عمليات الأوراق التجارية " السفتجة- السند لأمر " المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(18-02)
94	تطور نظام ARTS بوكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018- أبريل 2024	(19-02)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
43	البطاقة البيبنكية ومكوناتها	(01 - 01)
44	بطاقة السحب CCP والبطاقة الذهبية	(02 - 01)
61	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	(01-02)
62	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540	(02-02)
68	بطاقة التوفير بفائدة	(03-02)
68	بطاقة التوفير للقصر بفائدة	(04-02)
69	بطاقة التوفير بدون فوائد	(05-02)
70	بطاقة الأعمال "الضرائب" للبنك الوطني الجزائري	(06-02)
70	البطاقة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري	(07-02)
71	بطاقة فيزا الدولية للبنك الوطني الجزائري	(08-02)
80	الصفحة الرسمية للبنك الإلكتروني BNA net	(09-02)
97	رسالة اعتماد مستندي صادرة من نظام سويفت الخاصة بعميل للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت. 540	(10-02)
98	الواجهة الخاصة بنظام DELTA للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.	(11-02)
99	الواجهة الخاصة بنظام OGA الخاص بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت. 540	(12-02)
101	واجهة نظام المحاكاة للقروض الاستهلاكية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت. 540	(13-02)
102	واجهة نظام المحاكاة للقروض العقارية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت. 540	(14-02)

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

ABEF	Association professionnelle des Banques et des Etablissements Financiers
AEBS	Algeria E-Banking services
ARTS	Algerian Real Time Settlement
ATCI	Algérie Télé-compensation Interbancaire.
ATM	Automated Teller Machines.
BIC	Bank Identification Code
BNA	Banque National d'Algérie
BRICS	Brazil, Russia, India, China, South Africa
CIB	Carte Interbancaire
CIPS	Cross- Border Interbank Payment System
COMI	Comité Monétique Interbancaire
CPI	Centre de Pré-compensation Interbancaire
CREM	Central Risque Entreprise Ménage
DAB	Distributeur Automatique de Billets
EBPP	Electronic Bills Presentment and Payment
EDI	Electronic Data Interchange
EFT	Electronic Found Transfer
GAB	Guichet Automatique Bancaire.
GIEM	Groupement d'Intérêt Economique Monétique
G.U.S.A	Groupement des Utilisateurs Swift en Algérie
IBAN	International Bank Account Number
NS	Netting System
OGA	Outil de Gestion des Abonnements
RMI	Réseau Monétique Interbancaire
RTGS	Real Time Gross Settlement System

قائمة الرموز والاختصارات

SATIM	Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique.
SFNB	Security First National Bank
SPFS	Financial Messaging System (Sistema Peregovora Finansovih Soobshcheniy)
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial and Telecommunication
TPE	Terminal de Paiement Electronique
TPV	Terminal Point de Vente

مقدمة

مقدمة

شهد العالم تحولات مفصلية في مختلف جوانب الحياة، خاصة الاقتصادية منها نتيجة للتطورات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد أثر هذا التطور على الصناعة المصرفية بشكل واضح نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في تنمية الحركة الاقتصادية العالمية، حيث أحدث ظهور الصيرفة الإلكترونية تغييرا هاما في نظم المصارف وأصبحت التكنولوجيا الحديثة جزءا لا يتجزأ من أعمالها، ذلك أن جميع البنوك التجارية الرائدة أصبحت تعتمد بصورة كبيرة على الحلول الإلكترونية لتقديم مختلف خدماتها بفعالية وسرعة من أجل تلبية احتياجات العملاء التي تتغير وتستجد في عصر السرعة والتطور، خاصة مع اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية والتي جاءت كأحد أهم نتائج الانفتاح وعولمة الأسواق المالية.

وفي سياق هذه التطورات العالمية وانتشار العولمة المالية أصبحت البنوك تستحدث معاملات مالية جديدة أدت إلى تحرير القطاع البنكي من القيود والمعوقات التنظيمية والتشريعية، بالإضافة إلى التراجع الكبير لدور الصيرفة التقليدية، حيث أن تبني العمل المصرفي الإلكتروني أتاح العديد من الفرص الاستثمارية التي تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بالبنوك وذلك من خلال الاعتماد على الأنترنت بالدرجة الأولى واستخدام العديد من التقنيات والأساليب الحديثة في إنتاج وعرض المنتجات البنكية والتي ظهرت في شكل بطاقات إلكترونية، أوراق تجارية إلكترونية والتعامل بالنقود الافتراضية، إضافة إلى تقديم قنوات لتوزيع وسائل الدفع الإلكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي، الهاتف المصرفي والبنوك الإلكترونية، كما أنها في كل مرة تطور من خدماتها من خلال الاعتماد على أنظمة دفع، تسوية وتبادل إلكترونية كان لها الفضل في تسهيل عمليات المدفوعات وإنجاز التحويلات المالية عن بعد وآخر هذه الانجازات هو نظام SPFS الروسي ونظام CIPS الصيني لتبادل الرسائل المالية اللذان جاءا كنتيجة حتمية للمنافسة بين البنوك بصفة خاصة ودولها بصفة عامة.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث وعلى غرارها الجزائر، كان لا بد أن تساير هذه التطورات وتعمل على تحديث منظومتها المصرفية، حيث عرف النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات التي غيرت هيكل وتنظيم جميع البنوك والمؤسسات المالية بما يتوافق مع متطلبات السوق، وذلك باتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من بينها تطبيق الصيرفة الإلكترونية من خلال سن قوانين وتشريعات بهذا الخصوص وإنشاء هيئات ومؤسسات لتعميم النقد الإلكتروني في الجزائر كأولى الخطوات نحو رقمنة المنظومة البنكية.

وعلى هذا النحو قام البنك الوطني الجزائري باعتباره من أقدم البنوك التجارية في الجزائر وذو قاعدة جماهيرية بين المتعاملين بتطبيق مظاهر الصيرفة الإلكترونية من خلال توفير وسائل ووسائط وأنظمة دفع تستجيب للتكنولوجيا الحديثة وتتلاءم مع احتياجات الزبائن، حيث أنه يسعى باستمرار لتطوير منتجاته وخدماته البنكية

مقدمة

لتتوافق مع متطلبات السوق التي أصبحت اليوم تركز بشكل كبير على رقمنة جميع القطاعات الحيوية بما فيها القطاع البنكي.

1. إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق وحتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع والتطرق لجوانبه المتعددة في سبيل الوصول إلى النتائج المطلوبة يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى تطبيق مظاهر الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 ؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

• هل الصيرفة الإلكترونية تتعلق فقط بالإنترنت؟ وهل يكفي توفير بنية تحتية قوية من أجل التوجه نحو

الصيرفة الإلكترونية والاستفادة من جميع مظاهرها؟

• ما مدى اعتماد المؤسسة محل الدراسة على الصيرفة الإلكترونية وأساليبها؟

2. فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

• تقدم خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر قناة وحيدة وهي شبكة الأنترنت، وتعد البنية التحتية المتطلب

الأساسي الذي يرتبط به تحديث وعصرنة الخدمات المصرفية.

• يقوم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 504 باستخدام أساليب وتقنيات الصيرفة الإلكترونية في جميع

معاملاته وخدماته.

3. أسباب اختيار الموضوع: وقع اختيارنا على هذا الموضوع دون غيره لعدة اعتبارات نذكرها كالتالي:

أ. الأسباب الذاتية :

• الرغبة والفضول للاطلاع على المستجدات المتعلقة بموضوع الصيرفة الإلكترونية خاصة في الجزائر؛

• كون الموضوع محل الدراسة يلائم التخصص؛

• هذه الدراسة تدخل ضمن الاهتمام والمويل الشخصي للباحثين.

ب. الأسباب الموضوعية :

• الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع وتداوله كثيرا خاصة في الآونة الأخيرة؛

• التعرف على مدى استجابة البنوك الجزائرية للتكنولوجيا الرقمية من خلال الخدمات الإلكترونية التي

تقدمها؛

• المساهمة في تنمية الوعي الثقافي من خلال تسليط الضوء على مزايا الصيرفة الإلكترونية ودورها في

تحسين جودة الخدمة البنكية.

مقدمة

4. أهمية الدراسة : تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية النظام المصرفي في العالم ككل، كونه يمثل عجلة الاقتصاد وركيزته الأولى خاصة بعد التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي يستدعي من البنوك الجزائرية التماشي مع هذه التطورات وتطبيق أساليبها الحديثة في إطار تحسين الخدمات المصرفية وخلق ميزة تنافسية في الأسواق.

أما من الناحية العملية فتكمن أهمية هذه الدراسة في إثراء الرصيد المعرفي للطلبة الباحثين، ومكتبة الجامعة ولو بالشيء اليسير من خلال تقديم أبرز المفاهيم حول كل ما يتعلق بالعمل المصرفي الإلكتروني والتطرق إلى أهم مستجدات الصيرفة الإلكترونية في العالم وفي الجزائر أيضا.

5. أهداف الدراسة: نسعى من خلال طرح هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:

- التعرف على آخر التوجهات الحديثة التي تتعلق بالصيرفة الإلكترونية وتطبيقاتها في العالم؛
- الإشارة إلى ضرورة تبني الصيرفة الإلكترونية من طرف البنوك؛
- محاولة رصد مدى تحسن الخدمة المصرفية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540؛
- فتح المجال أمام الدراسات المستقبلية للتطرق إلى موضوع الصيرفة الإلكترونية من أجل الإحاطة بكافة جوانبها ومستجداتها، بالإضافة إلى اكتساب معارف حول واقعها في بلدك.

6. حدود الدراسة : نظرا إلى أن موضوع الصيرفة الإلكترونية واسع جدا، فإن الإلمام به يفترض البحث والتعمق فيه، وبالتالي حاولنا وضع حدود للدراسة من ناحية الموضوع، المكان والزمان.

• الحدود الموضوعية : يدور الموضوع حول الصيرفة الإلكترونية ومدى تطبيقها في البنوك التجارية مع

تسليط الضوء على واقعها في الجزائر وبالتحديد في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540.

• الحدود المكانية: تم القيام بهذه الدراسة التطبيقية بأحد البنوك الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري وكالة

تيارت540.

• الحدود الزمانية : حددت دراسة واقع الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540

خلال الفترة 2018- أبريل 2024.

7. منهج الدراسة : اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج من أجل دراسة الإشكال، تحليل أسبابه والوصول إلى نتائجه، فقد تم الاعتماد بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي في طرح المفاهيم المتعلقة بالمعاملات البنكية الإلكترونية وإبراز خصائصها، أما الأسلوب التحليلي فجاء مكملا له ذلك أن الدراسة تتطلب تجميع المعلومات وصفها وتحليلها، كما يظهر أيضا المنهج التاريخي في بعض الجوانب التي تتناول المسار

مقدمة

التاريخي لنشأة الصيرفة الإلكترونية وتطور وسائلها وأنظمتها الإلكترونية، إضافة إلى ذلك تم استخدام منهج دراسة حالة في الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540 من خلال اسقاط الجزء النظري على الواقع العملي للبنك.

8. أدوات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية تمثلت في الكتب، مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه التي تناولت مواضيع لها علاقة بالدراسة، إضافة إلى المجلات، الملتقيات العلمية، المواقع الإلكترونية الرسمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية والبنكية التي ساهمت بشكل كبير في إثراء البحث بالإحصائيات والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى المقابلات مع موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540.

9. صعوبات الدراسة: بشكل عام لم نواجه صعوبات أثناء إعداد البحث باستثناء ضيق الوقت وصعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع في الجزائر باعتبار تجربتها في الصيرفة الإلكترونية تجربة محتشمة، كما أننا وجدنا صعوبة في الحصول على معلومات وإحصائيات من طرف البنك محل الدراسة.

10. الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الصيرفة الإلكترونية وتطرقت أيضا لواقعها في الجزائر من أهمها ما يلي:

أ. الدراسة الأولى: دراسة دحية رباب، في شكل أطروحة دكتوراه تحت عنوان: " أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية"، تخصص مالية البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020، تم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لإدماج أنظمة ووسائل الدفع الحديثة والتي فرضتها التكنولوجيا المالية أن تعمل على توسيع البنية التحتية لخدمات الدفع و تساهم في تفعيل النظام المصرفي في الجزائر؟، حيث أنها هدفت إلى تسليط الضوء على واقع استخدام التكنولوجيا في الجانب المصرفي باعتبارها اتجاها جديدا في عالم الصيرفة، بالإضافة إلى دراسة آفاق تطورها في الجزائر ومدى حاجة الاقتصاد الوطني إلى تحسين أداء المصارف، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا المصرفية يساهم في بناء الاقتصاد الرقمي وأن السلطات الجزائرية لازالت تبذل جهودا في ما يخص وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية من أجل تطوير قطاعها المصرفي خاصة في ظل المنافسة الشديدة، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار وعي وثقافة المواطن الجزائري.

ب. الدراسة الثانية: دراسة راضية مصداق وزهرة بوجدودة، هذه الدراسة عبارة عن مقال معنون بـ: " التحول نحو الصيرفة الإلكترونية كآلية لتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2021، عالجت من خلالها الإشكالية التالية: ما مدى مواكبة البنوك التجارية الجزائرية لمتطلبات الصيرفة الإلكترونية في إطار تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر؟، جاءت هذه الدراسة لتوضيح متطلبات إرساء الصيرفة الإلكترونية عامة، كما أنها هدفت إلى إبراز دور التجارة الإلكترونية كآلية جديدة تعتمد عليها البنوك في تنشيط المبادلات التجارية على المستوى المحلي والدولي، وفي الأخير تم التوصل إلى أن هنالك محدودية في نوعية العمليات الإلكترونية وأن الجزائر تواجه تأخرا واضحا في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومن الضروري توفير البنى التحتية اللازمة لتبني النشاط المصرفي الإلكتروني في المصارف الجزائرية خاصة شبكة الأنترنت والإحاطة ببيئة توفر قوانين وتشريعات تتعلق بتنظيم الصيرفة الإلكترونية.

ج. الدراسة الثالثة: دراسة دعبوز سعاد، أطروحة دكتوراه بعنوان: " تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2019"، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية المالية: ما هي تداعيات تحديث وسائل الدفع على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2019؟، وتهدف إلى تسليط الضوء على الإجراءات المتبعة لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر والتركيز على تطور التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى إبراز انعكاس وسائل الدفع الحديثة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، حيث توصلت في نهاية البحث إلى وجود مشاكل عديدة تحد من قدرة البنوك الجزائرية على التوسع في مجال الصيرفة الإلكترونية وبالخصوص التجارة الإلكترونية وأنه من الضروري تكثيف الحملات التحسيسية التي تبين الدور الفعال للمعاملات الإلكترونية من أجل القضاء على مشكل الثقة وتبني سياسات ملائمة لتشجيع الأفراد على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

• أما فيما يخص دراستنا فهي تكملة للدراسات السابقة بحكم أن موضوع الصيرفة الإلكترونية موضوع يتطور باستمرار ويواكب أي تقدم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لذلك فإن القيمة المضافة للموضوع محل الدراسة هو التطرق إلى آخر ما توصلت إليه الصيرفة الإلكترونية من وسائل، وسائط وأنظمة دفع إلكترونية في العالم وواقعها حتى السنوات الأخيرة في الجزائر، كما قمنا بإسقاط الدراسة على بنك من البنوك

الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540 لدراسة مدى تطبيقه للمعاملات المالية الإلكترونية ومعرفة تأثير هذه الأخيرة على جودة خدمات البنك المدروس.

11. هيكل الدراسة: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين سبقتهما مقدمة وتلتها خاتمة، وتم التقسيم على النحو التالي:

• **الفصل الأول:** يمثل الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الصيرفة الإلكترونية من خلال تعريفها، نشأتها، دوافعها ومتطلباتها بالإضافة إلى التعرف على خصائصها، أما بالنسبة للمبحث الثاني استعرضنا من خلاله مظاهر الصيرفة الإلكترونية من وسائل، وسائط وأنظمة دفع إلكترونية، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى واقعها في الجزائر من خلال إبراز محطات الصيرفة الإلكترونية ومؤسسات النقد الإلكتروني وصولا إلى أهم المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر.

• **الفصل الثاني:** يمثل الدراسة التطبيقية للموضوع، تعرفنا من خلاله على تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540 كدراسة حالة شملت ثلاث مباحث، تم تخصيص المبحث الأول لعرض المؤسسة محل الدراسة بالتعرف على نشأتها، مهامها، أهدافها وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني والثالث فتطرقا إلى وسائل، وسائط وأنظمة الدفع الإلكترونية الموجودة في البنك الوطني وكالة تيارت540.

الفصل الأول

التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: تعريف ونشأة الصيرفة الإلكترونية

المطلب الثاني: دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية ومتطلباتها

المطلب الثالث: خصائص الصيرفة الإلكترونية

المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثالث: أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول: محطات الصيرفة الإلكترونية وهيئات النقد الإلكتروني في الجزائر

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثالث: وسائل وأنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكتروني

تمهيد

أدى انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستخدام المتزايد لشبكة الأنترنت إلى إحداث ثورة رقمية في العالم ككل ساهمت في تغيير هيكل واتجاه الاقتصاد من اقتصاد قائم على نظم تقليدية إلى اقتصاد المعرفة الذي برز فيه مصطلح الرقمنة والذي مس جميع القطاعات والمجالات خاصة الصناعة المالية والمصرفية، فباختبار القطاع المصرفي قطاعا حساسا في اقتصاد أي دولة وذو أهمية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية فكان الأكثر تأثرا وتأثرا بالتكنولوجيا الجديدة والاقتصاد الرقمي، فقد شهد هذا الأخير تحولا نحو العمل المصرفي الإلكتروني في أغلب معاملاته وذلك بتبني الصيرفة الإلكترونية كأحد الاتجاهات الحديثة التي تسمح بالتكيف السريع والفعال لاحتياجات الأفراد والشركات من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية إلكترونية.

وفي هذا الإطار، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى التوجه نحو الصيرفة الإلكترونية وتألية المعاملات المصرفية بعدما أصبحت تعي ضرورة وأهمية التكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة خدماتها خاصة في ظل المنافسة الشديدة وذلك ضمن برنامج السلطات الجزائرية لإصلاح القطاع المصرفي وتطويره.

وعلى هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية؛
- المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية؛
- المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية

شهدت الصناعة المصرفية تحولا واضحا من كل الأبعاد وعلى مختلف الأصعدة، وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة الاقتصاد الرقمي وعولمة الأسواق المالية والمصرفية، ولعل أبرز ما أنتجته تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال البنكي الصيرفة الإلكترونية التي أصبحت تعد من أهم سمات العصر الحديث، حيث تتطلع هذه الأخيرة إلى تقديم خدمات مصرفية إلكترونية لها دور فعال في إنجاز معاملات سريعة آمنة وتعمل على اختصار الوقت والمسافة وبالتالي الاستغناء عن الخدمات التقليدية، وعليه ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الصيرفة الإلكترونية من حيث مفهومها، نشأتها، دوافع ظهورها ومتطلبات نجاحها، بالإضافة إلى إيجابياتها وسلبياتها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الصيرفة الإلكترونية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية موضوعا حديثا لقي انتشارا واسعا في العالم منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا، فقد اختلفت نوعا ما المفاهيم حوله نظرا للتطورات المتسارعة التي يشهدها عبر الزمن.

أولا : تعريف الصيرفة الإلكترونية

يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية بأنها اجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة، وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك اذا أمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه في أي مكان وفي أي وقت¹. تعرف كذلك بأنها جميع المعاملات المصرفية التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها عن طريق مختلف وسائل الإعلام والاتصال مثل: أجهزة الكمبيوتر، الهاتف والأترنت وغيرها، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وبسرعة فائقة وتكلفة أقل².

ويقصد أيضا بمصطلح الصيرفة الإلكترونية تقديم الخدمة عبر الخط للزبون الذي يستطيع انطلاقا من حاسوبه الشخصي والذي يتم ربطه بحواسيب المصرف عبر الخطوط الهاتفية القيام بمختلف العمليات المصرفية، وتمكن الصيرفة الإلكترونية من إجراء العمليات ليس فقط على المستوى المحلي بل الدولي أيضا دون انقطاع³.

¹ محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية العادية-غير العادية-الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط01، 2016، ص213.

² أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد27، 2011، ص07.

³ أحمد صقر، العمل المصرفي في الدول العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د ط، 2006، ص174.

كما يعتبرها البعض بأنها تقديم العمليات المصرفية بشكل إلكتروني سواء تعلق الأمر بالسحب، أو الدفع، أو الائتمان، أو غير ذلك، حيث يوجد اتجاهين لتعريف الصيرفة الإلكترونية أو ما يعرف بالعمليات البنكية الإلكترونية، اتجاه يعتبرها ممارسة النشاط البنكي عن بعد عن طريق شبكة الانترنت أو الشبكات الخاصة، وآخر يضيف قنوات أخرى كالهاتف، الموزعات الآلية،.....الخ¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للصيرفة الإلكترونية حيث تتمثل في تقديم مختلف الخدمات المصرفية سواء تقليدية كانت أو حديثة بشكل إلكتروني عبر قنوات إلكترونية أبرزها الأنترنت.

ثانياً: نشأة الصيرفة الإلكترونية

بدأت بوادر الصيرفة الإلكترونية تظهر تزامناً مع ظهور بطاقات الدفع، وترجع جذورها الأولى إلى سنة 1914 حيث أصدرت شركة Western Union بطاقة تسديد في شكل معدني لبعض عملاء الشركة المميزين، إلا أن أول ظهور لبطاقة ائتمان حقيقية كان عام 1924 في كاليفورنيا من قبل شركة Oil General Petroleum mobil التي قامت بتوزيعها على عملائها من أجل دفع قيمة البنزين في محطاتها المنتشرة في أنحاء البلاد، على أن تسدد المبالغ المستحقة عليهم في تواريخ لاحقة². لكن هذه البطاقات لم تلقى رواجاً بسبب ارتفاع تكلفة إصدارها إلى غاية عام 1949 بدأ انتشار بطاقات الدفع في أمريكا عن طريق نادي Diner's club، حيث ظهرت الفكرة عندما كان أحد رجال الأعمال في أحد المطاعم مع صديقه المحامي يتناولان الغداء وبعد الانتهاء تفاجئاً بأن كلاهما نسي محفظة نقوده فوجدا نفسيهما في موقف محرج عند وقت دفع الحساب واضطرا إلى تقديم الاعتذار لصاحب المطعم، ومن هنا تبادرت فكرة إنشاء مشروع إصدار بطاقات ائتمانية لدفع فواتير المطاعم، بعد أن تم لقاء بين رجل الأعمال وأحد أقطاب المتاجر الكبرى الذي كان أيضاً يفكر في نفس المشروع وعلى أساسه تم التعاقد مع 14 مطعماً يقبلون عمليات الدفع بالبطاقات، وأصبحت شركة الداينرز كلوب أول شركة ائتمان في العالم³، وفي سنة 1951 تم استحداث البطاقة والتي يمكن لحاملها استخدامها في دفع قيمة مشترياتها من المتاجر الكبرى والفنادق والمطاعم على ضمان نادي الداينرز.

¹ أحمد بوراس، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط01، 2014، ص 100.

² عبد الله لعويجي، الإطار المفاهيمي لبطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر، الملتقى الوطني للصيرفة الإلكترونية والتنمية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 01، الجزائر، 18 ماي 2021، ص 19.

³ كيلاني محمود عبد الراضي، النظام القانوني لبطاقة الوفاء والضمان، رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون تجاري، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996، ص 09.

وفي نفس السنة قام بنك فرانكلين الوطني بنيويورك بطرح بطاقته وتدعى ناشيونال كارد، أما سنة 1958 ظهرت بطاقة أمريكيان اكسبرس **American-Express**¹، وبعدها بسنوات عام 1968 أصدرت ثمانية مصارف أمريكية كبيرة بطاقة **Bank-American card** التي تحولت فيما بعد إلى شركة **visa** العالمية.

أما فرنسا فكانت أيضا من رواد الصيرفة الإلكترونية، ففي سنة 1954 ظهرت بطاقات تسمى كارت دوديني وانتشر استخدامها، كما ظهرت أيضا البطاقات الزرقاء عام 1967 من طرف ستة بنوك فرنسية، فضلا عن كارت الذهب الصادر عن اتحاد الفنادق الفرنسي²، وفي سنة 1986 قامت مؤسسة اتصالات فرنسا بتزويد محطات الهاتف بالبطاقات الذكية التي تم إصدارها في السبعينيات.

وفي منتصف التسعينات ظهر مصطلح البنوك الإلكترونية أو البنوك على الخط، حيث أنجزت نتسكايب أول برنامج يسمح بالدخول إلى مواقع الويب، وأصبحت الصيرفة عبر الخطوط ممكنة، ويعتبر خط **SFNB*** أول بنك أمريكي يقدم خدماته عبر الخط في العالم³.

نخص بالذكر السوق العربية أيضا، فقد بدأت المصارف العربية التعامل بالبطاقات سنة 1981 من خلال البنك العربي الإفريقي بمصر، ثم انتشر استخدامها في بعض الدول الأخرى مثل الاردن من قبل بنك البتراء الأردني سنة 1983⁴.

¹ Tony Drury, Charles w.ferrier, **credit cards**, butterworth, ENGLAND, no edition, 1984, P14.

² مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، د ط، 2005، ص 354 .

* **SFNB** : Security First National Bank.

³ تطار محمد منصف، الصيرفة الإلكترونية والجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 05، 2005، ص 07.

⁴ هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الإلكتروني-دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون خاص، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 10.

المطلب الثاني: دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية ومتطلبات نجاحها

أدت الثورة التكنولوجية إلى إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك والتطلع إلى تقديم خدمات متطورة تواكب العصر وإحداث قفزة نوعية في الصناعة المصرفية، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال كانت ومازالت الدافع الأساسي لتبني الصيرفة الإلكترونية التي تحتاج بدورها إلى الكثير من المتطلبات التي تعتبر بمثابة حجر الأساس لبداية النشاط المصرفي الإلكتروني.

أولاً: دوافع الصيرفة الإلكترونية

من خلال الخدمات الجديدة والمختلفة وجميع المعاملات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي الدافع والسبب الأول وراء التحول نحو الصيرفة الإلكترونية، يمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

- ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال: كان لتكنولوجيا الإعلام والاتصال دوراً رئيساً ودافعاً نحو التوجه إلى الصيرفة الإلكترونية، نتيجة للتغيرات الجذرية التي نتجت عنها في طبيعة عمل القطاع المصرفي ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية إلكترونية مطورة تفوقت بصورة واضحة على الخدمات التقليدية؛
- توسع مفهوم التجارة الإلكترونية: إن انتشار التجارة الإلكترونية التي تعتمد على الوسائل الإلكترونية المتطورة مثل الإنترنت، ساهم في تغيير تقنيات وأساليب عمل البنوك والتخلي عن التجارة التقليدية¹؛
- المنافسة الشديدة وخلق قيمة مضافة للبنوك: مع ظهور مؤسسات جديدة غير مصرفية كشركات التأمين مثلاً أصبحت البنوك لا تنافس بعضها البعض فقط بل تتنافس حتى مع هذه المؤسسات، فكل منهم يسعى إلى تقديم خدمات أفضل وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق المالية ما يجعل هذه الأخيرة دافعاً للتحول نحو الصيرفة الإلكترونية؛

- تحقيق هدف الاستمرارية والربح في الأجل الطويل: من خلال تقديم البنوك لخدماتها المختلفة بشكل إلكتروني باستعمال مختلف الوسائل والأنظمة المتطورة تنجح في جذب وكسب ثقة أكبر عدد من العملاء وبهذا تحقق أحد أهم أهدافها المتمثل في الاستمرارية، كما أن انخفاض تكلفة الخدمات البنكية الإلكترونية وسهولة استخدامها بفضل الإنترنت وإقبال الزبائن عليها يساهم في تعظيم الأرباح²؛

¹ حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1-4 نوفمبر 2009، ص 11.

² وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، د ط، 2012، ص 57.

- توفير فرص تسويقية جديدة : تسمح الصيرفة الإلكترونية بتطوير نظام توزيع الخدمات البنكية الذي يسمح بدوره للعملاء اجراء مختلف عمليات التسوق الإلكتروني من خلال برامج البحث المتطورة وغيرها، ومن خلال توفير البنك لمثل هذه الخدمات عبر تطبيقات في الأنترنت تزيد المنافسة ويزيد عدد المتعاملين فهي تتميز بتكلفة أقل وبجودة عالية تتماشى مع عصر التكنولوجيا؛
- تحسين جودة الخدمة المصرفية : يكون هذا من خلال الاهتمام برغبات المتعاملين واحتياجاتهم للوصول إلى تطابق مستوى الجودة الفعلي مع توقعات العملاء، لذا تهتم البنوك بشكل كبير بنوعية وجودة الخدمات التي تقدمها وهذا يتجلى في المعاملات المصرفية الإلكترونية التي تعكس مدى استجابتها للتطور التكنولوجي.

ثانيا: متطلبات الصيرفة الإلكترونية

إن العمل المصرفي على غرار من مختلف الأعمال يحتاج إلى مجموعة من القواعد والمتطلبات الرئيسية التي يقف عليها من أجل السير الجيد والحسن لها وضمان استمراريتها، لذا لا بد على البنوك أن تهتم بتوفير بيئة مناسبة لها من أجل الوصول الى الأهداف المسطر لها، ومن أهم متطلبات نجاح الصيرفة الإلكترونية ما يلي:

- البنية التحتية : تعتبر أهم مطلب للصيرفة الإلكترونية وتشمل كل من البنية التحتية التقنية، المعلوماتية والكوادر البشرية، فالبنية التحتية التقنية تقع في مقدمة العمل المصرفي الإلكتروني لكون المعاملات البنكية تنشأ في بيئة إلكترونية والمتطلب الرئيسي لضمان هذا العمل المصرفي وضمان نجاحه واستمراره هو كفاءة هاته البنية التحتية المرتبطة أساسا بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال عامة والأنترنت خاصة¹، أما البنية المعلوماتية فهي بمثابة دعامة اساسية للصيرفة الإلكترونية وتتمثل في مختلف الأنظمة والبرمجيات والأجهزة المستخدمة لإنجاز وتقديم الخدمات البنكية الإلكترونية بشكل جيد وسليم²، إضافة إلى هذا يجب توفر طاقم عمل متكامل وكوادر بشرية مدربة ومؤهلة تكون قادرة على التماشي مع مختلف التطورات العملية، فكفاءة العنصر البشري تنعكس مباشرة على الخدمات المعروضة؛

- التطور والاستمرارية والتفاعل مع المستجدات : يقصد بها مواكبة التطورات العلمية والتقنيات الحديثة، أما الاستمرارية فتكون من خلال خلق فرص التميز والتوجه نحو الريادة في اقتحام الجديد، فالحدثة أصبحت عنصر

¹ السعيد بريكة، نادية شبانة، البنوك الإلكترونية الواقع والأفاق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط01، 2016، ص 73.

² عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية- السياسة التقنية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ط01، 2008، ص 109.

رئيسي لإتمام أي عمل مصرفي وتقديم خدمات إلكترونية ذات جودة عالية من أجل إرضاء الزبائن من جهة وتحقيق أهداف البنوك واستمراريتها من جهة أخرى؛

• **التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية، الإدارية والمالية:** إن التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط وإنما مع الأفكار والدراسات والنظريات الحديثة في مختلف المجالات الفنية، الإدارية، المالية، التسويقية، الخدماتية... الخ التي تساعد في اتخاذ القرارات، إضافة إلى الخروج عن المألوف والنمطية واستبداله بالإبداع والأفكار الجديدة من أجل خلق ميزة تنافسية¹؛

• **كفاءة الأداء:** تعني قدرة الشخص أو النظام على تنفيذ المهام الإدارية أو التسويقية وحتى القانونية والاستشارية بشكل سليم وكفاءة وفعالية في السياق العملي، من خلال مهارات التدريب والتأهيل في مجال الاتصالات من أجل مواكبة التكنولوجيا المتعلقة بالعمل المالي والمصرفي لتحقيق خدمات بنكية بمستوى عالي؛

• **الرقابة والتقييم المستمر:** يتطلب العمل المصرفي من أجل نجاحه واستمراره التقييم الشكلي والموضوعي الحيادي لأداء المصارف والذي يكون بصفة دورية من طرف جهات رقابية واستشارية مختصة في المجال من أجل الحد من المخاطر وذلك بسن تشريعات تحفظ حق كل من البنك والذبون، إضافة إلى توفير نظام رقابي فعال يراقب تنفيذ المهام ويقوم بتقييم النتائج وتصحيح الانحرافات إن وجدت²؛

• **الوعي الثقافي للمستخدمين:** يبقى نقص الوعي من أبرز معوقات العمل المصرفي الإلكتروني، فبالرغم من التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم وتوسع التجارة الإلكترونية إلا أن الكثير من الزبائن والمتعاملين يرفضون فكرة الخدمات البنكية الإلكترونية لتخوفهم واعتقادهم أن الصيرفة الإلكترونية تشمل عدة مخاطر كالتعرض للسرقة، الاختلاسات أو قرصنة حساباتهم وما إلى ذلك، لكن يبقى نشر الوعي الثقافي بين المستخدمين وعملاء البنك مطلب أساسي تعمل البنوك على توفيره.

المطلب الثالث : خصائص الصيرفة الإلكترونية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية أحد أهم توجهات الاقتصاد الرقمي التي لاقت انتقادات عديدة، فهناك من يشجع استخدامها والتعامل بها نظرا لأهميتها العلمية والعملية، في حين يرى البعض الآخر أنها محفوفة بالمخاطر والسلبيات فيتخوفون منها ولازالوا متمسكين بالصيرفة التقليدية.

¹ بلهادي عبد القادر، نزي عي الدين، متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 03، 2018، ص 446 .

² عامر ابراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 04، 2015، ص 178.

أولاً: مزايا الصيرفة الإلكترونية

تتعد المزايا والخصائص التي تتميز بها الصيرفة الإلكترونية والتي أكسبتها مكانة كبيرة في المؤسسات البنكية وحتى المالية، ومن هذه المزايا ما يلي :

• إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: تستطيع البنوك توسيع قاعدة عملائها وجذب أكبر عدد من الزبائن بغض النظر عن زمن ومكان تواجدها، وإمكانية طلب الاستفادة من الخدمة على مدار الأسبوع، مما يوفر راحة العميل ويزيد من ثقته¹؛

• تقديم خدمات مصرفية مستحدثة: بالإضافة إلى الخدمات البنكية التقليدية تعرض الصيرفة الإلكترونية خدمات أكثر تطوراً عبر الأنترنت مثل²:

• شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلامية عن الخدمات المصرفية؛

• إمداد العملاء بطريقة للتأكد من أرصدهم لدى البنك؛

• كيفية إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات وغيرها للعملاء؛

• طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

• تحقيق الميزة التنافسية : تساهم الصيرفة الإلكترونية في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية خاصة بعد التحول من المنافسة التقليدية إلى الحديثة³، فالبنك يحقق هذه الميزة من خلال عرضه خدمات إلكترونية بأسعار تنافسية فتزيد حصته السوقية في الأسواق العالمية ويكسب رضا العملاء مما يساهم في تعزيز سمعة البنك وتحقيقه لعوائد أكبر؛

• توفير الجهد والوقت وخفض التكاليف : من مزايا الصيرفة الإلكترونية توفير الوقت والجهد بالنسبة لكل من العميل وموظفي البنك، فضلا عن توافر الخدمة على مدار 24 ساعة بما فيها أيام العطل الرسمية، وبهذا تساهم في تخفيض تكاليف التنقل إلى البنك بالنسبة للعملاء، كما يخفض استخدام تكنولوجيا الأنترنت في مجال

¹ فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الأنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 2007، ص 472.

² مفتاح صالح، معارفي فريدة، البنوك الإلكترونية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004، ص 15.

³ محمود حامد محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الجديد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 2013، ص 221.

الخدمات البنكية التكاليف الكبيرة التي يتحملها البنك لإجراء عملياته المختلفة، ويقلل من حاجة البنك لتخصيص أماكن أو موظفين لأداء الخدمات للزبائن¹؛

• **زيادة كفاءة البنوك** : تساهم الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير في الرفع من كفاءة البنوك من خلال توفير وسائل، وسائط وانظمة إلكترونية بين البنك والعميل، والتكنولوجيا الحديثة لإجراء مختلف العمليات المصرفية بسهولة وسرعة مما يساعد في تحسين خدمة العملاء وتزيد من جودتها؛

• **خلق وسائل تجارة توافق عصر المعلومات**: يبدو أن الحاجة لتوافق الأنماط التجارية مع العصر وتغييراته أصبحت ضرورية، ومن خلال الصيرفة الإلكترونية تم تطوير وسائل جديدة لإدارة الأعمال والبيع عبر الأنترنت مما يعزز التجارة الإلكترونية ويسهلها لمستخدميها؛

• **تلبية خيارات الزبائن بسهولة** : حيث يتمكن الزبائن من خلال الصيرفة الإلكترونية من معرفة أصناف السلع والخدمات وجميع الأسعار، وتقييم المنتجات مما يسهل عليهم عمليات الشراء والدفع عبر الأنترنت ويوفر لهم تجربة تسوق سهلة ومريحة ومناسبة لعصر المعلومات².

ثانياً: عيوب الصيرفة الإلكترونية

بالرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها الصيرفة الإلكترونية، إلا أن لها بعض الانعكاسات السلبية والعيوب التي من شأنها أن تقلل من ثقة العملاء وإقبالهم على مثل هذه الخدمات، ومن عيوب الصيرفة الإلكترونية نذكر ما يلي :

• **التعرض لعمليات الاحتيال والنصب**: يحدث هذا بسبب اقتحام قرصنة الكمبيوتر لمواقع البنوك الإلكترونية واستخدامهم لبطاقات الائتمان بطريقة سيئة؛

• **نقص الكوادر البشرية المؤهلة**: وذلك عند عدم معرفة كيفية التعامل مع البرامج والتقنيات الجديدة، إضافة إلى عدم توفر الخبرة والكفاءة لدى الموظفين في هذا المجال؛

¹ محمد حامد الفكي، دور التسويق في انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، مصر، العدد02، جانفي 2016، ص 12.

² جعفر حسين جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية، عمان، الأردن، د ط، 2017، ص 85.

- إمكانية التعرض لمشاكل تقنية وأخطاء البرمجة: يمكن التعرض لمشاكل تقنية أو أي عطل في البرامج والأجهزة ما قد يؤدي إلى تسريب بعض المعلومات والبيانات السرية الخاصة بالعملاء، الأمر الذي يزعزع ثقة العميل بالبنك ويقلل من مصداقيته¹؛
- صعوبة التعاملات الافتراضية : كونها لا وجود واقعي لها على الأرض، وإنما موقع متخصص يقدم الخدمة المصرفية لزبائنه ويسعى إلى تلبية متطلباتهم التي تدخل ضمن شبكة الانترنت، فلها عدة مشاكل التي يمكن أن يواجهها الأشخاص أثناء استخدام الخدمات المصرفية عبر الأنترنت مثل المشاكل التقنية أو صعوبة فهم واستخدام هذه المنصات الإلكترونية وقلق بشأن أمان المعلومات الشخصية وسريتها؛
- ارتفاع درجة المخاطرة : تعددت المخاطر التي ارتبطت بعمليات الصيرفة الإلكترونية مثل المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة، مخاطر قانونية، ائتمانية وحتى مخاطر السيولة، التي أضحت تمثل تحديا حقيقيا أمام البنوك والمتعاملين والسلطات الرقابية الإشرافية مما يستوجب توفير إدارة مخاطر مستقلة لتتمكن من تقادي أو التقليل من الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر².

¹ أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ط 01، 2007، ص 35.

² منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط 01، 2005، ص 231.

المبحث الثاني : مظاهر الصيرفة الإلكترونية

توصف بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة بأنها بيئة معلومات، حاسبات وبنوك إلكترونية وهذا نتاج العولمة والثورة الرقمية التي شهدتها العالم على مختلف الأصعدة لا سيما في المنظومة المصرفية وهذا ما نلمسه من خلال ما تحتويه من وسائل ووسائط وأنظمة إلكترونية ساهمت بشكل كبير في تسهيل الخدمة البنكية حيث أن لا المكان ولا الزمان أصبح عائقا لتقديمها.

المطلب الأول : وسائل الدفع الإلكترونية

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية تزامنا مع التطور التكنولوجي وتوسع مفهوم التجارة الخارجية الذي ألقى بشكل شبه كلي وسائل الدفع التقليدية وهذا في إطار المجهودات المبذولة من طرف البنوك واستراتيجيتها لجذب العملاء وإبراز أهمية وفاعلية هذه الوسائل الحديثة في تحسين جودة المعاملات المصرفية.

أولا : تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

إن تطور النظام المصرفي وأخذ طابع الحداثة والتكنولوجيا مكن العملاء من إجراء معاملاتهم المالية والتجارية بسهولة وسرعة فائقة من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها وسيلة تحتوي على قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة¹.

تم تعريفها أيضا بأنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد، عبر الشبكات العمومية للإتصالات².

كما عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها كل عملية دفع أصدرت وعولجت بطريقة إلكترونية، وهذا يعني أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من

¹ قطاف عقبة، بومعراف فاطمة الزهراء، الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الوطنية للتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 30 جوان 2021، ص 309.

² عريوة محاد، خاوي محمد، واقع وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 141.

نظام إلى آخر. هذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط نظام المعالجة وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان¹.

من خلال ما تقدم من التعاريف السابقة نستخلص أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة وفقا لدعامة إلكترونية، تحظى بالقبول العام كبديل للعملات النقدية والورقية فهي تسمح بتحويل الأموال أليا من أجل تسهيل عملية الدفع والتبادل بطريقة آمنة وسريعة، بأقل تكلفة ممكنة وفي أي زمان ومكان.

ثانيا: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

عرف القطاع المصرفي تطورا تكنولوجيا برز فيه مصطلح الرقمنة و تبني وسائل الدفع الإلكترونية كأحد مؤشرات التحديث، حيث اتخذت هذه الوسائل أشكالا عديدة تتلاءم مع طبيعة ومتطلبات المعاملات الجديدة، من أهمها ما يلي:

1. البطاقات الإلكترونية: تعتبر البطاقات الإلكترونية من أكثر وسائل الدفع انتشارا، يرى المشرع الفرنسي بأنها كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بإصدار البطاقات كالمصارف ومصالح البريد².

وبالتالي هي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد، أي أنها بمثابة حافظات نقد إلكترونية تتضمن معالجا إلكترونيا يسمح بمعرفة هوية صاحبها بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري، وهذه البطاقات تتخذ شكل المستطيل وذات مقاييس محددة تظهر معلومات على وجه البطاقة وأخرى مخزنة بداخلها.

ونجد عدة تقسيمات للبطاقات الإلكترونية نذكرها كالتالي:

أ. من حيث السعة والأمان: وهي نوعان

• **البطاقات الممغنطة:** هي بطاقات بلاستيكية ذات شريط ممغنط، يتم تحميل البيانات على هذا الشريط في ثلاثة مسارات أفقية، وتتم عملية الدفع بهذه البطاقة اعتمادا على بيانات الشريط الممغنط من خلال قراءة

¹ زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010/2011، ص-ص 17-18.

² زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2006، ص 18.

المعلومات المخزنة عليه بواسطة أجهزة خاصة فهي تحتوي على قيمة نقدية وعلى هذا الأساس تستخدم هذه البطاقات للدفع¹.

• **البطاقات الذكية** : هي بطاقات ذات دعامة بلاستيكية، اخترعت سنة 1974 وبدأ استخدامها سنة 1981 من طرف شركة Philips، تحتوي على شريحة إلكترونية وهي عبارة عن رقاقة صغيرة تحتوي على معالج دقيق ذو ذاكرة تسمح بتخزين أكبر قدر من البيانات والمعلومات التي يمكن استدعائها بطريقة منظمة عن طريق البرمجة الأمنية وتسمح كذلك بتخزين نقود أو وحدات إلكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات². يستخدم هذا النوع من البطاقات للدفع المباشر وإجراء التحويلات المالية وخصم قيمة المشتريات، فالبطاقات الذكية تتسم بسرعة التعامل وتنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا كما أنه يمكن إعادة شحنها عدة مرات³.

ب. من حيث الاتصال: تتميز نوعان من البطاقات تلامسية وغير تلامسية.

• **البطاقات التلامسية**: تسمى أيضا بطاقات الإتصال المباشر، فهي تحتوي على شريحة ذهبية صغيرة أو صفيحة معدنية تقع في مقدمة البطاقة، عندما يتم تمرير البطاقة على القارئ تستخدم ثمانية دبابيس إلكترونية لتتمكن من الإتصال الفعلي بالقارئ الذي يحتوي على ناقل إلكتروني يقوم بنقل وتمرير البيانات من وإلى الشريحة⁴.

• **البطاقات اللاتلامسية** : يطلق عليها بطاقات الإتصال غير المباشر، فهي تتميز بتقنية NFC وتعني Near Field Communication التي تتيح للبطاقة الإتصال بالقارئ دون أي تلامس فعلي وذلك من خلال خاصية إتصال الحقل القريب، فالبطاقة تحتوي على هوائي مثبت يستخدم موجات استشعار بينه وبين القارئ فيشكل مجال يتم من خلاله تمرير المعلومات من وإلى البطاقة، وتكمن أهمية هذا النوع من البطاقات في سرعة إجراء المعاملات فهو يوفر معالجة سريعة وآمنة⁵.

¹ حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية، سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 9، 2013، ص 05.

² رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 1999، ص 54.

³ السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، د ط، 2006، ص 182.

⁴ محمد ناصر إسماعيل وآخرون، البطاقات الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية - دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الرافدين فرع الخضراء، المجلة الاقتصادية بغداد، معهد الإدارة الرصافة، بغداد، العراق، العدد 37، 2013، ص 84.

⁵ الشمري ناظم محمد نوري، عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 49.

يمكن إضافة نوع آخر في هذا التقسيم وهي البطاقات المختلطة أو ما يعرف بالبطاقات ذات الخاصية المشتركة، فهي تجمع بين إمكانية الإتصال مع القارئ عن بعد من خلال الهوائي أو عن طريق الملامسة المباشرة التي يحتوي تصميمها على دبابيس للإتصال بالقارئ.

ج. من حيث الائتمان: هناك نوعان من البطاقات هما:

• **البطاقات الائتمانية:** هي بطاقات توفر لحاملها خطا ائتمانيا (مبلغ مالي) وفق سقف معين يحدده البنك بناء على دراسة مسبقة للعميل، وفي الغالب تمنح هذه البطاقة للأشخاص الذين لهم حسابات مستمرة في البنك، تتم بموجبها عملية السحب (كأنها قروض بنكية)¹، فهذه البطاقات تستخدم كأداة وفاء وائتمان حيث يقوم البنك بمنح هؤلاء المتعاملين بالبطاقة ائتمانا مجانيا يقومون بتسديده في فترات متفق عليها ولا يدفع الزبون أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالدفع خلال الأجل المحددة، وإذا لم يسدد تحسب عليه فائدة وإذا تطلب الأمر يسجله البنك في القائمة السوداء.

• **البطاقات غير الائتمانية:** يطلق عليها أيضا بطاقات الخصم الفوري، حيث تكون البطاقة مشبوكة مع الحساب البنكي وعندما يدفع العميل من هذه البطاقة يخصم المبلغ من حسابه مباشرة، وبالتالي البطاقات غير الائتمانية لا تمنح لحاملها ائتمانا فهي أداة للوفاء فقط².

2. **الأوراق التجارية الإلكترونية:** هي عبارة عن محررات معالجة إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود، قابل للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الاطلاع أو بعد أجل قصير، وتقوم مقام النقود في الوفاء³. كما أنها لا تختلف عن الأوراق التجارية التقليدية من حيث الأنواع، فنجد الشيك الإلكتروني، الكمبيالة (السفتجة) الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني. تقسم الأوراق التجارية الإلكترونية إلى قسمين:

أ. **الأوراق التجارية الإلكترونية الورقية:** في البداية تصدر في شكل محرر ورقي من خلال نموذج مطبوع للورقة التجارية ويجدر الإشارة إلى أن كل نوع من الأوراق التجارية له بيانات وشكل معين تطلب إصدارها وفقا

¹ مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، د ط، 2011، ص 152.

² سعيد عزو، الأمن التقني للدفع الإلكتروني أي فاعلية؟، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02، 2017، ص 119.

³ باطلي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2018، ص 233.

له، ثم تعالج إلكترونيا لتحصيل قيمتها أو تظهيرها لشخص آخر، وتتم هذه العملية عن طريق تقنية المسح الضوئي.

ب. الأوراق التجارية الإلكترونية الممغنطة: تعد الصورة المثلى والحقيقية التي من شأنها تجسيد مفهوم الأوراق التجارية الإلكترونية، هذا النوع يصدر ويعالج إلكترونيا، فهو مبني منذ البداية على دعامة إلكترونية ممغنطة، حيث تتم هذه العملية من خلال تسجيل البنك للبيانات على شريط ممغنط والتي من بينها التوقيع ثم يتم الاطلاع عليها عن طريق الحاسب الآلي، وهي بذلك توفر الجهد والوقت والتكاليف¹.

3. النقود الافتراضية: يعتبر النقد الافتراضي أحد أنواع العملات الرقمية غير المنظمة، الذي يكون متاح فقط في شكله الإلكتروني ويمكن تخزين النقود الافتراضية والتعامل معها عن طريق برامج مخصصة أو تطبيقات على الهاتف المحمول أو الحاسوب أو عبر المحافظ الرقمية، كما يطلق عليها العملات المشفرة².

ويمكن اعتبارها أيضا تمثيلا رقميا للقيمة النقدية، إلا أنها تعمل خارج نظام النقد الرسمي، فهي لا تصدر من طرف البنك المركزي ولا حتى المؤسسات الائتمانية، كما أنها لا تخضع لأي جهة رقابية، ففي معظم دول العالم لم يتم السماح بالتعامل بها بشكل رسمي بسبب عدم إشراف الحكومات عليها وبسبب الهوية المجهولة لحاملها التي تكثر من عمليات النصب والاحتيال ولذلك فإن قبول هذا النوع من النقد يكون اختياري ومقبول فقط بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد³.

المطلب الثاني : وسائط الدفع الإلكترونية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية اتجاها حديثا وأحد تطبيقات الاقتصاد الرقمي في البنوك، ومن أبرز مظاهرها انتشار وسائط الدفع الإلكترونية، فهي قنوات تمكن من تسديد المستحقات المترتبة على الخدمات إلكترونيا من أي مكان وفي أي وقت بعيدا عن النقود الورقية، حيث تتم عملية دفع وتحويل الأموال إلكترونيا اعتمادا على شفرات رقمية سرية لا يعرفها سوى العميل والجهة التي يتعامل معها، كما تعتمد جل المؤسسات المصرفية والمالية على هذه الوسائط لجعل عملية الدفع الإلكتروني آمنة وسهلة.

¹ مرشيشي عقيلة، السفحة الإلكترونية بديلة للسفحة التقليدية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 10 جوان 2015، ص 203.

² بونحاس عادل، النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية - نشأتها، مفهومها وآثارها الاقتصادية، دفاير البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص 847.

³ عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية - مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، العدد 01، 2017، ص 876.

أولا : أجهزة الصراف الآلي ATM* :

ظهرت أجهزة الصراف الآلي أول مرة في بريطانيا وبالتحديد بأحد فروع بنك باركليز في لندن في 27 جويلية 1967 من طرف "جون شيفرد بارون" والذي كان يعمل في شركة ديلارو لطباعة العملة، جاءته الفكرة عندما لم يتمكن من دخول البنك بعد وصوله متأخرا عن موعد إغلاقه ببضع دقائق وفي طريق عودته شاهد ماكينة توضع بها النقود فتخرج ألواح شوكولاتة، فاستلهم فكرته من هذه الآلة مع استبدال الشوكولاتة بالنقود. الآلة التي صممها لم تكن تستخدم بطاقات بلاستيكية بل شيكات عليها مادة مشعة يتعرف عليها الجهاز ويطابقها مع الرقم الشخصي للعميل فتخرج النقود، حيث أن الرقم السري كان في البداية يتألف من 6 أرقام إلا أن زوجة شيفرد لم تستطع تذكر سوى 4 منها فأصبح الرقم الشخصي يتكون من أربعة أرقام إلى يومنا هذا¹.

في سنة 1968 بفرنسا تم تركيب أول موزع آلي للأوراق في العاصمة باريس، وعام 1969 تم تركيب أول صراف آلي بالولايات المتحدة الأمريكية في بنك كميكال "Chemical" بنيويورك تحت شعار " اليوم سيفتح البنك على الساعة التاسعة صباحا ولن يغلق بعدها أبدا ".

كما أنه في نهاية 2003 اخترعت فرنسا صراف آلي يسمح بإيداعات نقدية سواء نقود معدنية أو ورقية حتى شيكات، حيث يقبل هذا الجهاز التعامل مع حوالي 250 ورقة نقدية ويستطيع حساب 500 قطعة معدنية في الدقيقة².

تعتبر أجهزة الصراف الآلي محطات طرفية إلكترونية متصلة بالحاسب الآلي، يتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية دون توقف ودون الحاجة إلى الذهاب للمصرف، يتواجد أغلبها على واجهات الطريق، المحلات التجارية والواجهات الأمامية لمبنى المصرف³، فهي بذلك تحقق الملائمة المكانية، الزمانية والأدائية للخدمة البنكية. ورغم تنوع تصميم أجهزة الصراف الآلي إلا أنها تحتوي جميعا على نفس الأجزاء الرئيسية:

- قارئ البطاقة: يقرأ هذا الجزء الشريط المغناطيسي الموجود خلف البطاقة؛
- لوحة المفاتيح: يتم من خلالها إدخال المعلومات مثل رقم التعريف الشخصي واختيار نوع المعاملة المطلوبة والمبلغ أيضا؛
- موزع النقود: تصرف النقود من خلال فتحة موجودة على واجهة الجهاز؛

* ATM : Automated Teller Machines.

¹ علي جمال الدين عوض، العمليات البنكية من وجهة القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط3، 2000، ص63.

² دعبوز سعاد، تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021-2022، ص 77.

³ طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2007، ص 162.

• الشاشة: يظهر النظام البيانات والتعليمات الموجهة للعميل أثناء تنفيذ المعاملة مثل معلومات الحساب والأرصدة؛

• الطابعة: تتيح للعملاء طباعة ايصالات معاملاتهم والمبلغ المسحوب والرصيد المتبقي.

كما أن لأجهزة الصراف الآلي أنواع عديدة تختلف باختلاف الوظيفة التي تؤديها وتتمثل فيما يلي:

أ. الموزع الآلي للأوراق **DAB***: يعتبر الموزع الآلي صورة من صور الممكنة في القطاع المصرفي وهو عبارة عن جهاز إلكتروني تحفظ فيه النقود بطريقة آلية وبكمية محدودة لتسهيل عمليات السحب النقدي¹. وهو عبارة عن آلة أوتوماتيكية، تسمح للعميل عن طريق البطاقات الإلكترونية بعملية السحب النقدي دون اللجوء إلى البنك وعلى مدار 24 ساعة، حيث يقوم هذا الأخير بتحديد الحد الأقصى من المبالغ التي يمكن سحبها، إضافة إلى أن هذا الجهاز يكون موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تعمل على قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقات والتي تسجل عليها المبالغ المالية المسموح سحبها أسبوعيا.

ب. الشباك الآلي البنكي **GAB**** : هو عبارة عن شباك أوتوماتيكي متصل بالحاسوب الرئيسي للبنك، يتيح خدمات عديدة، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي يقوم بعمليات التحويل من حساب إلى آخر، طلب الشيكات، معرفة الرصيد وقبول الودائع الخ². يعمل الشباك الآلي البنكي عن طريق المدارات المغناطيسية للبطاقات الإلكترونية التي تمكن من معرفة الزبون من خلال الرمز السري والتي يتم قراءتها بواسطة الحاسوب المركزي.

ج. النهاية الطرفية لنقطة البيع الإلكترونية **TPE*****: تسمى أيضا نهائي نقطة الدفع الإلكتروني **TPV****** حيث يمثل التحويل الإلكتروني للأموال في نقاط البيع أسلوبا يحقق الاستغناء عن تداول النقدية في إنجاز المدفوعات أو التسويات المطلوبة من قبل المستهلكين وذلك في نفس النقطة التي يشترون منها³. فهي تسمح بخصم قيمة المشتريات للمتعامل من رصيده الخاص بعد أن يمرر الموظف البطاقة الإلكترونية على القارئ

* **DAB** : Distributeur Automatique de Billets.

¹ بن جدو أمينة، ديقش سمية، ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 30 سبتمبر 2020، ص 91.

** **GAB** : Guichet Automatique Bancaire.

² ابراهيم أوراغ، محمد السعيد ميزاني، أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 01، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2018، ص 406.

*** **TPE** : Terminal de Paiement Electronique.

**** **TPV** : Terminal Point de Vente.

³ فلاح حسين تويطي، وحيد جبر خلف، الصيرفة الإلكترونية، المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 54، 2005، ص 09.

الإلكتروني الموصل مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك وتتم العملية بإدخال الرقم السري للمتعامل فتخصص قيمة المشتريات من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونياً.

ثانياً: البنوك الإلكترونية

تعتبر البنوك الإلكترونية أهم مظاهر الصيرفة الإلكترونية الحديثة لما تقدمه من خدمات سهلة وآمنة، حيث تكون فيها الأنترنت وسيلة الإتصال بين المصرف والعميل، وبمساعدة عدة نظم أخرى يصبح عميل المصرف قادراً على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام جهاز كمبيوتر موجود لديه، ويسمى بالمضيف أو من خلال استخدام أي مضيف آخر وكل ذلك عن بعد ودون الحاجة للإتصال المباشر بالمصرف البشري¹.

كما يطلق على البنوك الإلكترونية العديد من المصطلحات مثل بنوك الأنترنت، البنك على الخط، بنوك الويب، بنوك الخدمة الذاتية... الخ لكنها تصب في معنى واحد فهي اجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها أي أنها بنوك تقليدية أو افتراضية تتشأ لها مواقع إلكترونية لتقدم من خلالها مختلف الخدمات البنكية بأقل تكلفة وفي وقت محدد.

وباختصار يمكن اعتبار البنوك الإلكترونية بأنها ليست مجرد فرع بنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعاً مالياً تجارياً وإدارياً استثمارياً شاملاً له وجود مستقل على الخط، يقدم خدماته عبر المواقع الإلكترونية، وهناك ثلاث أنماط لها تتمثل في²:

1. **الموقع المعلوماتي:** وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، من خلاله يقدم البنك معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
2. **الموقع التفاعلي أو الإتصالي:** يسمح هذا الموقع بنوع من التفاعل الإتصالي بين البنوك والعملاء كالبريد الإلكتروني، تعبئة طلبات و نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

¹ خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2006، ص 233.

² شيرين بدري البارودي، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية - دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2006، ص 06.

3. الموقع التبادلي: هذا المستوى الذي يمكن القول فيه أن البنك يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء التحويلات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

ثالثاً: الهاتف المصرفي

بعد تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوسع الشبكات السلكية واللاسلكية، أصبح أحد أهم توجهات البنوك هو تقديم خدماتها عن طريق الهاتف المصرفي أو ما يعرف بالصيرفة الخلوية. يمثل الهاتف المصرفي خدمة من الخدمات المقدمة من قبل المصرف أو غيرها من المؤسسات المالية، والتي تمكن العملاء من أداء مجموعة من المعاملات المالية عبر الهاتف، دون الحاجة لزيارة فروع البنك أو آلة الصراف الآلي، حيث يعمل لمدة 24 ساعة وباستمرار طوال العام وبلا إجازات يستطيع العميل برقم سري خاص أن يسحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات والفواتير المطلوبة، وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات مستنديه ويوجد اتصال مباشر بين الهاتف الخاص للعميل وكمبيوتر البنك، وهكذا يخفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم هاتف يتواصل العميل مع حسابه لدى بنكه ومن ثم يطلق عليه الهاتف المصرفي¹.

كما تطور مفهوم الهاتف المصرفي وأصبح يشمل عدة تقنيات حديثة، فبعد أن كان عبارة عن رقم مخصص يتصل عن طريقه العميل بالبنك من أجل الاستفسارات وعمليات الاطلاع أو عبارة عن رسائل نصية قصيرة تم استبدالها في الدول المتقدمة بتقنية تمييز الصوت أو ما يسمى بالبصمة الصوتية، إضافة إلى تطبيقات الهواتف الذكية التي سهلت على المتعاملين الوصول إلى الخدمات البنكية بسرعة وسهولة.

وتتعدد الخدمات التي يتحصل عليها العميل من خلال الهاتف المصرفي وهي كالتالي:

1. عمليات الاطلاع: هي العمليات التي يقوم العميل بتنفيذها على حساباته المفتوحة لدى المصرف، استناداً إلى العقود التي جرى توقيعها بينه وبين المصرف عند بداية التعامل، أو عند طلب الاستفادة من هذه الخدمة فعندما يقوم العميل بتنفيذ أية عملية إطلاع على حساباته لا يقوم المصرف في المقابل بأي عمل من جهته بل إن العميل يتعامل مع جهاز الكمبيوتر لدى المصرف من خلال برنامج معلوماتي، وتنتهي العملية بانتهاء عملية

¹ محمد حسن رفاعي العطار، البيع عبر شبكة الأنترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، د ط، 2007، ص

الاطلاع وبالتالي لم ينشأ أي عقد بين الطرفين ولم يوكل العميل مصرفه للقيام بأي عملية. وتتحصر عمليات الاطلاع من خلال خدمة الهاتف المصرفي فيما يلي¹:

- الاطلاع على الرصيد؛
- الاستفسار على العمليات المقيدة في الحساب والعمليات المرحلة؛
- الاطلاع على أسعار العملات الأجنبية؛
- الاطلاع على سوق الأسهم؛
- الاطلاع على الإيداعات قيد التحصيل.

2. **العمليات العقدية:** هي العمليات التي يقوم بتنفيذها المصرف بناء على طلب العميل واستنادا إلى العقود التي جرى توقيعها بينهما عند بداية التعامل أو عند طلب الاستفادة من الخدمة حيث أن كل عملية فيها تمثل عقدا مستقلا بحد ذاته فإذا ألغيت أية واحدة منها فهي لا تؤثر سلبا في غيرها من العمليات أو في رصيد الحساب، وتتمثل هذه العمليات في²:

- طلب دفتر الشيكات؛
- وقف دفع الشيكات؛
- التحكم في الحسابات.

3. **عمليات حديثة:** تم ابتكار واستحداث خدمات جديدة للهاتف المصرفي استجابة للتطور التكنولوجي الحاصل في البيئة المصرفية ومن بينها ما يلي:

- دفع فواتير أو رسوم الخدمات الحكومية والعامية أو المخالفات المرورية؛
- سداد مستحقات بطاقات الائتمان وأقساط التمويل؛
- تحويل الأموال بين الحسابات داخليا وخارجيا؛
- تفعيل أو إيقاف بطاقات الدفع الإلكترونية؛
- خدمة الاككتاب في الشركات؛
- إضافة مستفيدين آخرين من الحساب التابع لك.

¹ عبد الرزاق براهيمي وآخرون، أهمية استخدام وسائط الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، جامعة قسنطينة2، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان2020، ص 07.

² وائل الدببسي، *دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي- الواقع والآثار القانونية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط 02، 2010، ص 227.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية

في إطار تطوير وزيادة فاعلية البنوك واستمراريتها كان من الضروري تبني أنظمة دفع، تسوية وتبادل إلكترونية تستجيب للتكنولوجيات الحديثة وتتلاءم مع طبيعة المعاملات والصفقات المالية باعتبار هذه الأنظمة أهم وسيط إلكتروني يسهل تنفيذ العمليات والمبادلات التجارية بين الوحدات الاقتصادية وأكثرها نجاعة في إدارة المدفوعات وإجراء التحويلات المالية.

أولاً: أنظمة الدفع الإلكترونية

تعتبر أنظمة الدفع الإلكترونية منظومة متكاملة من البرامج والنظم التي تعمل بشكل آلي لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، حيث تقوم هذه الأنظمة على أساس معايير وقواعد تضمن سرية وأمان مختلف المعاملات المالية المتعلقة بعمليات الشراء والبيع وكذلك التحويلات المالية، وتختلف أنظمة الدفع الإلكترونية باختلاف طبيعة المعاملة المالية وفي ما يلي سنذكر أهم هذه الأنظمة.

1. نظام التحويل المالي الإلكتروني EFT* : انتشر استخدام هذا النظام في منتصف السبعينات، وهو عبارة عن عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف أو أجهزة المودم عوضاً عن استخدام الورق.

يعتبر أيضاً نظام تحويل ودفع فهو يقوم بعملية تحويل للأموال من خلال توجيه منشأة مالية كالبنك مثلاً بإجراء قيد دائن ومدين في الحساب أي إنقاص حساب المودع بقدر معين يقيد في حساب المستفيد، بناء على أمر يصدره العميل وذلك من خلال وسيلة إلكترونية كالهاتف أو الحاسوب¹، وتنفذ عمليات التحويل المالي الإلكتروني عن طريق دار المقاصة الآلية وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى المصارف المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، حيث يقوم العميل بتوقيع نموذج معتمد لصالح الجهة المستفيدة والذي يتم من خلاله اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميًا، اسبوعياً أو شهريًا)، ثم يرسله للوسيط (البنك) فيقوم هذا الأخير بإرسال النموذج إلى دار المقاصة الآلية، والتي بدورها تقدم النموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل.

كما أن التحويلات المالية الإلكترونية أصبحت تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية لدى المتعاملين، هذا بفضل المميزات التي يتيحها هذا النظام من اختصار للوقت وتوفير في الجهد والتكلفة، خاصة فيما يتعلق بالسلامة

* EFT : Electronic Found Transfer.

¹ محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2012، ص 56.

والأمان في التعامل، فنظام EFT ألغى تخوف العملاء من سرقة الشيكات الورقية، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة¹.

2. نظام عرض الفواتير والسداد الإلكتروني EBPP*: هو نظام دفع يتم من خلاله تحويل الفاتورة من شكلها الورقي إلى شكل إلكتروني، يسلمها المفوتر للمستهلك عن طريق المؤسسة المالية للمفوتر وهذا الأخير يقوم بدفعها بطريقة إلكترونية من خلال الشبكة الآلية للمدفوعات، ويقسم هذا النظام إلى جزئين متكاملين هما:
أ. عرض الفاتورة: وهي عملية تقديم تسليم الفواتير إلكترونياً، حيث يمكن القيام بذلك من خلال رسائل البريد الإلكتروني التي تحتوي على مرفقات الفواتير، أو بوابات حساب العميل على موقع الشركة أو عبر تطبيقات الهاتف الذكي.

ب. تسديد الفاتورة: يشير إلى الدفع الإلكتروني للفواتير حيث يمكن للعملاء الاختيار بين خيارات دفع متعددة، ويمكنهم في بعض الأحيان إعداد دفعات للفواتير المتكررة.

في نظام EBPP تقوم الجهات المفوترة بإرسال فواتيرها إلى العملاء واستلام القيمة التي يتم تسديدها إلكترونياً. ويوجد نموذجين للنظام، الأول هو النموذج المباشر، بحيث تقوم الشركة المفوترة بإرسال الفاتورة للعميل من خلال موقعها الإلكتروني أو من خلال موقع إلكتروني لجهة ثالثة. أما النموذج الثاني فهو النموذج الموحد بحيث يتم إرسال الفاتورة أو الفواتير من عدة جهات إلى موقع إلكتروني واحد وتقديمها بشكل إجمالي للعميل لمراجعتها وتسديدها².

ثانياً: أنظمة التسوية الإلكترونية

تعد أنظمة التسوية الإلكترونية من أهم الأنظمة التي ساهمت بشكل كبير في الاستغناء عن التقنيات ووسائل الدفع التقليدية فهي تعمل بصورة آلية في معالجة جميع المعاملات المتعلقة بالشيكات، البطاقات الإلكترونية الخاصة بالأفراد والشركات وتسوية المدفوعات ما بين البنوك والمؤسسات المالية.

1. نظام التسوية الفورية الإجمالية RTGS**: هو نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، كما يوفر نقطة تسوية لأنظمة التسوية العامة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف³.

¹ محمود يونس وآخرون، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، د ط، 2003، ص 32.

* EBPP: Electronic Bills Presentment and Payment.

² الأنترنت، الموقع الرسمي لسداد السعودي، (2024 / 02 / 22)، [على الخط]، <https://www.sadad.com>

** RTGS: Real Time Gross Settlement System.

³ محمد نور صالح الجداية، تجارة إلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، د ط، 2009، ص 200.

يعد أيضا بأنه نظام تسوية إجمالي في الوقت الفعلي يوفر آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل¹.
 مما سبق يمكن اعتبار نظام RTGS بأنه نظام إلكتروني يتم بموجبه تسوية المبالغ الاجمالية الكبيرة فهو يسمى أيضا نظام الدفع الشامل للمبالغ الكبيرة حيث يتم التحويل الفعلي للأموال من بنك الإرسال إلى بنك الاستلام، وفي وقت حقيقي أي أن التسوية تكون فور دخول أوامر الدفع للنظام دون تأجيل وهذه العملية تكون غير قابلة للإلغاء.

2. نظام المقاصة الإلكترونية: تأسست خدمات المقاصة الآلية سنة 1960، حيث يتم من خلالها تسوية دائنية ومديونية المصارف من خلال تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف بصفة سريعة وأمنة، وعموما يمكن اعتبار المقاصة الإلكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (بيانات، صور ورموز) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة في البنك المركزي، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد².

لقد تم تطوير نظام المقاصة الإلكترونية كنظام مكمل لنظام التسوية الفورية الإجمالية، يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع (أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات السحب والدفع بالبطاقات المصرفية) وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، تحت إشراف البنك المركزي.
 3. نظام التسوية الدورية متعدد الأطراف NS*: هو أيضا نظام إلكتروني للتسوية إلا أنه يختلف عن نظام التسوية الفورية الإجمالية في كونه يقوم بتحويل الأموال في نهاية اليوم، أي أن عملية التسوية لا تحدث فورا عند إرسال أوامر الدفع للنظام، ولكن بشكل نمطي عند استلام النظام لأمر الدفع يقوم بدراسته وإخبار المستلم إذا كان أمر الدفع يوافق المعايير التي يضعها النظام، حيث يتم تقدير المدفوعات الصافية، أو التزامات التسوية لكل شريك وإبلاغ كل واحد بالتزاماته، وبعد ذلك تتم عملية تحويل الأموال وإنجاز التسويات.

يعمل نظام التسوية الدورية متعدد الأطراف وفق آلية منظمة تنقسم إلى جزئين هما³:

¹ الأنترنيت، الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، (2024/02/23)، [على الخط]، <https://cbi.iq>

² محمد حسن منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، د ط، 2003، ص 120.

* NS: Netting System.

³ عبد الرحيم الشحات البحيطي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، المجلد 31، العدد 02، 2007، ص ص 56 - 57.

أ. غرفة المقاصة: تسجل فيها كل أوامر الدفع، والتأكد إذا كانت تستوفي الشروط والقواعد الخاصة بالنظام، بعد ذلك يتم التنازل عنها للشركاء المستلمين، وفي نهاية اليوم تقوم غرفة المقاصة بتقدير التزامات التسوية لكل عضو، وتخبر الأعضاء به.

ب. وكالة التسوية: وهي التي تقوم بعد ذلك بتحويل الأموال فعليا، أي إتمام التسويات وبذلك يتضح أن وظيفة غرفة المقاصة يمكن أن تكون مؤداة بواسطة أي مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية، خاصة أو حكومية وعلى الجانب الآخر تمثل وكالة التسوية البنك المركزي.

ثالثا: أنظمة التبادل الإلكترونية

يمكن اعتبار أنظمة التبادل الإلكترونية من أكثر الأنظمة التي جسدت صورة التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة، حيث تعمل هذه الأنظمة بشكل منظم وبمعايير محددة تضمن التبادل السريع والأمن للبيانات والرسائل المالية وتسهل عملية تناقل المعلومات المالية بين الشركات والمؤسسات إلكترونيا بدلا من الوثائق الورقية.

1. نظام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI*: ظهر هذا النظام لأول مرة سنة 1960 عندما اضطر أحد المستثمرين والتجار الأمريكيين إلى إسقاط أطنان من البضائع في برلين وأراد نظاما لتتبع هذه البضائع واستغرق الأمر عشرين سنة أخرى حتى يتشكل النظام ويتطور بمساعدة من الحكومة الأمريكية من خلال المعهد الوطني للمعايير، ويمثل هذا النظام مجموعة من المعايير التي يتم استخدامها لتبادل معلومات العمل وتناقلها بين الشركاء التجاريين إلكترونيا من خلال الحاسبات وأجهزة الكمبيوتر، وفي تنفيذ صفقات الأعمال، وذلك باستخدام رسائل ديناميكية سريعة لاتخاذ القرار¹.

في الماضي كانت مستندات العمل مثل أوامر الشراء، الفواتير وإشعارات الشحن المسبق الخ عادة ما تكون ورقية، كانت تنقل إلى تنسيق موحد مما يعني أنه يتعين على الشركات إدخال المعلومات يدويا في الأنظمة الداخلية قبل المعالجة ثم تغير كل هذا مع إدخال واعتماد الوثائق الرقمية، حيث يقوم نظام تبادل البيانات الإلكترونية بتحويل مستندات الأعمال إلى تنسيقات إلكترونية موحدة وذلك باستخدام معايير قياسية محددة من أهمها EDIFACT (الدولي) و X12 (أمريكا الشمالية) و TRADACOMS (المملكة المتحدة)، تحدد هذه المعايير هيكل ومحتوى الوثائق مما يسمح لأنظمة وبرامج الكمبيوتر (EDI Translation Software) بفهم ومعالجة المعلومات بدقة. ويعمل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات وفق الخطوات التالية:

* EDI: Electronic Data Interchange.

¹ أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 30 سبتمبر 2022، ص 74.

- تحول برمجيات التبادل الإلكتروني الوثيقة إلى صيغة معيارية؛
 - الإتصال بشبكة القيمة المضافة ، والتي تعمل كمكتب بريد افتراضي لتسهيل عملية نقل البيانات؛
 - نقل البيانات في ملف داخل الكمبيوتر المرسل إلى صندوق بريد إلكتروني على شبكة القيمة المضافة؛
 - فحص مدى توافق البيانات المنقولة مع معايير نظام EDI لدى الطرف المرسل إليه؛
 - تخزين البيانات المرسله؛
 - توافق البيانات المرسله من خلال رسالة تعارف وظيفي مع معايير نظام التبادل الإلكتروني للبيانات¹.
2. نظام سويفت SWIFT* : هي جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، نشأت فكرة نظام سويفت مع تطور التجارة العالمية في نهاية الستينيات من القرن الماضي حيث جاء بديلاً مطوراً للتلكس، ثم تأسست الهيئة سنة 1973 وبدأ نشاطها عام 1977 وهي تتخذ من مدينة بروكسل في بلجيكا مقراً رئيسياً لها²، حيث كان التأسيس تحت إشراف البنك الوطني البلجيكي بالتعاون مع البنوك المركزية الرئيسية بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، البنك المركزي الأوروبي، بنك إنجلترا والمركزي الروسي.
- يربط النظام بين أكثر من 11 ألف بنك ومؤسسة مالية، حيث يزيد عدد المؤسسات المالية المشتركة فيها على 9000 مؤسسة وذلك في أكثر من 209 دولة حول العالم، من بينها معظم الدول العربية، ويهدف نظام سويفت إلى تقديم أحدث الوسائل التقنية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات المالية بين جميع أسواق المال، من خلال البنوك والمؤسسات المالية المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول، وبذلك يتمكن المشترك من تلبية احتياجات العملاء الأجانب والمحليين على حد سواء، وذلك باستخدام كود تعريفي خاص بكل مستخدم على نظام سويفت (SWIFT)³، وباعتباره نظام مركزي عالمي للتبادل يقوم هذا الأخير بنقل الرسائل المالية وتنفيذ الحوالات بين البنوك بالاعتماد على مقاييس عالمية فهو يعالج أكثر من 42 مليون رسالة يومياً، كما أنه يرسل تعليمات وأوامر تبلغ المستخدمين بموعد إرسال المدفوعات وتسلمها.
- ويتميز نظام سويفت بما يلي⁴ :

¹ Internet, True Commerce- A Brief history of EDI, (2024/02/28), [en line],

<https://www.truecommerce.com/resource/what-is-edi/>

² SWIFT: Society for Worldwide Interbank Financial and Telecommunication.

² خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2008، ص 449.

³ الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري ، (2024/02/23)، [على الخط]،

<https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-systems/swift>

⁴ العجمي أحمد عبد العليم، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د

ط، 2013، ص 59.

- سرعة إنجاز الحوالات ووصولها للمستفيدين؛
- توفير عنصر الأمان والسرية، بمعنى أن الرسائل تصل مثلما أرسلت فلا و جود لخطر التغيير أو نقص في المعلومات فنظام سويفت يحتفظ بنسخ طبق الأصل للرسائل والتي لا تسلّم إلا للمرسل أو المرسل إليه و التي تخزن في الأشرطة المغناطيسية بالإضافة إلى تقليل فرص التزوير؛
- يمكن هذا النظام زبائنه من إنجاز العمليات آليا وتوحيد نمط المعاملات المالية لتخفيض التكاليف، كما يقلل من المخاطر التشغيلية، والقضاء على الأخطاء؛
- الفاعلية، وتعني أن مستعملي سويفت يتلقون خدمات طيلة أيام الأسبوع ولمدة 24 ساعة، بحيث يمكن الإرسال في أي يوم وفي أي ساعة وتستقبل الرسالة وتخزن في آلات مركز سويفت حتى يتم استقبالها من طرف البنك المستقبل أثناء أيام وأوقات عمله.

3. نظام نقل الرسائل المالية الروسي (SPFS (СНФС)*: هو نظام روسي للمراسلات المالية، تم تطويره بواسطة البنك المركزي الروسي كبديل محلي لنظام سويفت العالمي. يهدف هذا النظام إلى تسهيل التحويلات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية ويوفر قنوات آمنة وموثوقة لكافة المعاملات الداخلية والدولية بالروبل الروسي والعملات الأجنبية، حيث يعد نظام نقل الرسائل المالية جزءا من جهود روسيا لتقليل اعتمادها على سويفت وتعزيز الاستقلالية المالية خاصة بعد فرض هيئة سويفت العديد من العقوبات الاقتصادية على الكثير من الدول كإيران بسبب برنامجها النووي وفي هذا الإطار أنشئت روسيا هذا النظام وطورته عام 2014 عندما هددها الولايات المتحدة الأمريكية بالطرد من نظام سويفت ضمن العقوبات بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم¹. تم تنفيذ أول معاملة ناجحة على شبكة SPFS سنة 2017، وفي منتصف فيفري 2023 وصل عدد المصارف المنضمة إلى الشبكة 463 مصرفا منها 106 مصرفا أجنبيا في 23 دولة²، كما تسعى روسيا لضم حلفائها بما فيها مجموعة BRICS** التي تشمل كل من الصين، الهند، البرازيل وجنوب افريقيا.

ويجب الإشارة إلى أن نظام نقل الرسائل المالية الروسي ليس بديلا كاملا لنظام سويفت فهو بطيء في إنجاز المعاملات ويعمل فقط خلال ساعات العمل، كما أنه ذو تكلفة عالية جدا لكن هذا لا يمنع من وجود مميزات عديدة لهذا النظام، فهو يعالج الرسائل المالية بالاعتماد على أكثر المعايير الموحدة كفاءة مثل تنسيقات

* SPFS: Financial Messaging System (Sistema Peregovora Finansovih Soobshcheniy).

¹ محمد ابراهيم مقداد، محمد عبد الهادي نصار، هل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سويفت؟ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2023/08، ص- ص 11-12.

² Internet, Official Site of Russian News Agency, (2024/02/24), en line, <https://tass.com/economy/1584203>

** BRICS: Brazil, Russia, India, China, South Africa.

UFEBS و MT، بالإضافة إلى أنه يستقل تماما عن نظام سويفت التي تسيطر عليه و.م.أ ويمكن من خلاله تحويل مختلف العملات بعيدا عن هيمنة الدولار كما يتميز أيضا بتوفيره لتدابير أمنية متكاملة.

9. نظام المدفوعات ما بين البنوك الصيني CIPS*: أطلق البنك المركزي الصيني هذا النظام عام 2015 كجزء من جهوده لزيادة استخدام اليوان في المعاملات العالمية والتقليل من الدولار الأمريكي وهو نظام مراسلة للمدفوعات الدولية ونظير استراتيجي لنظام سويفت، حيث يقوم بتأكيد الرسائل وتحويل المعلومات المالية بين الدافع (البنك أو المؤسسة المالية المرسل) والمؤسسة المستلمة في شبكة موحدة وآمنة، كما أنه يدعم الدفع والتسوية عبر الحدود باليوان. ومع ذلك، فإن حصة اليوان من المدفوعات العالمية تبلغ 3.2% من حيث القيمة، وهي لا تزال أقل بكثير من حصة الدولار الأمريكي، والتي تبلغ 52%، وفقاً لبيانات "سويفت".

ووفقاً لآخر الأرقام المنشورة على موقع CIPS في جويلية 2023 أصبح النظام يغطي 111 دولة حول العالم، حيث بلغ عدد المشاركين 1452 مشاركا منهم 89 من المشاركين المباشرين و1363 كمشاركين غير مباشرين يتوزعون كالتالي : 1015 من آسيا، 230 من أوروبا، 30 من أمريكا الشمالية، 22 من أوقيانوسيا و17 من أمريكا الجنوبية، كما أعلن الموقع عن انضمام أكثر من 4200 مؤسسة مصرفية في 182 دولة حول العالم¹.

وبالنظر إلى حجم الاقتصاد الصيني ولكون الصين وروسيا عضوين أساسيين في منظمة بريكس، فهذا يعني أن تأسيس نظام مالي جديد تستخدمه هذه المنظمة قد يؤثر في المدى المتوسط والبعيد على مكانة الدولار، حيث بدأت الصين وروسيا بشكل فعلي في عقد صفقات مع عدة دول نفطية وغير نفطية لتسوية المعاملات البنينية بينهما بالعملات الوطنية بمعزل عن الدولار. وقد ظهر مؤخرا مصطلح "البترويوان" وبات يتردد كثيرا، ما أعده الخبراء تنافس إيجابي بين قطبي الاقتصاد العالمي لاسيما أن الصين باتت الشريك التجاري الأكبر للكثير من الدول ما يعزز مكانة عملتها الوطنية على الصعيد الدولي².

* CIPS: Cross- Border Interbank Payment System.

¹ الأنترنت، الموقع الرسمي لنظام المدفوعات ما بين البنوك الصيني، (24/02/2024)، [على الخط]، https://www.cips.com.cn/en/participants/participants_announcement/59707/index.html

² سفر بن عايض الحارثي، عقنة العملات، بدون دار، السعودية، ط 01، 2023، ص- ص 46-47.

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

في خضم تشييد اقتصاد جديد للعالم وهو الاقتصاد الرقمي، قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في جميع المجالات بما في ذلك إصلاح القطاع المصرفي من خلال تحديث البنوك الجزائرية، حيث أصبحت المنظومة المصرفية الجزائرية تعي حتمية وضرورة تبني الصيرفة الإلكترونية في إنجاز معاملاتها خاصة في ظل المنافسة الشديدة وذلك عن طريق إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على النشاط البنكي، بالإضافة إلى تطوير كافة وسائل، وسائط وأنظمة الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: محطات الصيرفة الإلكترونية وهيئات النقد الإلكتروني في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات هيكلية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومن بين أهم هذه الإصلاحات هو إدخال بوابر التكنولوجيا الحديثة واعتماد الصيرفة الإلكترونية، حيث عرفت المنظومة البنكية الجزائرية تطورات ومحطات حاسمة في هذا المجال، كما أنها قامت بإنشاء هيئات ومؤسسات كان لها الدور الأكبر والأهم في تعميم النقد الإلكتروني في الجزائر.

أولاً: محطات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

عرف تحديث القطاع البنكي الجزائري تأخراً واضحاً مقارنة مع الدول العربية الأخرى كمصر والأردن، حيث بدء إدخال بوابر الصيرفة الإلكترونية في أواخر ثمانينات القرن الماضي وذلك بعد فشل محاولة تثبيت موزعين آليين للنقود سنة 1975 والالذان تم تشغيلهما لفترة قصيرة فقط، ثم توالى عمليات تطوير النشاط الإلكتروني إلى يومنا هذا وذلك ما سنذكره في المحطات التالية :

1989: انضمام القرض الشعبي الجزائري إلى منظمة فيزا العالمية كمصدر للبطاقة ومتعامل بها، بالإضافة إلى صدور أول بطاقة سحب في الجزائر¹؛

1990: انضمام القرض الشعبي إلى منظمة ماستركارد كمتعامل بالبطاقة دون إصدارها؛

1991: تفعيل الجزائر لنظام سويفت لنقل الرسائل المالية²؛

¹ بوحاي حياة، مجاني غنية، اتجاهات تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2023، ص-ص 430 - 431.

² وافي ميلود، داودي محمد، واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 39.

- 1992-1993: إدخال برامج الإعلام الآلي لمعالجة وتحليل عمليات الائتمان والتجارة الخارجية وتعميمها على جميع المعاملات البنكية¹؛
- 1994: دخول الأنترنت للجزائر في مارس 1994 عن طريق إيطاليا في إطار مشروع تعاون مع منظمة "اليونسكو"²، وفي نفس السنة تم إنشاء الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ABEF*؛
- 1995: تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM** لتألية المعاملات المصرفية وتعميم النقد الإلكتروني³؛
- 1996: إنشاء الشبكة النقدية الإلكترونية ما بين البنوك RMI*** كأول انجاز لشركة ساتيم؛
- 1998: إصدار البطاقة المشتركة أو ما تسمى بالبطاقة البيبنكية CIB⁴؛
- 2001: تفعيل نظام Western Union في بريد الجزائر؛
- 2002: تفعيل نظام الدفع ما بين البنوك من طرف شركة تألية المعاملات البنكية والنقدية المشتركة ساتيم؛
- 2003: عقد اتفاقية مشتركة بقيمة 400.000 أورو بين ساتيم والشركة الفرنسية Ingenico Data System بهدف تطوير ومكننة المعاملات؛
- 2004: إصدار أول بطاقة دفع وفق المعايير الدولية EMV وإنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS****؛
- 2005: انطلاق إنجاز المعاملات ببطاقات السحب والدفع الآلي، بالإضافة إلى تجربة SYMAP لبريد الجزائر؛

¹ بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معوقات التوسع ومتطلبات النجاح، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، المجلد 28، العدد 80، جوان 2019، ص10.

² جمال كانون، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم وترقية أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات بولاية ورقلة نموذجاً، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، علوم سياسية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2016/2017، ص81.

* ABEF: Association professionnelle des Banques et des Etablissements Financiers.

** SATIM : Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique.

³ ربح عبد الغني، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي بالجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 11/12 مارس 2008، ص02.

*** RMI : Réseau Monétique Interbancaire.

⁴ كهينة رشام، ضوابط البنك المركزي لتنظيم التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني مع الإشارة لواقع البطاقة البنكية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد مقررة، بومرداس، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص165.

**** AEBS: Algeria E-Banking services.

- 2006: تفعيل نظامي التسوية الفورية الجزائري ARTS* والمقاصة الإلكترونية ATCI** ودخولهما حيز الخدمة؛
- 2007: في جويلية 2007 تم وضع أول جهاز GAB في مطار هواري بومدين للأجانب من أجل سحب العملة الوطنية؛
- 2008: إنتاج أول بطاقة ذكية من الشركة الجزائرية HB TECHNOLOGY¹؛
- 2008-2009: توصيات وزارة المالية بتعميم أجهزة TPE على المتاجر الكبرى؛
- 2010: حصول شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك على الاعتماد من طرف المنظمة العالمية فيزا؛
- 2012: غلق آخر غرفة مقاصة يدوية؛
- 2013: إدراج الصيرفة الإلكترونية ضمن برنامج الحكومة في إطار مشروع متعدد الخدمات يعرف باستراتيجية الجزائر الإلكترونية وتفعيل نظام EBPP في بريد الجزائر²؛
- 2014: توفر نظام التسوية الفورية الإجمالية بشكل شبه كلي على مستوى الجهاز البنكي الجزائري، وفي نفس السنة تم إنشاء تجمع النقد الآلي GIE Monétique*** من قبل شركة ساتيم؛
- 2016-2017: تعميم استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية، حيث بلغ عددها حوالي 15 مليون بطاقة³؛
- 2018: صدور القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى ظهور أول بنك محمول Banxy في الجزائر⁴؛

* ARTS: Algerian Real Time Settlement.

** ATCI : Algérie Télé-compensation Interbancaire.

¹ بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، تكنولوجيا الإنترنت كأداة لتأهيل الخدمات المصرفية مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2011، ص 18.

² Bouchelit Rym, Les perspectives d'E-Banking dans la stratégie E-Algerie 2013, Thèse de doctorat en sciences économiques, Gestion, université Abou Bakr Belkaid, Telemcen, Algérie, 2015-2016, p 04.

*** GIEM : Groupement d'Intérêt Economique Monétique.

³ العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية - تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 12.

⁴ القانون رقم 05-18، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 28، 24 شعبان 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018، ص 29.

2020-2021: إلزامية تعميم نقاط البيع الإلكترونية بأمر من وزارة المالية، وانضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي¹؛

ثانيا: هيئات ومؤسسات النقد الإلكتروني في الجزائر

تظهر مكانة وسائل الدفع الإلكترونية ضمن السياسة النقدية للجزائر التي حددها البنك المركزي وذلك من خلال الوقوف على خطوات التوجه نحو رقمنة القطاعات المالية خاصة واستغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وهذا عن طريق انشاء هيئات ومؤسسات مختصة في المجال بغية تعميم وتطوير النقد الإلكتروني في الجزائر.

1. شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM: هي عبارة عن شركة مساهمة تم إنشائها في 25 مارس 1995 برأس مال 267 مليون دينار جزائري في إطار برنامج تطوير البنوك وتعزيز الدفع الإلكتروني، حيث تأسست من قبل ثمانية بنوك جزائرية هي البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي²، تعمل ساتيم على تحديث التقنيات البنكية وعصرنة طرق الدفع من خلال الدخول في مجال صناعة البطاقات وفق المعايير الدولية وإدماج الموزعات الآلية في البنوك إضافة إلى الإشراف على عملية ربطها بواسطة شبكة إتصال³، وحاليا تضم هذه الشركة الجزائرية 18 عضوا منها 06 بنوك عمومية و12 بنكا خاصا إلى جانب بريد الجزائر⁴. تتولى ساتيم عدة مهام ولها انجازات عديدة ساهمت في تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

أ. مهام ووظائف شركة ساتيم: من أجل تحديث القطاع البنكي قامت شركة ساتيم باعتبارها أهم هيئة جزائرية مختصة في مجال النقد الإلكتروني بجملة من المهام نذكر أهمها:

• تسيير وإدارة البطاقات البنكية المحلية والدولية؛

¹ الأنترنيت، الموقع الرسمي لمديرية التجارة ولاية الجزائر، (2024/03/18)، [على الخط]،

<https://www.dawalger.dz/index.php/230-tpe>

² سعيد حركات، سارة بن غيدة، البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية - الواقع والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020، ص 68.

³ ضيف أحمد، بوعكاز عامر، نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر - تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جانفي 2019، ص 131.

⁴ Refafa Brahim, La monétique en Algérie- développement et perspectives, journal d'étude en économie et management, Université Moulay Tahar, Saida, Algerie, volume3, Numéro 06, 2020, p 300.

• تطوير التعاملات البنكية التي تعتمد على وسائل تقنية متطورة مرتبطة بمراكز الإعلام الآلي والنقد الآلي الخاصة بالبنوك؛

• مرافقة ودعم البنوك في إنشاء منتجات الدفع الإلكتروني وتطوير الوظيفة النقدية؛

• إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لتسهيل التفاعل والتواصل بين المشاركين في الشبكة المصرفية الإلكترونية؛

• تعمل على توفير وصيانة كافة الوسائل التقنية الخاصة بالنقد الآلي بما في ذلك إصدار الصكوك، الموزعات الآلية ونقاط البيع الإلكترونية¹.

ب. انجازات شركة ساتيم: قامت شركة ساتيم بإنشاء مشروع يتعلق بالنقدية سنة 1996 والذي يعتبر أولى انجازاتها وتمثل في إعداد شبكة النقد الآلي ما بين البنوك RMI المفعلة في 1997 بغرض تقسيم بعض من مهامها، حيث تقدم هذه الشبكة تبادل المعلومات الخاصة بالبطاقات بين البنوك بهدف تسهيل العمليات بها وتقادي أي شكل من أشكال التزوير، كما أنها تقوم بتحويل جميع معطيات بطاقات السحب لإجراء المقاصة وتضمن أيضا إدماج الأجهزة الآلية للبنوك مثل الموزعات ضمن الشبكة حتى يتمكن الزبائن من تداول بطاقات السحب من خلالها². وتشير ساتيم إلى أن الشبكة تضم 18 بنكا محليا وأجريبا ومؤسسة مالية، وهي بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الوطني الجزائري، بنك البركة، البنك الوطني الخارجي، بريد الجزائر، ABC Bank، فرنسا بنك، نتكسيس الجزائر، بنك الخليج الجزائر، البنك العربي، بنك الاسكان الجزائر، فرانس بنك، بنك السلام، BNP PARIBAS، الشركة العامة الجزائر³.

2. الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ABEF : تم تأسيسها في أكتوبر 1994، وهي عبارة عن تجمع للمنظومة المالية والمصرفية التي تهتم بصفة خاصة في تمثيل ودعم مصالح البنوك والمؤسسات المالية على الصعيد الوطني والدولي في مختلف المجالات مثل التمويل، التجارة، التسويق وغيرها بالتعاون مع الجهات الحكومية من خلال التصرف في العديد من النشاطات المصرفية مثل توفير بيئة أفضل للأعمال، القيام بدورات تكوينية للموظفين، تنظيم العديد من الندوات والفعاليات لتبادل المهارات وتطوير الخبرات المهنية، تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من خلال الاعتماد على أحدث التقنيات والأساليب في هذا المجال فهي

¹ Amina Benali, The reality of Electronic marketing in SATIM's, international journal of innovation and applied studies, University Tahri Mohamed, Bechar, Algeria, volume 29, Number 01, p 75.

² فضيل فارس، التقنيات البنكية - محاضرات وتطبيقات، النشر الجامعي الجديد، د ط، 2018، ص 235.

³ الأنترنت، الموقع الرسمي لشركة ساتيم، (2024/03/24)، [على الخط]، <https://www.satim.dz/ar>

بذلك تسعى إلى مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المالي وإيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية¹.

3. الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية ABES : تأسست هذه الشركة في جانفي 2004 بالشراكة بين المجموعة الفرنسية الرائدة في مجال البرمجيات وأمن تبادل البيانات المالية Diagram EDI وثلاث مؤسسات جزائرية Soft Engineering ، Multimedia Magact ، ومركز البحث في الإعلام العلمي التقني CERIST، جاءت هذه الشركة كجزء من جهود الجزائر لتطوير مشروع الصيرفة الإلكترونية وتوسيع نطاق الخدمة في السوق المالي²، حيث أنها تكتسب خبرات عالية في الإدارة الإلكترونية والأعمال المصرفية عن بعد فهي تعمل على تأمين تبادل المعلومات والبيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ذلك ما يكسبها الثقة التي تنعكس بصفة مباشرة على الخدمة المقدمة، إضافة إلى ذلك توفر الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية العديد من البرمجيات والتقنيات الحديثة التي تدعم تشغيل وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية، كما أنها تسعى إلى تطوير المنصات والتطبيقات لتحقيق السرعة والتكامل.

4. مجموعة المنفعة الاقتصادية للنقد الآلي GIE Monétique : يطلق عليها تجمع النقد الآلي وهي عبارة عن هيئة تنظيمية غير ربحية تأسست في جوان 2014 ، يضم مجلس إدارتها 11 عضو منخرط يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، مع مساهمة بنك الجزائر كعضو غير منخرط، تهتم هذه المجموعة بتحديد وتوضيح مهام المشاركين في النظام المصرفي الإلكتروني من أجل تحقيق الكفاءة والتكامل بين البنوك خاصة بعد اشتراك بريد الجزائر فيها³، ويشرف تجمع النقد الآلي على الكثير من الأعمال والنشاطات منها:

- العمل على تطوير نظام الدفع الإلكتروني من خلال تحديد قواعد ومعايير النشاط النقدي؛
- تجسيد الشفافية وتعزيز الوعي المالي في إطار تعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة وترقية النقد الآلي؛
- المصادقة وتسيير الأمن؛

¹ زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس 2008، ص10.

² حمو محمد، حمو علي، مكانة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص643.

³ محمد المختار سمالي، عبد الله البجري، واقع وسائل الدفع الإلكترونية ضمن السياسة النقدية للجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص185.

• الاهتمام بالمنتجات النقدية البنكية من خلال التعريف بها وبأسس ومجالات تطبيقها العملية¹.

5. **جمعية النقد الآلي بين البنوك COMI***: تسمى أيضا المجلس النقدي البنكي بين البنوك، تأسست من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال القرار رقم 2004/72 الصادر في 27 ماي 2004، تتكون هذه الجمعية من تسعة أعضاء من ممثلي البنوك والمؤسسات المصدرة للبطاقات البنكية وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك البركة، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بريد الجزائر. يقدم هذا المجلس العديد من المهام نذكر أهمها²:

- تعزيز التعاون البيبنكي في مجال النقد الآلي؛
- تسعير الخدمات الناتجة عن العمليات التي تتم بالبطاقات البنكية؛
- وضع تدابير أمنية للعمليات وتحديد قواعد التغطية من أجل حسن تسيير واستعمال النظام؛
- تحديد المهام وتوزيع المسؤوليات الخاصة بالمنتجين وكل الأطراف في مجال النقد البيبنكي، مع دراسة الاقتراحات فيما يخص الوسائل الخاصة بالنقد الآلي اقتنائها وحتى استعمالها.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

تولي السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما واسعا بالقطاع المصرفي وبآليات تطويره، حيث يظهر عنصر التطوير من خلال تبني المعاملات المالية الإلكترونية وباستبدال بعض من وسائل الدفع التقليدية بأخرى إلكترونية ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة الخدمة البنكية وجذب العملاء خاصة بعد انتشار التجارة الإلكترونية.

أولا: البطاقات الإلكترونية

في إطار تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة قامت البنوك الجزائرية بالتعاون مع شركة ساتيم بإصدار البطاقات الإلكترونية والتعامل بها، حيث يمكن تصنيفها إلى بطاقات بنكية محلية وبطاقات بنكية دولية.

1. **البطاقات البنكية المحلية**: يوجد العديد من البطاقات البنكية المحلية المصدرة والمتعامل بها في الجزائر، حيث أن لكل بنك بطاقات خاصة به فعلى سبيل المثال بطاقة CPA/CASH للقرض الشعبي الجزائري، بطاقة

¹ kassoul Sofian, Melki Tarik, Le rôle du groupement d'intérêt économique monétique (GIE Monétique) au développement du E-Banking en Algérie, Revue Innovation, Université Lounici Ali, Blida, Algérie, Volume 12, Numéro 02, décembre 2022, p 444.

* COMI : Comité Monétique Interbancaire.

² صخري عمر، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص 125.

CBRI لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى بطاقة CORPORATE المصدرة من طرف بنك التنمية المحلية... الخ، إلا أن أكثر البطاقات انتشارا في الجزائر هي البطاقة الذهبية الخاصة ببريد الجزائر والبطاقة البيبنكية CIB* .

أ. البطاقة البيبنكية: تسمى أيضا البطاقة المشتركة أصبحت عبارة عن بطاقة سحب ودفع بين البنوك سنة 2005، يتم التعرف عليها من خلال الشعار الموجود في واجهة البطاقة واسم البنك المصدر لها، حيث أصدر بنك الجزائر تعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 02 أوت 2004 والتي تحدد الشكل والمواصفات التقنية لكل البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر، كما أنها تصدر بنوعيتها الكلاسيكية وهي ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا وذات لون أزرق، أما الذهبية فهي تقدم سقفا أعلى من المبالغ لعمليات السحب والدفع مع توفير خدمات أخرى للزبائن وهي ذات لون ذهبي¹. هذه البطاقات صالحة لمدة سنتين قابلة للتجديد وتستخدم في عمليات السحب النقدي من الموزعات والشبابيك الآلية للبنوك، الشراء ودفع قيمة السلع والخدمات في المحلات التجارية، لدى التجار، الفنادق... الخ²، إضافة إلى ذلك كل بنك يقوم بإصدار البطاقة البيبنكية الخاصة به سواء بنك عام أو خاص والشكل المقابل يوضح البطاقة البيبنكية ومكوناتها:

* CIB : Carte Interbancaire.

¹ صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص 499.

² سمية أحمد ميلي، أهمية وسائل الدفع الحديثة في تحسين جودة الخدمات البنكية- مع الإشارة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، ماي 2021، ص

الشكل (01 - 01) : البطاقة البيبنكية ومكوناتها



- | | |
|----|---------------------------------|
| 1 | شعار قبول البطاقة البيبنكية CIB |
| 2 | شعار البنك |
| 3 | الشريحة |
| 4 | رقم البطاقة |
| 5 | تاريخ نهاية الصلاحية |
| 6 | إسم حامل البطاقة |
| 7 | الشريط الممغنط |
| 8 | شريط التوقيع |
| 9 | رمز (CVV) للتحقق من البطاقة |
| 10 | إسم البنك |
| 11 | عنوان البنك وتفاصيل الإتصال |

المصدر: الأنترن، الموقع الرسمي لساتيم، (2024/03/29)، [على الخط]، <https://www.satim.dz/ar/cib/cib.html>

ب. بطاقة CCP: هناك نوع آخر من البطاقات المحلية يقوم بإصداره بريد الجزائر وهي بطاقات السحب الإلكتروني CCP، حيث تمنح لكل عميل يملك حساب بريدي وتتوفر باللونين الأصفر والأزرق، كما أن عملية السحب بهذه البطاقة يكون وفق سقف 20.000 دج على مستوى بريد الجزائر، إلا أن استخدامها أصبح قليل جدا ليمت توقيفها نهائيا واستبدالها بالبطاقة البريدية الذهبية والتي تعتبر بطاقة دفع وسحب مصممة وفق المعايير الدولية يتم من خلالها القيام بجميع عمليات الشراء والدفع عبر الأنترن، حيث يمكن الحصول عليها من خلال الولوج إلى فضاء بريدي نت الموجود في الموقع الرسمي لبريد الجزائر وملاً استمارة طلب البطاقة¹. والشكل المقابل يمثل البطاقات الخاصة ببريد الجزائر:

¹ شقنان محمد، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني- دراسة تحليلية لآراء عينة من حاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر بالأغواط، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص55.

الشكل (01 - 02): بطاقة السحب CCP والبطاقة الذهبية



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي لبريد الجزائر، (2024/03/30)، [على الخط]، <https://eccp.poste.dz>

2. البطاقات البنكية الدولية : من أهم البطاقات الدولية المنتشرة في الجزائر نميز نوعين:

أ. بطاقة فيزا: هي بطاقات موجهة للمعلماء ذوي الحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة، تسمح لهم القيام بعمليات السحب والدفع عبر الموزعات الآلية وحتى الأنترنت محليا وفي جميع أنحاء العالم، كما أنها تتوفر بنوعها فيزا الكلاسيكية والتي تقدم عموما للزبائن الذين لديهم رصيد من العملة الأجنبية أكبر أو يساوي 1500 أورو مع حد أربعة عمليات لليوم الواحد حسب التسقيف الذي يحدده كل بنك، أما فيزا الذهبية فتقدم لكل عميل يملك رصيد أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لا يتجاوز عدد العمليات في اليوم السبعة¹.

ب. بطاقة ماستر كارد: يتم إصدارها والتعامل بها من طرف أغلب البنوك الجزائرية وهي عبارة عن بطاقة للدفع والخصم بالعملات الأجنبية وتتوفر بأشكال عديدة فهناك ماستر كارد الفضية، ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد رجال الأعمال... الخ².

ج. بطاقة أمريكيان اكسبرس: إضافة إلى هاتين البطاقتين الدوليتين يوجد نوع آخر من البطاقات المتعامل بها في الجزائر وهي بطاقات أمريكيان إكسبرس " أماكس"، حيث تقدم للمعلماء الذين يملكون حسابات بالعملة الصعبة لا تقل عن 5000 دولار أمريكي وتعرض في ثلاثة أنواع: البطاقة الخضراء، البلاتينية والذهبية.

والجدول المقابل يوضح تطور العمليات عن طريق البطاقات البنكية في الفترة الممتدة 2018-2022.

¹ سمية عابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري - الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 354.

² عبد الهادي مسعودي، لخضر لعروس، تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، سبتمبر 2017، ص 320.

الجدول رقم (01-01): تطور العمليات باستخدام البطاقات البنكية

(عدد العمليات بالمليون والقيمة بالمليار دج)

السنة	عدد العمليات (مليون)	نسبة التطور	قيمة العمليات (مليار)	نسبة التطور
2018	3,592	-	42,112	-
2019	4,150	+15,53	52,340	+24,28
2020	12,920	+211,32	222,411	+324,93
2021	23,867	+84,72	427,758	+92,32
2022	29,173	+22,23	438,834	+2,58

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول المقدم أعلاه أن مجموع العمليات باستخدام البطاقات المصرفية في الجزائر سجل تطورا معتبرا في السنوات الأخيرة بما فيها عمليات السحب عبر الصرافات الآلية، الدفع عبر الأنترنت وعمليات الدفع عبر نقاط البيع الإلكترونية، ففي سنة 2019 بلغ عدد العمليات باستعمال البطاقات 4,150 مليون عملية بزيادة قدرها 15,53% مقارنة بسنة 2018، أما من حيث القيمة فقد بلغ 52,340 مليار دج ويرجع هذا التطور إلى أزمة السيولة التي طالت بريد الجزائر ودفعت بعملائه لإتمام معاملاتهم بالبطاقات الإلكترونية، إضافة إلى صدور قانون التجارة الإلكترونية كتعلية أساسية سنة 2018 والتي ساهمت بشكل كبير في بداية توسيع عمليات الدفع عبر الأنترنت بالبطاقات البنكية، في سنة 2020 استمرت هذه الزيادة بعدد عمليات 12,920 مليون عملية بقيمة 222,411 مليار دج أي بزيادة قدرها 211,32 و 324,93 على التوالي إلى غاية 2021 السنة المحورية التي شهدت أكبر ارتفاع في عدد العمليات باستعمال البطاقات البنكية حيث قدرت نسبة التطور ب 84.72% مقارنة بالسنة الفائتة بحجم 23,867 مليون معاملة ومبلغ 427,758 مليار دج وهذا بسبب جائحة كورونا التي ألزمت البنوك وكافة المؤسسات بضرورة التباعد كإجراء احترازي وبهذا لجأ المتعاملون إلى استخدام البطاقات، أما سنة 2022 وصل عدد العمليات إلى 29,173 مليون عملية بقيمة 438,834 مليار عملية، فبالإضافة إلى الأسباب سالفة الذكر فإن هذا التطور سببه أيضا المميزات التي تقدمها البطاقة من تسهيلات وتخفيضات ساهمت في جذب الزبائن.

ثانيا: الأوراق التجارية الإلكترونية والنقد الافتراضي

باعتبار الأوراق التجارية الإلكترونية من أهم وسائل الدفع الإلكتروني التي تتناسب مع الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية قام المشرع الجزائري من خلال الأمر 03-97 من المادة 03 المؤرخ في 1/11/1997 بالإشارة إلى تسهيل مهام المقاصة عن طريق استعمالها، حيث يتم التعامل بالأوراق التجارية الإلكترونية الورقية فقط بما فيها الشيك والسفتجة والتي اعتبرها المشرع طبقا لنص المادة 389 من القانون التجاري عملا تجاريا شكليا فهي لا تختلف عن الأوراق التجارية التقليدية، حيث أنها تصدر في شكل محرر ورقي ثم يتم معالجتها جزئيا بطريقة إلكترونية وذلك عن طريق الماسحات الضوئية، أما بخصوص النقد الافتراضي فهو موجود ويتم التعامل به من طرف فئة قليلة من الجمهور الجزائري مثل البيتكوين وغيره من العملات الافتراضية غير أن المشرع الجزائري لازال لم يعترف به ولم يخصص أي قانون أو قرار لبداية التعامل به¹.

المطلب الثالث: وسائط وأنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية

إن تطور النظام المصرفي وتحديثه يرتكز بالدرجة الأولى على مدى تطبيق التكنولوجيا الحديثة والتي تظهر من خلال مظاهر الصيرفة الإلكترونية، هذا ما جعل البنوك الجزائرية تتوجه إلى مكننة معاملاتها من خلال توفير وسائط دفع إلكترونية بالإضافة إلى استخدام العديد من أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية التي تضمن سرعة و أمان انجاز المدفوعات وغيرها من العمليات البنكية.

أولاً: وسائط الدفع الإلكترونية

من أهم متطلبات تطوير نظام الدفع الإلكتروني هو وجود قنوات إلكترونية تعمل على توصيل الخدمة البنكية بسهولة، لذلك باشرت المنظومة المصرفية وهيئات النقد الإلكتروني في الجزائر بتحديث مختلف وسائط الدفع بما يستجيب للتقدم التكنولوجي.

1. أجهزة الصراف الآلي: كانت البداية الفعلية لإدخال أجهزة الصراف الآلي في الجزائر سنة 1997 وبفضل الجهود والإمكانات التي وفرتها شركات النقد الإلكتروني في سبيل تطوير الصيرفة الإلكترونية وتعميم وسائلها أصبحت حاليا أجهزة الصراف الآلي تتوزع في جميع البنوك الجزائرية بالإضافة إلى بريد الجزائر بما فيها الموزعات، الشبابيك ومحطات البيع الإلكترونية، حيث يتم من خلال هذه الأجهزة القيام بعمليات السحب والدفع عن طريق إدخال البطاقة البنكية.

ويمكن توضيح تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

¹ محمد طاهر بلعيساوي، الوجيز في شرح الأوراق التجارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008، ص19.

الجدول (01-02): عدد أجهزة الصراف الآلي مرفقة بتطور عمليات السحب 2018-2024

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب (دج)
2018	1441	8 833 913	136 233 452 000.00
2019	1621	9 929 652	164 116 233 000.00
2020	3030	58 428 933	1 073 004 953 000.00
2021	3053	87 722 789	1 728 937 064 000.00
2022	3658	128 035 361	2 182 896 695 000.00
2023	3848	174 415 895	3 262 245 367 500.00
مارس 2024	3868	45 906 610	859 490 097 500.00

المصدر: الأنترنيت، الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي، (2024/04/03)، [على الخط]،

<https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه الذي يتمحور حول تطور أجهزة الصراف الآلي ومعاملات السحب في الجزائر نلاحظ زيادة مستمرة من حيث العدد والقيمة على مدار السبع سنوات الأخيرة، ففي سنة 2019 بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 1621 جهاز وحوالي 9,92 مليون عملية سحب أي زيادة قدرها 20% مقارنة بسنة 2018 وهذا يرجع إلى أزمة السيولة التي مست بريد الجزائر وتوجه عملائه إلى البنوك الأخرى للسحب من الصرافات الآلية، أما في سنة 2020 فقد استمر أيضا هذا التطور حيث بلغ مجموع عمليات السحب 85,428 مليون عملية بقيمة تتجاوز واحد مليار دج إلى غاية 2021 أين ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بوتيرة عالية ليصل إلى 3053 جهاز وأكثر من 87 عملية سحب بنسبة 61.13% من حيث المبالغ الإجمالية وتفسر هذه الزيادة بانضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية والذهبية، إضافة إلى ذلك فإن جائحة كورونا التي امتدت في الفترة ما بين 2020-2021 ساهمت بشكل واضح في إلغاء الإتصال المباشر بمراكز البنوك وبالتالي إجراء المعاملات عبر الموزعات والشبابيك الآلية، تواصل تطور الأعداد الإجمالية للصرافات الآلية وعمليات السحب ليصل إلى 3658 جهاز وأكثر من 128 ألف معاملة سحب في سنة 2022، أما في سنة 2023 استمر هذا الارتفاع بـ 3848 من حيث عدد الأجهزة وما يقارب 174 ألف من حيث عدد معاملات السحب. بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2024 تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى 3864 جهاز وأكثر من 45 ألف معاملة سحب وهذا يدل على اهتمام السلطات الجزائرية بالصيرفة الإلكترونية وجهودها في سبيل تعميم أجهزة الصراف الآلي على جميع البنوك والوكالات في كامل التراب الوطني.

الجدول(01-03): تطور محطات الدفع الإلكتروني TPE ونشاط الدفع في الجزائر

السنة	إجمالي محطات الدفع الإلكتروني	إجمالي معاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2018	15 397	190 898	1 335 334 130.76
2019	23 762	274 624	1 916 994 721.11
2020	33 945	711 777	4 733 820 043.01
2021	37 561	2 150 529	15 113 249 499.92
2022	46 263	2 712 848	19 343 056 538.17
2023	53 191	3 997 165	31 518 739 249.37
مارس 2024	53 756	1 316 002	10 389 435 447.27

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي، (2024/04/03)، [على الخط]،

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر في حجم معاملات السحب بنهائيات الدفع الإلكترونية الموزعة على كافة المتاجر والمؤسسات المشتركة في شبكة ساتيم، حيث بلغ عدد المحطات 23762 جهاز و 274624 معاملة دفع بمبلغ يقارب 2 مليار دج سنة 2019 وهذا ما نفسره بزيادة عدد البطاقات الإلكترونية المصدرة والمتعامل بها وإقبال الأعوان الاقتصادية على تطبيق المادة 111 من قانون المالية ل2018 والذي ينص على أن كل متعامل اقتصادي يقدم سلعا أو خدمات للمستهلكين أن يضع في متناولهم نقاط بيع إلكترونية تسمح لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الإلكترونية، إضافة إلى فرض غرامة مالية مقدرة بـ 50.000 دج لكل تاجر لم يلتزم بالمادة، أما في سنة 2020 تواصل تطور محطات الدفع الإلكتروني نحو الارتفاع بـ 33945 محطة و 711777 عملية دفع في حدود 4 مليارات دج إلى غاية سنة 2021 التي بلغ فيها مجموع أجهزة TPE أكثر من 37 ألف جهاز و 2 مليون معاملة دفع بقيمة تتجاوز 15 مليار دج ويعود السبب الأول لهذا التطور إلى جائحة كورونا التي فرضت التعامل بوسائل ووسائط الدفع الإلكترونية تطبيقا لإجراءات التباعد بالإضافة إلى التعديل الذي جاء به قانون المالية لسنة 2020 الخاص بالزامية حيازة محطات الدفع الإلكترونية وتقديمها للمحلات التجارية بالمجان لفترة معينة، استمر تصاعد العدد الإجمالي لأجهزة ال TPE على مدار الثلاث سنوات الأخيرة ليصل إلى 153471 جهاز وما يقرب 9 ملايين عملية دفع حتى فيفري 2024.

2. الأنترنت والبنوك الإلكترونية: بعد صدور المرسوم الوزاري سنة 1998 الذي سمح للشركات الخاصة بتقديم خدماتها عبر شبكة الأنترنت وأنهى احتكار الدولة لهذه الخدمة أصبح لجميع البنوك في الجزائر مواقع إلكترونية

على الأنترنت¹ مثل cp@-e للقرض الشعبي الجزائري، ECCP و BARIDI NET لبريد الجزائر... الخ، إضافة إلى المواقع الرسمية لكل بنك والذي يقوم من خلاله بعرض معلومات حول برامجه ومنتجاته كالبطاقات والعروض المتوفرة بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى كعمليات الإطلاع على الحساب والرصيد، تسديد الفواتير، السحب والدفع... الخ. وبهذا يمكن القول أن البنوك الإلكترونية في الجزائر تسير نحو تقديم خدمات مطورة أكثر فقد أصبحت أكثر من مجرد موقع معلومات إلا أن استغلالها للأنترنت بقي محدودا نوعا ما رغم تطور نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي وفتح المجال لإنجاز المعاملات عبر الأنترنت وهذا لعدة أسباب سنذكرها بعد التطرق إلى تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجدول المقابل:

الجدول(01-04): تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر 2018-2024

السنة	هاتف / اتصال	نقل	مصدر فواتير	خدمة ادارية	بيع السلع	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي (دج)
2018	138495	871	29722	1455	0	176982	332 592 583.28
2019	141552	6292	38806	2432	0	2020480	503 870 361.61
2020	4210284	11350	85676	68395	235	4593960	5 423 727 074.80
2021	6993135	72164	120841	155640	13468	7821346	11 176 475 535.68
2022	7490626	195490	302273	153957	24169	9048125	18 151 104 423.96
2023	8400869	371317	640485	4086659	51154	15351354	32 196 672 024.03
مارس 2024	2343533	147830	287343	4165	18744	2801615	7 738 449 363

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي،(2024/04/06)، [على الخط]، <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

نلاحظ من خلال الجدول نموا متباين في حجم المعاملات عبر شبكة الأنترنت من حيث العدد والقيمة، حيث بلغ اجمالي عمليات الدفع 176982 عملية بمبلغ يتجاوز 332 مليون دج سنة 2018 ليستمر في التصاعد سنة 2019 بـ 202480 معاملة دفع وهذا يرجع إلى صدور قانون التجارة الإلكترونية رقم 05-18

¹ نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجيات البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14/15 ديسمبر 2004، ص 279.

المؤرخ في 10 ماي 2018 والذي أشار في المادة 27 إلى أن الدفع الإلكتروني يكون من خلال منصات دفع مخصصة ومنشآت مستغلة من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر، أما الفترة 2020-2021 فقد عرفت تطورا في عمليات التجارة الإلكترونية ومختلف الأنشطة بما فيها الاتصالات، النقل، تسديد الفواتير... الخ حيث بلغ مجموع العمليات أكثر من 16 مليون عملية بقيمة تفوق 16 مليار دج خلال هذه الفترة والسبب يعود إلى جائحة كورونا التي شجعت تبادل المعاملات عن بعد، تواصل إجمالي عمليات الدفع في الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى غاية فيفري 2024 لكن بوتيرة متباطئة فعلى سبيل المثال نلاحظ أن حجم بيع السلع في كل سنة غير كاف فهو يتراوح بين ألف وألفين عملية فقط وحسب آخر احصائيات تجمع النقد الآلي يوجد 510 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي فقط ونفسر ذلك بضعف آليات التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت، خاصة وأن المواطن الجزائري مازال لا يثق ويتخوف من إجراء المعاملات عن بعد ويفضل التعامل بالسيولة الجاهزة لذلك فإن استخدام الأنترنت والمواقع الإلكترونية في الجزائر يقتصر على الترويج والتسويق للمنتجات والخدمات أكثر من إجراء المعاملات بحد ذاتها.

3. الهاتف المصرفي

بدأت البنوك الناشطة في الجزائر بتقديم مختلف خدماتها عبر الهاتف باعتباره أكثر قناة يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات البنكية لأكثر عدد ممكن من الزبائن، خاصة وأن حجم سوق الهاتف الخليوي في الجزائر يتضاعف باستمرار، حيث أن بداية استخدام الهاتف المصرفي كان من خلال المكالمات الهاتفية وإرسال رسائل قصيرة للعملاء من أجل الاطلاع على حساباتهم ومعرفة الرصيد. أما في سنة 2018 كان التحضير لبرمجة مشروع الدفع عن طريق الهاتف المصرفي في صورة تطبيقات والذي تم تفعيله سنة 2019¹، ونخص بالذكر أول بنك محمول في الجزائر BANXY الذي أصدره بنك نتكسيس الجزائر في 23 أبريل 2018 وهو تطبيق مستحدث وآمن يمكن الولوج إليه عن طريق الهواتف الذكية في أي وقت ومكان، حيث يسهل المعاملات والخدمات البنكية مثل فتح حساب، عمليات الإطلاع، الدفع عبر الأنترنت، القيام بالتحويلات المالية فهو يحتوي على خاصية "من نظير إلى آخر" والتي تسمح بإرسال الأموال للأشخاص في وقت فوري من خلال رقم الهاتف فقط، وفي 10 جانفي 2022 تم تحديث تطبيق BANXY بإدخال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملية فتح حساب وذلك عن طريق التعرف على هوية الشخص دون إدخال البيانات البنكية له بل عن طريق صورة من ملف الزبون وفيديو سيلفي². بالإضافة إلى هذا التطبيق أصبح لأغلب البنوك الجزائرية تطبيقات على الهاتف

¹ Activités études, developpement, **Rapport D'activité**, GIE Monétique, Algerie, 2018, p 18.

² الأنترنت، الموقع الرسمي لـ BANXY، (2024/04/09)، [على الخط]، <https://www.banxybank.com/ar>

مثل BEA Mobile الخاص بالبنك الخارجي الجزائري وBNATIC للبنك الوطني الجزائري والذي سيتم التعرف عليه أكثر في الفصل الثاني.

ثانيا: أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية في الجزائر

في سبيل إرساء منظومة مصرفية متطورة ونظام دفع إلكتروني مطور كان لابد على السلطات المالية في الجزائر وعلى رأسها بنك الجزائر من توفير أنظمة دفع وتسوية وتبادل إلكترونية بهدف تسهيل إنجاز العمليات والمدفوعات وتحسين الخدمة البنكية.

1. نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري ARTS: هو نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر حيث يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف. يعرف أيضا بأنه نظام تسوية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل ما بين البنوك، أي تسوية أوامر الدفع عن طريق التحويلات البنكية أو البريدية بين المشاركين في النظام¹، تم انشاءه بالجزائر في 13 أكتوبر 2005 وبعد الاطمئنان من سلامة تطبيقه واحترامه للمعايير الدولية دخل النظام قيد التشغيل في فيفري 2006²، حيث يقوم هذا الأخير بمعالجة المدفوعات التي تساوي أو تفوق واحد مليون دينار جزائري لكل المشاركين في هذا النظام وتتاح عمليات التحويل لكل مؤسسة لديها حساب تسوية في بنك الجزائر إضافة إلى مجموع المؤسسات المصرفية، المالية، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية³.

ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على آخر الإحصائيات المقدمة من طرف بنك الجزائر لتطور حجم وقيمة التحويلات التي تم معالجتها بواسطة نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة

: ARTS

¹ المادة 02 من النظام 05-04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 02، 13 أكتوبر 2005، ص 22.

² بصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، 2019، ص 11.

³ سهيلة بن دريس، محمد حمو، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020، ص 403.

الجدول رقم(01-05): تطور نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري خلال الفترة 2018-2022

السنة	حجم العمليات	نسبة التطور	قيمة العمليات (مليار دج)	نسبة التطور
2018	360 919	-	101 621,408	-
2019	353 455	-02,07	95 759,280	-05,77
2020	331 672	-06,16	89 758,439	-06,27
2021	363 894	+09,72	71 090,145	-20,80
2022	396 343	-	81 929,140	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن انجاز العمليات بنظام ARTS يتطور في الاتجاه المعاكس أي أن حجم وقيمة المعاملات يتناقص تدريجيا في كل سنة، ففي 2019 انخفض عدد وقيمة العمليات بنسبة 02.07% و05.77% على التوالي مقارنة بسنة 2018 وهذا عائد إلى التراجع المسجل في عمليات السياسة النقدية التي تقلصت بحدّة في السنوات الأخيرة، أما في سنة 2020 فسجل النظام 331672 عملية بمبلغ يقدر حوالي 90 مليار دج أي انخفاض بنسبة 06.27% من حيث القيمة ونفسر ذلك بقلة الاستثمارات الكبيرة التي تفوق واحد مليار دج خاصة الخارجية منها في ظل أزمة كورونا حيث أن قيم الأرصدة الخارجية المعالجة من خلال نظام ARTS تشكل نسبة قليلة جدا من إجمالي العمليات. سنة 2021 و2022 عرف النظام ارتفاعا محسوسا في حجم العمليات بـ 363894 و396343 عملية على الترتيب ويمكن تفسير هذه الزيادة بالارتفاع الكبير المسجل عن طريق العمليات من مصرف إلى مصرف والتي بلغت 303023 ألف عملية من المجموع النهائي حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022.

2. نظام المقاصة الإلكترونية الجزائري ATCI: تم انشاء نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات بموجب نظام رقم 06-05 في 15 ديسمبر 2005 و دخل الخدمة في 15 ماي 2006 باشتراك بنك الجزائر، كل البنوك، اتصالات الجزائر، بريد الجزائر، ساتيم، جمعية البنوك والمؤسسات المالية مع جميع فروعها ومكاتبها¹. يعتمد هذا النظام على تسوية المعاملات بين البنوك والمؤسسات المالية عن بعد بالربط الشبكي بينها تحت

¹ المادة 02، نظام 06-05 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 26، 18 ذي القعدة 1443 الموافق لـ 15 ديسمبر 2005، ص 24.

إشراف بنك الجزائر ويتم تسييره من طرف مركز المقاصة القبلية بين البنوك ^{*} CPI الذي يعتبر فرع تابع للبنك المركزي¹، كما يقوم نظام المقاصة الإلكترونية بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع مثل الصكوك، الاقتطاعات، التحويلات والعمليات بالبطاقة البنكية... الخ، حيث أن النظام لا يقبل إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن واحد مليون دج لذلك يطلق عليه نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة. ومن خلال الجداول التالية سيتم التعرف على تطور المدفوعات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية الجزائري:

الجدول رقم (01-06) : تطور نظام المقاصة الإلكترونية 2018-2022

السنة	العدد الاجمالي للعمليات (مليون دج)	نسبة النمو	القيمة الإجمالية للعمليات (مليار دج)	نسبة النمو
2018	25,030	-	17 016,830	-
2019	27,01	+07,9	17 950,76	+05,49
2020	34,629	+29,14	16 140,316	-07,63
2021	48,018	+38,66	17 980,117	+11,40
2022	54,928	+14,40	20 116,329	+11,89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

نرى من خلال الجدول أعلاه ارتفاعا ملحوظا في نشاط المقاصة الإلكترونية خاصة في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2019 سجل النظام 27,01 مليون عملية بقيمة تفوق 17 مليار دج مقارنة بسنة 2018، أما سنة 2020 شهدت أيضا تطورا في إجمالي المدفوعات من حيث الحجم بـ 34,629 مليون عملية لكن قيمتها تناقصت بنسبة 07,63% ويمكن تفسير ذلك بتسجيل النظام لحالات رفض عديدة في تسوية العمليات وتعتبر الأوراق التجارية الورقية أكثر وسائل الدفع تأثرا بالرفض. استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2022، حيث بلغ عدد أوامر الدفع المعالجة بنظام ATCI بما فيها البطاقات البنكية، التحويلات، الأوراق التجارية... الخ أكثر من 102 مليون عملية بقيمة تتجاوز 38 مليار دج، هذا التطور الذي حدث على مدار السنوات الأخيرة يترجم الجهود المبذولة من طرف المنخرطين في نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالبطاقات الإلكترونية التي أصبحت تهيمن على سوق المدفوعات عكس وسائل الدفع التقليدية.

^{*} CPI : Centre de Pré-compensation Interbancaire.

¹ بصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، 2019، ص65.

الجدول رقم(01-07): المدفوعات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية سنة 2022 حسب طبيعة العملية

طبيعة العملية	الحجم(مليون)	القيمة (مليار دج)	نسب الحجم	نسب القيمة
الصكوك	7,742	17 165,394	%14,09	%85,12
الأوراق التجارية	0,160	316,711	%0,29	%1,57
التحويلات	17,805	1 516,462	%32,42	%7,52
الاقطاعات	0,048	728,929	%0,09	%3,61
المعاملات عبر البطاقات	29,173	438,833	%53,11	%2,18
إجمالي عمليات المقاصة الإلكترونية	54,928	20 166,329	%100	%100

المصدر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2022، بنك الجزائر، سبتمبر 2023، ص78.

نلاحظ في الجدول أن نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات عالج ما يعادل 54,928 عملية بقيمة 20166,329 مليار دينار جزائري خلال سنة 2022، حيث مثلت البطاقات والتحويلات التي تمت مقاصتها إلكترونيا الحصة الأكبر من حيث الحجم بنسبة 53,11% و32,42% على التوالي ويعود ذلك إلى تطور المعاملات بالبطاقات البنكية وتوسعها على حساب وسائل الدفع الورقية التقليدية وقبال الجمهور عليها خاصة في ظل ارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية، فنظرا لارتفاع عدد المعاملات الإلكترونية يسعى مركز ما قبل المقاصة بين البنوك بالتعاون مع المصارف، بريد الجزائر والخزينة العمومية إلى إزالة الطابع المادي للأوراق التجارية، أما من ناحية القيمة فقد احتلت الصكوك المرتبة الأولى بأكثر من 17 مليار دج أي ما يعادل 85,12% ثم تليها التحويلات بقيمة واحد مليار دج وهي تترجم التحويل القابل للمقاصة الذي يقل عن واحد مليون دج.

3. نظام سويفت SWIFT : في سبيل تطوير تبادل المعاملات الدولية وعمليات التجارة الخارجية لجأت العديد من الدول حول العالم الى نظام سويفت والجزائر من بين هذه الدول، إلا أنها في بادئ الأمر رفضت المشروع عند اقتراحه اول مرة سنة 1977 حيث تم الاتفاق على عدم انضمام الدول الاسلامية لنظام سويفت لاعتقادهم ان الغرب يستعملونه للتجسس عليهم، وبعد مضي سنوات أدركت البلدان الاسلامية أهمية وفاعلية نظام سويفت في ما يتعلق بسرية وأمان المعاملات وبذلك انضمت الجزائر إلى سويفت في 31 ديسمبر 1991، وأصبح لها

تجمع خاص لمستعملي الشبكة يسمى G.U.S.A* يقدم من خلاله كل بنك ممثل لتمثيله في هذا التجمع من أجل مناقشة المشاكل والمتطلبات مع الجمعية المهنية لسويقت في بلجيكا. اقتصر استعمال هذا النظام على بنك الجزائر والبنك الخارجي الجزائري فقط ثم بدأت الشبكة في التوسع لتشمل أغلب البنوك الجزائرية¹.

* G.U.S.A: Groupement des Utilisateurs Swift en Algérie.

¹ زروني مصطفى، حنك سعيدة، دوافع استعمال شبكة "Swift" في المعاملات الدولية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2013، ص-ص 171-172.

خلاصة الفصل الأول

عرف القطاع البنكي تغيرات مفصلية في إطار التحول نحو الاقتصاد الرقمي واعتماد تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي خاصة بعد انتشار العديد من المصطلحات داخل المجال كالرقمنة، التجارة الإلكترونية، التسويق الإلكتروني الخ، وذلك بهدف تطوير جودة الخدمات المصرفية بما يتماشى مع التطور الحاصل في العالم، حيث تعمل مختلف البنوك على تحقيق أهدافها من خلال العديد من الاستراتيجيات والتي من أهمها تبني الصيرفة الإلكترونية بإدخال وسائل دفع إلكترونية كالبطاقات البنكية، الأوراق التجارية الإلكترونية، النقد الافتراضي والتي تستوجب وجود وسائل أو قنوات إلكترونية مثل الصرافات الآلية، بنوك الأنترنت، الهاتف المصرفي وغيره، إضافة إلى أنظمة دفع وتسوية وتبادل إلكترونية تعمل على تسهيل عمليات المدفوعات والتحويلات المالية بين المتعاملين الاقتصاديين. وعليه تبين أن اعتماد الصيرفة الإلكترونية أصبح ضرورة لسير الأعمال المصرفية بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية من جهة ومع رغبات الزبائن من جهة أخرى. هذا ما جعل الجزائر تسعى هي الأخرى لتطوير نظامها المصرفي والتوجه نحو تألية المعاملات المالية لكن هذا يسير بخطى بطيئة جدا ويستلزم مضاعفة الجهود من طرف السلطات بالتعاون مع كافة البنوك والمؤسسات المالية وهيئات النقد الإلكتروني في الجزائر.

والبنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية الجزائرية التي كانت ولا زالت حريصة على إدخال الصيرفة الإلكترونية في آلية عملها والاستثمار في تحديث المنتجات المصرفية، فما هو واقع الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540 ؟ وهذا ما سيتم الإجابة عنه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني

الجزائري BNA تيارت - 540

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة

المطلب الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك ولوكالة تيارت 540.

المطلب الثالث: أهداف و مهام البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المبحث الثاني: وسائل ووسائل الدفع الإلكترونية الموجودة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

المطلب الأول: البطاقات البنكية الإلكترونية.

المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآلي.

المطلب الثالث: الخدمات عبر الأنترنت.

المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

المطلب الأول: نظام المقاصة الإلكترونية ATCI.

المطلب الثاني: نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري ARTS ونظام SWIFT

المطلب الثالث: الأنظمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

تمهيد

شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات هيكلية للصعود بالقطاع المالي وتحسين أداء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك باتباع أحد أهم التوجهات الحديثة للبنوك وهي الصيرفة الإلكترونية، حيث تم إصدار قوانين وتشريعات تتعلق بتنظيم النشاط البنكي وإنشاء هيئات ومؤسسات لتعميم النقد الإلكتروني في الجزائر بالتعاون مع جميع البنوك إضافة إلى بريد الجزائر وأصبح لكل بنك القدرة على توفير منتجات بنكية حديثة تتماشى مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل البطاقات البنكية، المنصات الرقمية، الأنظمة الإلكترونية وغيرها. وعليه سعى البنك الوطني الجزائري إلى تقديم العديد من خدماته البنكية بالاعتماد على الأساليب والتقنيات الإلكترونية لتسهيل التعامل مع العملاء وكسب ثقتهم وتحقيق ميزة تنافسية في السوق الجزائرية وخارجها. هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الدراسة التطبيقية لحالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 في الفصل الثاني والذي قسم إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة
- المبحث الثاني: وسائل ووسائط الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540
- المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أقدم البنوك في الجزائر والذي كان أيضا سباقا في تبني وتطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية التي أصبحت اليوم مؤشر يعبر عن مدى فعالية البنوك في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري

شهدت الفترة (1962-1966) تشكيل معالم المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال إنشاء البنوك التجارية كخطوة فاعلة لسد الفراغ الناتج عن استقالة البنوك الأجنبية بعد الاستقلال، ومن بين أوائل البنوك التي تم تأسيسها هو البنك الوطني الجزائري.

أولاً: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري * BNA :

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري في الجزائر، تأسس بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13/06/1966 ليحل محل خمسة بنوك أجنبية تم تأمينها وهي القرض العقاري للجزائر وتونس أدمج في 01 جويلية 1966، القرض الصناعي التجاري والذي تم إدماجه 01/07/1967، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا أدمج في 01/01/1968، بالإضافة إلى بنك باريس وهولندا في 1968 وأخيرا بنك معسكر الذي تم إدماجه في نفس السنة¹. أنشئ البنك الوطني الجزائري برأس مال 20 مليون دينار جزائري على شكل شركة وطنية، إلا أنه تم السماح للجمهور بالمساهمة في رأس ماله بنسبة 05 بالمائة أو حتى بنسبة مساهمة الدولة فيه، لكن هذه المساهمات توقفت بحلول سنة 1970 أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة فقط، وحسب القانون الأساسي فإن تسيير البنك يكون من طرف رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات، كما أن البنك يغطي عدة مجالات فهو يعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل ويقوم بتمويل كافة احتياجات الاستغلال والاستثمار لجميع الأعوان الاقتصاديين في جميع القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، التجارة... الخ². وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص في تمويل النشاط الفلاحي.

أما في 16 فيفري 1989 أصبح البنك مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تخضع للعديد من القوانين من بينها القانون الأول، الثالث والرابع الموافق لـ 12 جانفي 1988 بالإضافة إلى القانون التجاري وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة 99 سنة تبدأ من أول يوم تم فيه تسجيل البنك في السجل التجاري، كما أن البنك الوطني

* BNA: Banque National d'Algérie.

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2001، ص 188.

² الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/04/12)، [على الخط]، <https://www.bna.dz>

الجزائري حافظ على تسميته التي يمكن كتابتها بشكل مختصر "ب.و.ج" ولم يغير من مقره الرئيسي الموجود في العاصمة بشارع 08 أرنيسو شيفارفا 16000. في شهر جوان 2009 ارتفع رأس مال البنك وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من طرف الخزينة العمومية ليصل رأس المال إلى 41600 مليار دج ثم ارتفع سنة 2018 إلى 150 مليون دج. أما سنة 2020 فشهدت انطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت-540-

تم إنشاء وكالة تيارت 540 مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري وتتفرع عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم رقم 198 التي تقوم بالإشراف ورعاية أعمال الوكالة. يقع مقر البنك الوطني وكالة تيارت 540 بشارع النصر مدينة تيارت وهي وكالة رئيسية من صنف AP تقدم أهم الخدمات البنكية¹، حيث أنها تضم أكثر من 20 موظف يتوزعون على جميع مكاتب ومصالح الوكالة كالتالي:

الجدول رقم(02-01): توزيع موظفي وكالة تيارت 540

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	02	رؤساء الأقسام
Chargé d'étude	05	المكلفون بالدراسة
Chargé clientèles	03	المكلفون بالزبائن
Caissier	03	أمناء الصندوق
Guichier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	21	المجموع

المصدر: وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

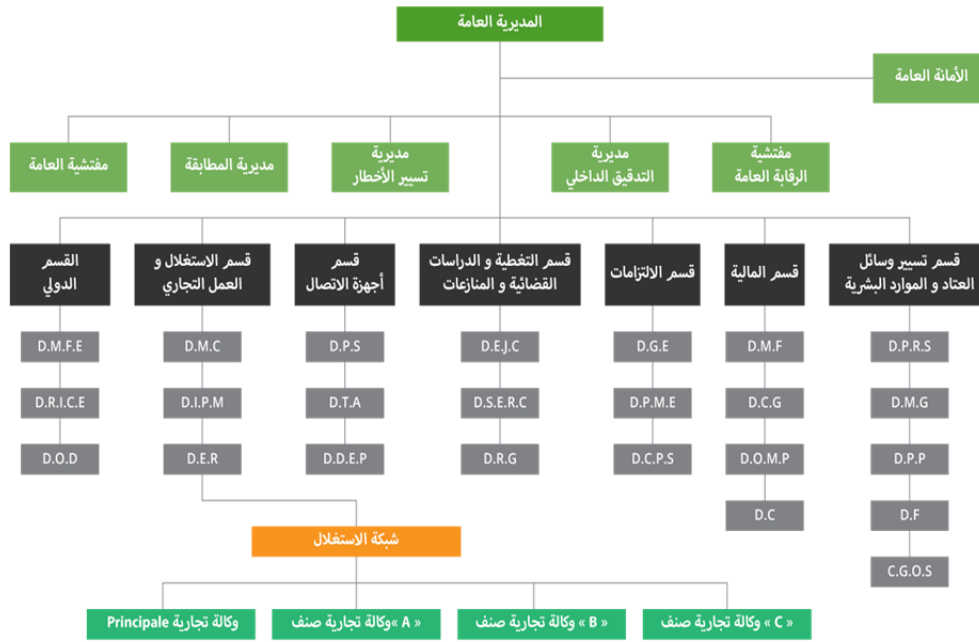
نشير هنا إلى أن وكالة تيارت 540 قد فصلت بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) وتلك المتعلقة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (office back) وذلك بدءا من سنة 2017 في إطار التحديد الدقيق للمسؤوليات والمهام وتسهيل الخدمة على الموظف والزبون.

¹ مقابلة مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ولوكالة تيارت 540.

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع ووكالات تنظم وترتب في شكل هيكل تنظيمي يضمن تحديد وتدرج الصلاحيات والمهام ويمكن عرضه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري



الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE: مديرية المؤسسات الكبرى

DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

DCPS: مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهيكل الملحقة بقسم المالية

DC: مديرية المحاسبة

DOMP: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

DCG: مديرية مراقبة التسيير

الهيكل الملحقة بقسم تسيير الموارد البشرية

DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية.

DMG: مديرية الوسائل العامة.

DPP: مديرية المحافظة على التراث.

الهيكل التابعة للقسم الدولي

DMF: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية

DOD: مديرية العمليات المستندية

الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

DER: مديرية تأطير الشبكات

DMC: مديرية التسويق والاتصال

DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد

الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.

DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة.

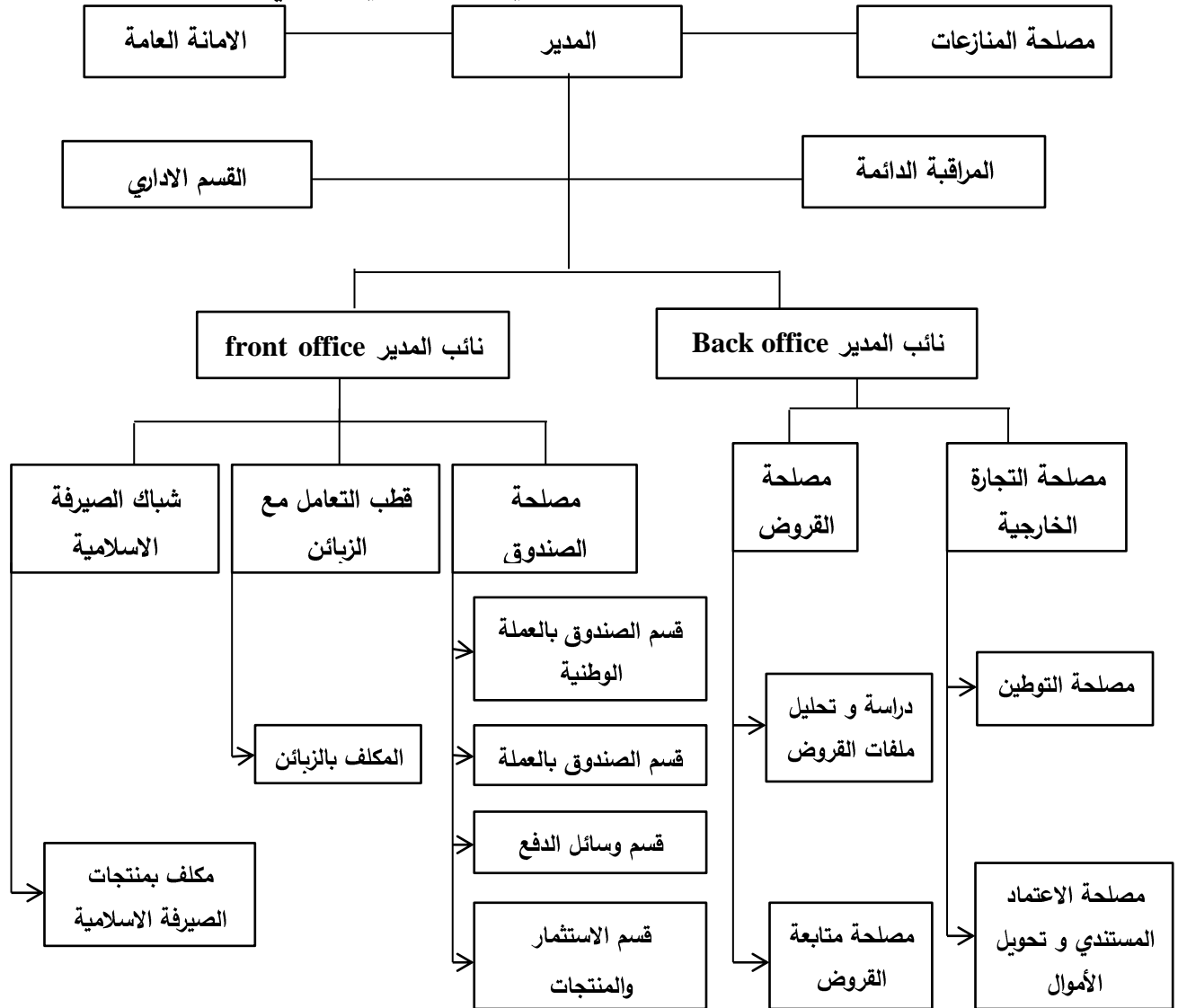
DPS: مديرية الإنتاج والخدمات.

- DF: مديرية التكوين.
 CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.
 DSERC: مديرية المتابعة وتحصيل القروض.
 DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.
 DRG: مديرية تحصيل الضمانات.

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/04/20)، [على الخط]، <https://www.bna.dz>

اتخذت وكالة تيارت 540 التابعة للبنك الوطني الجزائري هيكل تنظيمي يتماشى مع طبيعة العمل المصرفي ويضمن تسلسل المهام من أجل تحسين ورفع مستوى الخدمة البنكية وجذب العملاء خاصة بعد إدخال الصيرفة الإسلامية سنة 2021. والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540:

الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المطلب الثالث: أهداف ومهام البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

يعمل البنك الوطني الجزائري وفق استراتيجيات عديدة لتحقيق أهدافه المسطرة والتي من أهمها اعتماد التوجهات الحديثة في العمل المصرفي مثل الصيرفة الإسلامية والصيرفة الإلكترونية، إضافة إلى ذلك فإن البنك يسعى إلى توسيع نطاق نجاحاته من خلال توزيع المهام على الوكالات التابعة له.

أولاً: أهداف البنك الوطني الجزائري

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق جملة من الأهداف التي بدورها تساهم في دعم قراراته النهائية وتحقيق الربح والاستمرارية ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإنجاز التحويلات بين الوكالات والبنوك الأجنبية؛
- توسيع نطاق النشاطات البنكية داخليا ومع الخارج في مختلف المجالات من أجل تلبية متطلبات السوق؛
- تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذ أمكن ذلك من خلال الشبكة الإلكترونية للمعلومات؛
- دعم وتطوير الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع.

ويبقى الهدف الأسمى للبنك الوطني الجزائري هو تعزيز مكانته بين البنوك وتحقيق الاستمرارية التي تعتبر ثمرة مختلف الإنجازات مثل تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة على السوق، تحقيق الأرباح والشمول المالي، جذب أكبر قدر من العملاء من خلال زرع الثقة من البنك والزبون باعتباره المستهلك الأول للخدمة البنكية.

ثانياً: مهام البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

تتكفل وكالة تيارت 540 التابعة للبنك الوطني الجزائري بالعديد من المهام والنشاطات تدعم بها مكانة البنك في الوسط المصرفي، نذكر أهمها¹:

- المساهمة في رأسمال العديد من البنوك التجارية؛
- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛
- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي والتجاري وكذلك القطاع الخاص؛
- إقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة؛
- منح القروض الطويلة، المتوسطة وقصيرة الأجل؛
- قبول الودائع، خصم الأوراق التجارية والمالية وتمويل الاستثمارات الإنتاجية؛

¹ وثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 .

- التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح، الرهن الحيازي؛
- استقبال التحويلات للتوظيف، ووسائل القروض والاعتمادات؛
- تحصيل العملات الصعبة؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- تقديم خدمات الوساطة البنكية في ما يخص عمليات الشراء، البيع والاكتتاب في الأسهم والسندات العامة.

المبحث الثاني: وسائل ووسائط الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540
من أجل مواكبة آخر التطورات التكنولوجية وتلبية حاجات العملاء، يسعى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 إلى تقديم خدمات مستحدثة من أبرزها وسائل ووسائط الدفع الإلكترونية.

المطلب الأول: البطاقات البنكية الإلكترونية

تعتبر البطاقات البنكية أكثر وسائل الدفع الإلكترونية انتشارا واستخداما نظرا لخصائصها التي توفر الأمان والسرية لحاملها، ويقدم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 العديد من البطاقات البنكية وهي كالتالي:


أولا: البطاقات البنكية المحلية

يوفر البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 البطاقة البيبنكية CIB في أكثر من شكل واحد وبمميزات تتفرد عن الأخرى، وهي موجهة للأفراد، المهنيين وللمؤسسات، حيث تكون هذه البطاقة مدعمة بحساب بنكي وتقدم بالمجان في مدة صلاحية تقدر بـ 3 سنوات قابلة للتجديد تلقائيا، كما أنها تتيح لحاملها العديد من الخدمات فهي تسمح بإجراء عمليات السحب والدفع بسهولة وبأمان وتستخدم لمدة 24/24 ساعة و 7/7 أيام على جميع أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الآلية للأوراق، الشبايك الآلية البنكية ونقاط البيع الإلكترونية) المتواجدة على الساحة البنكية، إضافة إلى عمليات الاطلاع، الدفع عبر الأنترنت والتحويلات المالية على الشبايك الأوتوماتيكية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري¹.

تصدر البطاقة ما بين البنوك في شكلين أساسيين هما البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والبطاقة البيبنكية الذهبية والجدول المقابل يبرز خصائص كل بطاقة:

¹ الأذترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/03)، [على الخط]، <https://www.bna.dz>

الجدول رقم(02-02): خصائص البطاقة البيبنكية للبنك الوطني الجزائري

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي	شكل البطاقة
البطاقة البيبنكية الكلاسيكية	100.000 دج	100.000 دج	
البطاقة البيبنكية الذهبية	150.000 دج	150.000 دج	




المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات البنك الوطني الجزائري

بالإضافة إلى هاتين البطاقتين يوفر البنك الوطني الجزائري أنواع أخرى للبطاقة البيبنكية مثل البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع "Carte Prépayée" والتي تعتبر بطاقة سحب ودفع خاصة بالأفراد فقط، يتم تعبئتها عن طريق التحويل الرئيسي للزبون، كما يمكن استخراج 10 بطاقات مسبقة الدفع من طرف أي شخص طبيعي له حساب شيكات أو حساب توفير ويستطيع بدوره أن يهديها لمن يحب من أفراد عائلته والأقارب. إضافة إلى بطاقة النخبة "CARTE ELITE" الموجهة للأفراد، المهنيين والمؤسسات الذين يمتلكون حسابات ودائع وتتيح هذه البطاقة العديد من الخدمات كالتأمين ضد الحوادث الجسمانية، خدمات الاستقبال والإرشاد مثل خدمة التوصيل وتقديم معلومات عن السفر والحجوزات، المساعدة الصحية من خلال النقل الطبي وإرسال طبيب إلى منزلك... الخ، إلى جانب العمليات الأساسية للبطاقة البيبنكية كالسحب والدفع والتحويل¹.

والجدول الموالي يوضح خصائص البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع وبطاقة النخبة:

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الجدول رقم(02-03): خصائص بطاقة CIB مسبقة الدفع وبطاقة النخبة

شكل البطاقة	سقف مبلغ معاملة الدفع	الدفع الالكتروني أسبوعيا	السحب اليومي	نوع البطاقة
	80.000 دج	829.999 دج	100.000 دج	البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع للأفراد
	250.000 دج	999.999 دج	200.000 دج	بطاقة النخبة للأفراد
	250.000 دج	999.999 دج	50.000 دج	بطاقة النخبة للأعمال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق خاصة بوكالة تيارت 540.

يقدم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 نوع آخر من البطاقات البيبنكية وهي بطاقة التوفير الخاصة بالأفراد "CARTES EPARGANE" فهي مدعومة بحساب توفير وبديلة عن دفتر الادخار الورقي، كما أنها تقسم إلى قسمين بطاقات توفير بفوائد وبطاقات توفير بدون فوائد وهي كالتالي:

1. بطاقة التوفير بفوائد: يحسب على هذا النوع من البطاقات فائدة تقدر بـ 03% ويكون إما عبارة عن حساب مدخرات عادي أو حساب توفير مستقبلي مخصص للأطفال القصر (من سنة إلى 17 سنة)¹، وفيما يلي سيتم التعرف على أشكال هذه البطاقات

الشكل رقم (02-03): بطاقة التوفير بفائدة



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/03)، على الخط، <https://www.bna.dz>

الشكل رقم (02-04): بطاقة التوفير للقصر للفائدة



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/03)، على الخط، <https://www.bna.dz>

2. بطاقة التوفير بدون فوائد: هي بطاقة للسحب تمنح لجميع الفئات العمرية للكبار والصغار ولا تحسب عليها أي فوائد وهي كغيرها من البطاقات البنكية تقدم بالمجان وصالحة لمدة 3 سنوات ويمكن توضيحها في الشكل المقابل:

¹ معلومات مقدمة من طرف موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الشكل رقم(02-05): بطاقة التوفير بدون فوائد



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري،(2024/05/03)، على الخط، <https://www.bna.dz>

خصص البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 نوع خاص من البطاقات البنكية المدعومة بحساب جاري للمهنيين وأصحاب المؤسسات، تتيح لهم تغطية نفقاتهم ودفع مصاريفهم وهي بطاقة الأعمال الكلاسيكية والذهبية، ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على أهم خصائصها:

الجدول رقم(02-04): خصائص بطاقة الأعمال للمهنيين والمؤسسات

نوع البطاقة	السحب اليومي	الدفع الشهري	سقف مبلغ معاملة الدفع	شكل البطاقة
بطاقة الأعمال الكلاسيكية	50.000 دج	300.000 دج	80.000 دج	
بطاقة الأعمال الذهبية	50.000 دج	15.000.000 دج	350.000 دج	

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري،(2024/05/04)، على الخط، <https://www.bna.dz>

كما أن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت خصص أيضا بطاقات بنكية للزبائن والمهنيين والمؤسسات التابعة للبنك وهي بطاقة الأعمال الخاصة بالضرائب **DGI IMPOTS**، حيث أنها عبارة عن بطاقة ما بين البنوك مدعومة بحساب فرعي "احتياطي" مخصصة لدفع الرسوم الضريبية، ومن بين أهم مزاياها أنها مجانية وتؤمن عمليات دفع الرسوم الضريبية على منصة مديرية الضرائب "مساھمتك" وتتميز أيضا بسقف سداد شهري

استثنائي ومكيف مع احتياجات دافعي الضرائب يصل إلى 30.000.000 دج، ويمكن توضيح بطاقة الأعمال "الضرائب" في الشكل الآتي:

الشكل رقم(02-06): بطاقة الأعمال "الضرائب" للبنك الوطني الجزائري



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري،(2024/05/05)، على الخط، <https://www.bna.dz>

في سنة 2020 تم إدخال منتجات الصيرفة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري بما في ذلك جميع صيغ التمويل الاسلامي مثل المرابحة والايجار... الخ وأيضا توفير بطاقة خاصة بالعملاء الذين يحبذون عدم التعامل بالفوائد الربوية للمعاملات التجارية، حيث تعتبر البطاقة الاسلامية **Carte CIB Islamique** بطاقة ما بين البنوك موجهة للأفراد، المهنيين وأصحاب المؤسسات الذين لديهم حساب بنكي اسلامي بالبنك الوطني الجزائري، تتميز بنفس خصائص البطاقات الأخرى من سحب ودفع... الخ¹، وفي ما يلي سنتعرف على شكل البطاقة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري:

الشكل رقم(02-07): البطاقة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري،(2024/05/05)، على الخط، <https://www.bna.dz>

¹ معلومات مقدمة من المكلف بالمنتجات الاسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

ثانيا: البطاقات البنكية الدولية واحصائيات جميع البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540. إن إصدار البطاقات البنكية الدولية في البنك الوطني الجزائري جاء متأخرا مقارنة بالبنوك الجزائرية الأخرى وهذه نقطة تحسب عليه، ومن خلال الاحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 سنتطرق إلى أعداد جميع البطاقات البنكية المصدرة والمتعامل بها في الوكالة.

1. البطاقات البنكية الدولية: يوفر البنك الوطني الجزائري نوع واحد من البطاقات الدولية والتي بدأ التعامل بها في البنك سنة 2024 وهي بطاقة فيزا الدولية، حيث تعتبر بطاقة سحب ودفح تمنح لزبائن البنك من الأفراد الذين يمتلكون حساب بالعملة الصعبة (يورو) بالإضافة إلى حساب الشيك بالدينار مفتوح على مستوى نفس الوكالة البنكية، كما أن الحصول على بطاقة فيزا الخاصة بالبنك الوطني الجزائري يلزمه توفر رصيد دائم في الحسابات لا يقل عن 8000.00 دج بالنسبة لحساب الدينار ولا يقل عن 100 يورو بالنسبة لحساب العملة الصعبة. يتم من خلال هذه البطاقة القيام بعمليات السحب النقدي والدفح عبر الأنترنت وجميع المعاملات عبر أجهزة الصراف الآلي بما في ذلك الشبائيك الأوتوماتيكية الخاصة ببطاقة فيزا في الخارج¹، وحسب احصائيات الوكالة فقد بلغ عددها 28 بطاقة إلى غاية يومنا هذا.

والشكل التالي يمثل بطاقة فيزا الدولية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم(02-08): بطاقة فيزا الدولية للبنك الوطني الجزائري



المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري،(2024/05/03)، على الخط، <https://www.bna.dz>

2. إحصائيات البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540: حسب آخر الاحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري عبر موقعه الإلكتروني فإن عدد البطاقات البنكية الإلكترونية قد بلغ

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الثاني تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

543772 بطاقة إلى يومنا هذا، أما بخصوص وكالة تيارت 540 فسنتعرف على عدد البطاقات المطلوبة والموزعة الموجودة في الوكالة خلال فترة الدراسة (2018-2024) في الجداول الموالية:

الجدول رقم (02-05): عدد البطاقات البيبنكية المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018- أبريل 2024

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
البطاقات المطلوبة	303	538	1023	1383	1636	2028	2402
نسبة التطور	-	%77,55	%90,14	%35,20	%18,30	%23,96	%18,44
البطاقات الموزعة	283	328	1008	1279	1553	1956	2377
نسبة التطور	-	%15,90	%20,70	%26,88	%21,42	%25,94	%21,52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

يمثل الجدول أعلاه تطور عدد البطاقات البيبنكية المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة (2018-2024)، حيث يمكن القول أن هذه الأعداد في تزايد مستمر وبنسب متقاربة، ففي سنة 2019 بلغ عدد البطاقات المطلوبة 538 بطاقة وزع منها 328 بطاقة وحقق زيادة قدرها %77,55 و%15,90 على التوالي مقارنة بسنة 2018، أما الفترة 2020-2021 فشهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في العدد الاجمالي للبطاقات البيبنكية المطلوبة والموزعة حيث بلغ عددها حوالي 2406 بطاقة مطلوبة وتم توزيع 2287 منها أي أن عددها زاد بنسبة تفوق %47 مقارنة بسنة 2019 وهذا راجع إلى أزمة كورونا التي فرضت على المواطن الجزائري الحجر الصحي كإجراء احترازي لتجنب التلامس وبالتالي التوجه نحو المعاملات الإلكترونية والتي من بينها البطاقات المصرفية، استمر عدد البطاقات البيبنكية في التزايد سنة 2022 بـ 1636 بطاقة مطلوبة و1553 بطاقة موزعة، أما في سنة 2023 تم توزيع 1956 بطاقة من أصل 2028 بطاقة محققا بذلك زيادة بنسبة %25,94 مقارنة بالسنة الفائتة ويمكن تفسير ذلك بأنه بعد الكوفيد-19 توسعت قاعدة عملاء البنك الوطني الجزائري خاصة بعد معرفتهم بمزايا وخصائص البطاقة البيبنكية وكذلك تظافر جهود

الفصل الثاني تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

موظفي الوكالة للتعريف بالأهمية العملية للبطاقة والتشجيع على استخدامها وذلك من خلال الحملات التحسيسية وتقديم عروض مغرية بخصوصها مثل خفض الرسوم... الخ خاصة وأن البطاقة البيبنكية هي أول بطاقة يصدرها البنك الوطني الجزائري. استمر ارتفاع عدد البطاقات البيبنكية إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2024 بـ 2402 بطاقة مطلوبة و2377 بطاقة موزعة نظرا للأسباب سالفة الذكر.

الجدول رقم(02-06): عدد بطاقات التوفير المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540 خلال الفترة 2018- أبريل 2024

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
البطاقات المطلوبة	416	910	1187	1374	1577	1953	2116
نسبة التطور	-	%118,75	%30,44	%15,75	%14,77	%23,84	%8,34
البطاقات الموزعة	407	806	1180	1322	1550	1873	2107
نسبة التطور	-	%98,03	%46,40	%12,03	%17,24	%20,83	%12,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع واضح في عدد بطاقات التوفير الخاصة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 من 2018 إلى غاية 2024، ففي سنة 2019 سجلت الوكالة 910 طلبية على بطاقة التوفير وتم توزيع 806 منها أي تحقيق أكبر معدل زيادة يقدر بـ %118,75 و%98,03 مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن بطاقة التوفير تستهدف أكبر فئة في المجتمع وهي فئة الأفراد سواء البالغين وحتى القصر بالإضافة إلى أن أغلب المواطنين الجزائريين يميلون إلى فتح حسابات توفير وادخار لذلك قام البنك الوطني الجزائري بتخصيص هذه البطاقة لهم بأنواع مختلفة تتناسب مع احتياجاتهم فيوجد بطاقة التوفير بفوائد وأخرى دون فوائد. استمر تزايد حجم الطلب على بطاقات التوفير من 2020 إلى 2021 حيث بلغ عدد بطاقات التوفير المطلوبة 2561 بطاقة وزع منها 2502 بطاقة أي أن العدد تطور بنسبة تفوق %58 مقارنة بسنة 2019 وجاء هذا الارتفاع الواضح تزامنا مع أزمة كورونا التي كانت من أهم دوافع انتشار التعامل بالبطاقات الإلكترونية والتي من بينها بطاقة التوفير، أما في سنة 2022 تواصل ارتفاع العدد الإجمالي

الفصل الثاني تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

للبطاقات المطلوبة والموزعة بـ 1577 بطاقة و 1550 بطاقة على التوالي ليصل إلى 1953 بطاقة توفير مطلوبة تم توزيع 1873 منها محققا زيادة قدرها 23,84% و 20,83% على الترتيب وذلك إلى غاية سنة 2023، وفي أبريل 2024 سجل البنك زيادة نسبتها 8,34% و 12,49% على التوالي بـ 2116 بطاقة مطلوبة و 2107 بطاقة موزعة مقارنة بالسنة الفائتة، حيث أن ارتفاع حجم الطلب على بطاقات التوفير على مدار السنوات الأخيرة يدل على أن المجتمع الجزائري أصبح يعي أهمية استخدام البطاقات، إضافة إلى أن الاتجاه التصاعدي لعدد بطاقات التوفير الموزعة يتقارب مع عدد البطاقات المطلوبة وهذا يدل على الجهود المتواصلة من طرف وكالة تيارت 540 لتوسيع نطاق الخدمة الإلكترونية والدفع بالبطاقة البنكية.

الجدول رقم (02-07): عدد بطاقات النخبة المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018- أبريل 2024

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
البطاقات المطلوبة	/	/	/	/	07	89	106
نسبة التطور	-	-	-	-	-	1171,43%	16,03%
البطاقات الموزعة	/	/	/	/	05	85	101
نسبة التطور	-	-	-	-	-	1600%	18,80%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

يمثل الجدول أعلاه العدد الإجمالي لبطاقات النخبة الخاصة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة (2018-2024)، نلاحظ في الأربع سنوات الأولى انعدام بطاقات النخبة لأن هذه البطاقات لم تكن موجودة من الأصل بالوكالة في هذه الفترة، حيث كانت البداية الفعلية للتعامل ببطاقات النخبة في سنة 2022 إلا أن عددها كان قليلا جدا ويقدر بـ 07 بطاقات تم طلبها ووزع منها 05، أما في سنة 2023 فقد بلغ عدد البطاقات المطلوبة 89 بطاقة وتم توزيع 85 بطاقة منها، محققا بذلك زيادة كبيرة جدا تقدر بـ 16 مرة ضعف سنة 2022، استمر هذا الارتفاع إلى غاية أبريل 2024 حيث تم طلب 106 بطاقة نخبة ووزع منها 101 بطاقة أي زيادة بنسبة 16,03% و 18,80% على الترتيب مقارنة بالسنة الفائتة ويعود ارتفاع الطلب على بطاقات النخبة خاصة في سنة 2023 إلى الخصائص المغربية التي تنفرد بها هذه البطاقة مقارنة بالبطاقات

الأخرى فهي تتميز بحدود سحب 200.000 دج يوميا وتسمح لحاملها بالتأمين على الحوادث، خدمات المساعدة الصحية... الخ.

من خلال دراسة وتحليل الجداول الثلاث يمكن القول أن أكثر البطاقات البنكية المطلوبة في البنك الوطني الجزائري هي البطاقة البيبنكية CIB فهي تمثل النسبة الأكبر مقارنة ببطاقات التوفير وبطاقات النخبة، هذا يعود إلى كون أغلب حاملي البطاقات البيبنكية من أصحاب الدخول المتوسطة كالموظفين مثلا وأيضا كونها من أقدم البطاقات الموجودة في الوكالة.

المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآلي

لا يوفر البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 جميع أجهزة الصراف الآلي رغم أهميتها وخصائصها التي تضمن للعملاء القيام بمختلف معاملاتهم في أي وقت وبسرعة وتسهل أيضا العمل على الموظفين، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على أهم الأجهزة التي توفرها الوكالة.

أولا: جهاز الدفع الإلكتروني TPE

تعتبر أجهزة الدفع الإلكترونية وسيط إلكتروني لاستخدام البطاقة البنكية، حيث تسمح لحامل البطاقة بتسوية مدفوعاته من خلال خصم قيمة المشتريات من رصيده وإضافته إلى رصيد المتجر، كما أن البنك الوطني الجزائري وجميع وكالاته يوفران جهاز الدفع الإلكتروني TPE مجانا لعملائهم من التجار، المؤسسات وكبار المفوترين وذلك من أجل تسهيل وتأمين معاملات الدفع الخاصة بنشاطاتهم، لكنهم يدفعون عمولة خاصة بشبكة الاتصال لأن نقاط البيع الإلكترونية تحتوي على شريحة أنترنيت وتقدر قيمة العمولة بـ 590 دج شهريا.

يوفر البنك الوطني الجزائري أجهزة الدفع الإلكترونية من عديد الشركات المصدرة للجهاز مثل Spire، Enie، Castel ويتم توزيعها على زبائن البنك مثل شركات توزيع الغاز والكهرباء، شركة توزيع المياه وشركات النقل، المؤسسات الخدمائية كشركات التأمين، المراكز التجارية، الفنادق، المطاعم، الصيدليات، وكالات السياحة والسفر ومحطات الوقود.

ومن أجل الحصول على جهاز الدفع الإلكتروني على العميل أن يتعاقد مع الوكالة التي سيتعامل معها وهذا

يكون من خلال المراحل التالية¹:

• بعد توقيع عقد اقتناء جهاز TPE تتم عملية إرسال الطلب إلى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوصيلها إلى إحدى الشركات الخاصة بإنتاج أجهزة TPE؛

¹ مقابلة مع المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الثاني تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

- تتم برمجة جهاز TPE حسب المعلومات المتعلقة بالعميل مثل نوع الزبون (تاجر، مؤسسة...الخ)، رقم الحساب البنكي، الوكالة البنكية؛
- تتم برمجة شريحة الهاتف المتصلة بجهاز TPE ؛
- بعد إتمام عمليات البرمجة على مستوى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة تقوم هذه الأخيرة بتسليم الجهاز إلى المديرية الجهوية للاستغلال والتي بدورها توزعها على الوكالات البنكية و يتسلمها في الأخير الزبون.
- من خلال آخر الاحصائيات المعروضة على الصفحة الرسمية للبنك الوطني الجزائري فقد بلغ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني حوالي 8000 جهاز، أما بالنسبة لوكالة تيارت 540 فسنتعرف عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-08): عدد أجهزة الدفع الإلكترونية المطلوبة والموزعة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2017-2024

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
طلبات TPE	11	37	09	00	00	00	/	/
نسبة التطور	-	+236,36%	-75,68%	/	/	/	/	/
TPE موزعة	02	04	00	00	00	00	30	09
نسبة التطور	-	+100%	/	/	/	/	/	-70%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

يمثل الجدول أعلاه تطور أجهزة الدفع الإلكترونية TPE للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2017-2024، حيث نلاحظ في سنة 2017 قام البنك بطلب 11 جهاز دفع إلكتروني من الشركة المصدرة له بناء على اتفاق بينه وبين عملائه إلا أنه تم توزيع جهازين فقط في نفس السنة، وفي سنة 2018 ارتفع عدد الطلبات بنسبة 236,36% إلى 37 طلبية وتم تسليم 04 منها فقط. في سنة 2019 تناقصت الطلبات على أجهزة الدفع الإلكتروني بنسبة 75,68% ليصل عددها إلى 09 طلبيات ولم يوزع منها أي طلبية في نفس السنة. أما في السنوات 2020، 2021، 2022 لم يتم طلب أي جهاز دفع إلكتروني من البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 إلى غاية سنة 2023 أين تم توزيع الطلبات السابقة المتأخرة من سنة 2017 إلى سنة 2019، حيث تم تسليم 30 طلبية، أما 09 الباقية وزعت خلال الثلث الأول من سنة 2024. من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن عملاء البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 توقفوا عن طلب

أجهزة الدفع الإلكتروني من الوكالة بسبب تأخر تسليمها أو أنها لم تصل إليهم من الأساس وهذا راجع إلى التقصير من طرف موظفي البنك و من الشركة المصدرة للأجهزة.

ثانيا: الموزع الآلي للأوراق GAB

لا يوفر البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خدمة الموزع الآلي للأوراق إلى غاية اليوم في مقره الرئيسي وهذا جاء بعد أمر من البلدية بعدم تركيب جهاز GAB على واجهة الوكالة لعدم تشويبه صورتها من الخارج باعتبارها من المعالم القديمة للولاية، لذلك تم وضع الجهاز على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 545 التابعة لها ليستفيد العملاء من خدماته على مدار 24/24 ساعة مثل معرفة الرصيد وإجراء عمليات السحب النقدي... الخ وذلك باتباع الخطوات التالية:

- إدخال البطاقة البنكية (البطاقة البيبنكية/ البطاقة الذهبية)؛
- اختيار اللغة عربية/ فرنسية؛
- إدخال الرقم السري؛
- اختيار الخدمة (السحب النقدي، طلب الرصيد)؛
- اختيار نوع الحساب (حساب جاري، حساب توفير)؛
- إدخال المبلغ المرغوب فيه؛
- خروج المبلغ المطلوب مع وصل الاستلام.

ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور عدد العمليات المنجزة عن طريق الموزع الآلي للأوراق في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 545:

الجدول رقم (02-09): عدد العمليات المنجزة بالشباك الآلي البنكي في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

545 خلال الفترة 2018- أبريل 2024

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
عدد عمليات GAB	11220	19440	23015	32188	46570	54149	55000
نسبة التطور	-	+73,26%	+18,39%	+39,86%	+44,68%	+16,27%	+1,57%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مقدمة من المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

من خلال الجدول المقدم أعلاه نلاحظ تطور واضح في عدد المعاملات عن طريق الموزع الآلي للأوراق الخاص بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 545، حيث بلغ عددها في سنة 2019 حوالي 19440 عملية أي زيادة قدرها 73,26% مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى أزمة السيولة التي طالت بريد الجزائر والتي دفعت بعملائه للتوجه إلى الموزعات والشبابيك الآلية للبنوك الأخرى والتي من بينها البنك الوطني الجزائري، استمر ارتفاع المعاملات المالية عن طريق جهاز GAB في سنة 2020 بنسبة 18,39% ليصل إلى 23015 معاملة وجاء هذا الارتفاع نتيجة الاجراءات التقييدية والحجر الصحي الذي تم فرضه تزامنا مع انتشار أزمة كورونا والذي كان دافعا قويا لتوجه العملاء نحو المعاملات الإلكترونية وإجراء عمليات السحب من الموزعات الآلية. تواصل ارتفاع عدد العمليات في سنة 2021 حيث بلغ 32188 عملية محققا نسبة تطور تقدر بـ 39,86% وفي سنة 2022 تزايد عدد العمليات بمعدل 44,68% ليصل إلى 54149 في سنة 2023، أما في الثلث الأول من السنة الحالية تلقى الموزع الآلي للوكالة العديد من العمليات قدر عددها بـ 55000 عملية أي حقق زيادة قدرها 1,57% بالمقارنة مع السنة السابقة. من خلال هذا الارتفاع المتواصل على مدار السبع سنوات الأخيرة يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري يقدم مجهودات كبيرة في مجال الصيرفة الإلكترونية وأن المواطن الجزائري أصبح يتمتع بثقافة الدفع الإلكتروني خاصة بعد الحملات التوعوية المنظمة من طرف البنوك وهيئات النقد الإلكتروني بهذا الخصوص.

المطلب الثالث: الخدمات عبر الأنترنت

في إطار مواكبة التكنولوجيا الحديثة وتسهيل الخدمة البنكية على العملاء قام البنك الوطني الجزائري بتوفير موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت وإصدار تطبيقات هاتفية يسعى من خلالها إلى تقديم كافة خدماته بطريقة آلية، حيث أصبحت أغلب معاملات الزبائن تتم إلكترونيا، وفي هذا المطلب سنتحدث عن أهم الخدمات البنكية عبر الأنترنت التي يوفرها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

أولا: البنك الإلكتروني BNA.net

يملك البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك موقعا رسميا على الأنترنت يقوم من خلاله بعرض جميع منتجاته البنكية فهو يمثل موقع معلوماتي بالدرجة الأولى، أين يتم إيجاد المعلومات الخاصة بالبنك والاحصائيات المتعلقة بنشاطاته مثل عدد الوكالات، عدد الموزعات والشبابيك الآلية... الخ. إضافة إلى الموقع الرسمي يوفر البنك موقعا آخر ذو طابع اتصالي تبادلي تم إنشائه في أبريل 2017 وهو BNA.net، يمثل منصة إلكترونية تسمح لعملاء البنك الوطني الجزائري بالولوج إلى حساباتهم بصفة دائمة وذلك من خلال البوابة

الإلكترونية <https://ebanking.bna.dz> فهو عبارة عن بنك إلكتروني موجه لزبائن البنك من أفراد، مهنيين ومؤسسات يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات في عروض وباقات عديدة من أهمها باقة Net وباقة Net+.

1. مميزات باقة Net : تقدم هذه الباقة خدمات بنكية إلكترونية من بينها ما يلي¹ :

• الاطلاع على الأرصدة وتاريخ أرصدة الحسابات لمدة 23 شهرا؛

• الاطلاع على المعاملات الأخيرة للحساب؛

• الاطلاع على البطاقات ومعاملات الدفع الإلكترونية؛

• تحميل وتحرير كشوفات الحساب لمدة سنة وبصيغ مختلفة؛

• إصدار بيانات كشف التعريفية البنكية؛

• خدمة الاشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة.

2. مميزات باقة Net+ : بالإضافة إلى خدمات الباقة الأولى تشمل باقة Net+ خدمات جديدة ومطورة من بينها

ما يلي

• التحويل لمرة واحدة من حساب إلى حساب نفس الزبون؛

• التحويل إلى مستفيدين موطنين في وكالات البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى؛

• تحويلات الرواتب للشركات، باستثناء عملاء "EDI" ؛

• خصومات متعددة على زبائن البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى الموطنين في وكالات البنك

الوطني الجزائري وباقي البنوك ؛

• طلب دفتر الشيكات والبطاقة البيبنكية؛

• خدمة التجارة الإلكترونية "e-trade" .

والشكل المقابل يوضح صورة الصفحة الرسمية لمنصة BNA net :

¹ الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/09)، [على الخط]، <https://www.bna.dz>

الشكل رقم (02-09): الصفحة الرسمية للبنك الإلكتروني BNA net



المصدر: الأنترن، الموقع الرسمي لـ BNA net، (2024/05/09)، على الخط، <https://ebanking.bna.dz/customer> بالإضافة إلى هذه الخدمات تقدم BNA.net خدمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترن e-paiement، تسمح هذه الخدمة لعملائها بتسديد مشترياتهم وفواتيرهم (سونغاز، سيال...) على مواقع الأنترن التي تقبل وسيلة الدفع هذه، حيث يتم تقديم رمز سري لكل زبون يريد الدفع بالبطاقة البيينكية عبر الأنترن يسمى e-code paiement، مع العلم أن هذا الرمز السري يختلف تماما عن كلمة السر الموجودة على البطاقة والتي تستخدم في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي ويتغير مع كل معاملة دفع جديدة¹. ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على عدد كلمات المرور المطلوبة والموزعة لخدمة الدفع الإلكتروني بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540:

الجدول رقم (02-10): عدد كلمات المرور المطلوبة والموزعة لخدمة الدفع الإلكتروني بوكالة تيارت 540 (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
الرمز المطلوب	200	101	15	00	00	00	00
نسبة التطور	-	-49,5%	-85,14%	-	-	-	-
الرمز الموزع	200	101	06	00	00	00	00
نسبة التطور	-	-49,5%	-94,05%	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

¹ مقابلة مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

يمثل الجدول أعلاه عدد كلمات المرور أو الرمز السري المطلوب والموزع الخاص بعمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت لوكالة تيارت 540، حيث نلاحظ سنة 2018 تم طلب 200 رمز سري وزعت بالكامل ليتناقص عددها في سنة 2019 بنسبة 49,5% بـ 101 رمز سري مطلوب وموزع واستمر هذا الانخفاض في سنة 2020 حيث تم طلب 15 كلمة مرور ووزع منها 06 فقط أي انخفض بنسبة 94,05% ويعود سبب هذا التناقص في عدد كلمات المرور الى تراجع الزبائن لطلبها لأنها تتغير باستمرار في كل مرة يقوم بها العميل بعمليّة شراء أو دفع الكتروني وهذا ما يشكل صعوبة في حفظ الرمز، أما بالنسبة للسنوات 2021، 2022، 2023، 2024 فنلاحظ عدم وجود أي رمز سري وهذا راجع إلى كون خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق ادخال كلمة المرور قد تم الغائها من طرف البنك الوطني الجزائري لتصبح عملية الدفع عبر الأنترنت تتم بصفة أوتوماتيكية عن طريق البطاقة البنكية من أجل تسهيل الدفع، وبهذا يمكن القول أن البنك يطور باستمرار خدماته بما يستجيب للتكنولوجيا الحديثة و يتوافق مع احتياجات عملاءه.

ثانيا: تطبيق BNA-tic

قام البنك الوطني الجزائري بإصدار تطبيق هاتفي مرافق للموقع الإلكتروني BNA net في 2019/10/20 وهو تطبيق BNA-tic، يتم تحميله على الهواتف الذكية مجانا على Play store و App store ، حيث يوفر هذا التطبيق جميع خدمات البنك عن بعد وعلى مدار 24/24سا، فهو يسمح لعملائه القيام بجميع عمليات الاطلاع وطلب البطاقات البنكية الخاصة بالبنك وكذلك طلب دفتر الشيكات، بالإضافة إلى معرفة تغيرات سعر الصرف وتحويل الأموال من وإلى الوكالة وحتى مع البنوك الأخرى، حيث تتم عملية الدفع والتحويل ما بين البنوك عن طريق شبكة خاصة بـ SATIM ويستفيد البنك من هذه العملية بعمولة تقدر قيمتها بحسب نوع المعاملة . ومن أجل الدخول إلى هذا التطبيق يتعين على الشخص أن يكون من زبائن البنك الوطني الجزائري وله اشتراك مسبق لدى إحدى وكالاته، حيث أن هذا الاشتراك يكون مقابل دفع مبلغ يختلف باختلاف طبيعة العميل فبالنسبة للأفراد يتم دفع 100 دج أما بالنسبة للمهنيين والمؤسسات تقدر قيمة المبلغ بـ 800 دج.

إضافة إلى ذلك يقدم البنك الوطني الجزائري خدمة الرسائل النصية القصيرة، حيث يصل للزبون إشعار على هاتفه يتضمن رصيده في كل مرة يقوم فيها بعمليّة سحب أو ايداع للأموال.

ثالثا: تطبيق Wimpay BNA

في مارس 2021 تم إصدار أول تطبيق هاتفي خاص بالدفع دون تلامس للبنك الوطني الجزائري، حيث يتم تحميله على Play store و App store وهو موجه لجميع عملاء البنك من أفراد، مهنيين ومؤسسات، يساعد هذا التطبيق الزبائن على تسديد أثمان مشترياتهم وفواتيرهم (الغاز، الماء...) عبر الهاتف الذكي وذلك بدون نقود

أو بطاقة، فهو يعمل على أساس خدمة الدفع دون تلامس القائمة على تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد والتي تتم عن طريق تصوير (مسح) رمز الاستجابة السريعة¹.

يتم الاستفادة من خدمات هذا التطبيق الهاتفي لكل شخص يمتلك حساب لدى البنك الوطني الجزائري ومشارك في خدمة البنك الإلكتروني، كما أن الخدمات المقدمة بواسطة هذا التطبيق تختلف حسب طبيعة العميل وتقسم إلى قسمين:

1. خدمات Wimpay BNA للأفراد:

- إجراء عمليات التحويل للمستخدمين محليا وفي الخارج أيضا بالعملة المحلية؛
- طلب الأموال من مستخدم آخر لنفس التطبيق؛
- إجراء عمليات الاطلاع كالاطلاع على الرصيد وكشف العمليات المنجزة، بالإضافة إلى تسيير الميزانية؛
- القيام بعمليات الشراء ودفع الفواتير (سونلغاز، سيال، الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه عدل..).

2. خدمات Wimpay-Pro BNA للمهنيين والمؤسسات:

- قبول معاملات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة مقابل الخدمات المقدمة؛
- الاطلاع على الرصيد وكشف العمليات المنجزة؛
- الاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع؛
- تسيير البائعين ونقاط البيع².

ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على عدد الاشتراكات لمستخدمي البنك الإلكتروني والهاتف المصرفي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 في الفترة (2018-2024):

الجدول رقم(02-11): عدد اشتراكات خدمات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 عن بعد خلال الفترة 2018 - أبريل 2024

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	أفريل 2024
عدد الاشتراكات	611	646	661	1074	1339	1765	1855
نسبة التطور	-	%5,72	%2,32	%62,48	%24,67	%31,81	%5,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

¹ مقابلة مع المكلف بالزيائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

² وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الاشتراكات لمستخدمي تطبيقات البنك الوطني الجزائري وموقعه الإلكتروني في زيادة مستمرة، حيث بلغ عددها في سنة 2019 حوالي 646 اشتراك محققا زيادة بنسبة 5,72% مقارنة بسنة 2018، تواصل عدد الاشتراكات في التصاعد ففي سنة 2020 أصبح عدد المشاركين 661 مشترك وفي سنة 2021 بلغ عدد الاشتراكات 1074 اشتراك أي تحقيق تطور بنسبة 62,48% مقارنة بالسنة الفائتة وهذا يعود إلى العديد من الأسباب من أهمها تداعيات جائحة كورونا التي شجعت المعاملات عن بعد كإجراء احترازي، لذلك توجه أغلب العملاء لعمليات الدفع والشراء عبر الأنترنت والاشتراك في الخدمات الإلكترونية لتطبيقات الهواتف الذكية، ضف على ذلك أن ارتفاع نسبة الاشتراكات راجع أيضا إلى الجهود المتواصلة للبنك الوطني الجزائري من خلال إصدار أكثر من موقع وأكثر من تطبيق حرصا منه على تسهيل الخدمة البنكية وتوفير الراحة والأمان لعملائه، ففي سنة 2019 تم إصدار **BNA-tic** لترتفع نسبة الاشتراكات بعد انطلاق خدمة الرسائل النصية القصيرة ثم إصدار تطبيق **Wimpay BNA** خلال الثلاثي الأول من سنة 2021. استمر ارتفاع عدد الاشتراكات في سنة 2022 بـ 1339 اشتراك ليصل إلى 1765 اشتراك في سنة 2023 محققا زيادة بنسبة 31,81% أما بالنسبة للسنة الحالية فقد تزايد أيضا عدد المشاركين في خدمات البنك عن بعد حيث بلغ عددهم 1855 مشترك حتى أبريل 2024. وعليه يتبين أن البنك الوطني الجزائري يعزز خطواته نحو مواكبة التطور التكنولوجي ورقمنة جميع معاملاته.

المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

يعتمد البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 على العديد من أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية التي تساهم بشكل كبير في تسهيل عمليات الدفع بين الأفراد والشركات وتعمل بصفة سريعة وآمنة في معاملات التحويل المالي وإجراء التسويات، وفي هذا المبحث سنتعرف على أبرز الأنظمة الإلكترونية المتواجدة بوكالة تيارت.

المطلب الأول: نظام المقاصة الإلكترونية الجزائري ATCI

باعتبار نظام المقاصة الإلكترونية نظام دفع شامل للمبالغ الصغيرة فهو يعالج عمليات التسوية بشكل يومي وتتجاوز عدد العمليات المعالجة بهذا النظام أضعافا مضاعفة مقارنة بنظام التسوية الفورية الاجمالية. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف أكثر على نظام ATCI واحصائيات العمليات التي يعالجها حسب كل نوع.

نظام المقاصة الإلكترونية الجزائري هو نظام خاص بالجمهور العريض لمعالجة وتسوية أوامر الدفع سواء شيكات، أوراق تجارية، اقتطاعات آلية، تحويلات وعمليات على البطاقات البنكية التي تتم من خلال التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية، بالإضافة إلى أن النظام لا يقبل سوى التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن واحد مليون دج¹، ويهدف نظام ATCI إلى:

- جعل حساب واحد للتسوية مع رصيد واحد يمكن متابعته مركزيا من طرف البنوك؛
- تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية؛
- المساهمة في تخفيض تكلفة العمليات التشغيلية والإدارية، بالإضافة إلى الحفاظ على القيمة النقدية؛
- تحقيق تسوية المعاملات بصورة آلية والتخلي عن التبادل اليدوي التقليدي؛
- ضمان أمن العمليات والمبادلات بين المشتركين في نظام من أجل تقادي حدوث مشاكل أو خسائر تتعلق بالمحاسبة؛
- تسهيل مهمة بنك الجزائر في مراقبة والتحكم أكثر في الكتلة النقدية من جل مكافحة جرائم غسل الأموال؛
- ضمان سرعة المبادلات خاصة فيما يتعلق بأجال التحصيل، حيث تم تقليصها من أربعة أيام إلى يومين على الأكثر؛

¹ بن مختار ابراهيم، أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جويلية 2022، ص- ص 12-13.

• المساهمة في دعم التوجه نحو تآلية المعاملات المالية والصيرفة الإلكترونية وكسب ثقة الأفراد فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية وأنظمتها¹.

بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 فقد أدخل نظام المقاصة الإلكترونية الجزائري في تعاملاته منذ دخوله حيز الخدمة في الجزائر وذلك سنة 2006، وهو يعالج من خلاله جميع وسائل الدفع بما في ذلك الشيكات، الأوراق التجارية والبطاقات الإلكترونية. ومن خلال الجداول المقدمة أسفله سنتعرف على احصائيات المقدمة من طرف وكالة تيارت والمتعلقة بنشاط نظام ATCI حسب كل نوع ونشير هنا إلى أن تسوية عمليات البطاقة البنكية لا تتم بصورة مباشرة على مستوى الوكالة بل يستقبلها فقط ثم يتم إرسالها إلى المديرية الجهوية لمعالجتها لذلك تعذر علينا تقديم احصائيات بخصوصها.

الجدول رقم (02-12): تطور نشاط المقاصة الإلكترونية ATCI المتعلق بالعمليات الصادرة للشيكات خلال الفترة 2018 – أبريل 2024

الشيكات الصادرة				السنة
نسبة التطور	القيمة	نسبة التطور	العدد	
-	3 511 450 223.10	-	6775	2018
-4,40%	3 357 191 617.81	-5,06%	6432	2019
+14,92%	3 858 164 046.85	-15,80%	5416	2020
+8,91%	4 202 112 930.53	+7,24%	5808	2021
+23,91%	5 206 839 129.04	+22,72%	7128	2022
+11,26%	5 793 124 457.15	+7,34%	7651	2023
-82,77%	998 220 770.89	-86,77%	1012	أفريل 2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

من خلال معطيات الجدول المقدم أعلاه والمتعلق بنشاط المقاصة الإلكترونية للشيكات الصادرة نلاحظ انخفاض عدد العمليات وقيمتها في سنة 2019 بنسبة 5,06% و4,40% على التوالي بـ 6432 عملية وقيمة 3 مليار و357 مليون دج مقارنة بسنة 2018 ليستمر أيضا هذا الانخفاض في سنة 2020 حيث بلغ

¹ محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصريّة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر مع عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 26-27 أفريل 2001، ص 07.

عدد الشيكات الصادرة المعالجة بهذا النظام 5416 أما القيمة فقد ارتفعت بنسبة 14,92% لتصل إلى 3 مليار و858 مليون دج ويمكن تفسير هذا الانخفاض في عدد عمليات الشيكات الصادرة بأن نظام ATCI سجل حالات رفض عديدة باعتبار أن الشيكات والأوراق التجارية الورقية أكثر وسائل الدفع المعرضة للرفض، أما من حيث القيمة فإن زيادتها أو انخفاضها يكون بحسب نوع العملية ومن بين الأسباب المساهمة في هذا التراجع الواضح لعدد تسويات الشيكات الصادرة هي أزمة كورونا وذلك نتيجة توجه المعاملات نحو استعمال البطاقات البنكية أكثر من استخدام الشيكات. في سنة 2021 شهد النظام ارتفاعا في عدد وقيمة الشيكات الصادرة بـ 5808 عملية وأكثر من 4 مليار دج محققا زيادة قدرها 7,24% و8,91% على التوالي ليستمر هذا الارتفاع في سنة 2022 بنسبة 22,72% من حيث العدد و23,91% من حيث القيمة وفي سنة 2023 بلغ عدد العمليات 7651 عملية بمبلغ يفوق 5 مليار و793 مليون دج أما في أبريل 2024 تمت مقاصة 1012 شيك بقيمة تتجاوز 998 مليون دج وهذا يدل على أن البنوك الجزائرية عموما والبنك الوطني بالخصوص يعمل بصفة مستمرة لتسيير السيولة النقدية من خلال نظام ATCI ويحسن من الخدمات المقدمة للعملاء خاصة وأن هذا النظام يضمن سرعة وأمان تسوية المعاملات على عكس المقاصة التقليدية.

الجدول رقم (02-13): تطور نشاط المقاصة الإلكترونية ATCI المتعلق بالعمليات الواردة للشيكات خلال الفترة 2018 – أبريل 2024

الشيكات الواردة				السنة
نسبة التطور	القيمة	نسبة التطور	العدد	
-	9 890 750 220.15	-	8439	2018
-2,87%	9 606 807 680.02	-1,70%	8295	2019
-45,37%	5 247 738 320.72	-16,04%	6964	2020
+20,23%	6 309 384 748.69	+4,71%	7292	2021
+24,24%	7 839 050 241.83	-8,82%	6701	2022
+4,70%	8 207 252 613.24	+7,79%	7223	2023
-87,77%	1 004 020 112.03	-86,23%	994	أفريل 2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

يمثل الجدول المقدم أعلاه تطور نشاط المقاصة الإلكترونية للشيكات الواردة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتم معالجتها في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، نلاحظ تباين في عدد وقيمة العمليات ففي سنة

2019 تناقص قليلا عدد الشيكات الواردة وقيمتها بنسبة 1,70% و 2,87% حيث بلغ عددها 8295 شيك بقيمة تتجاوز 9 مليار و606 مليون دج مقارنة بالسنة السابقة، استمر هذا الانخفاض في سنة 2020 بـ 6964 عملية معالجة ومبلغ 5 مليار و247 مليون دج أي تراجع بنسبة 16,04% و 45,37% على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى طبيعة الشيكات الورقية التي قد تتضمن أخطاء فهي بذلك تتأثر كثيرا بالرفض من قبل النظام، بالإضافة إلى جائحة كورونا أين تم التخلي بشكل جزئي عن التعامل بالشيكات والتوجه نحو استعمال البطاقة البنكية أكثر. في سنة 2021 ارتفع عدد الشيكات الواردة بنسبة 4,71% و قدر عددها بـ 7292 شيك ذو قيمة تفوق 6 مليار و309 مليون دج ليعود نشاط المقاصة الإلكترونية للانخفاض في سنة 2022 بنسبة 8,82% من حيث العدد و 24,24% من حيث القيمة، أما في سنة 2023 تزايد تقاص الشيكات الواردة ليصل إلى 7223 شيك بمبلغ يقدر بأكثر من 8 مليار و207 مليون دج وفي أبريل 2024 بلغ عدد العمليات المعالجة 994 عملية بقيمة واحد مليار دج.

من خلال دراسة وتحليل الجدولين أعلاه يتضح أن أكثر العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية الخاص بالشيكات هي عمليات الشيكات الواردة أي أن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 يستقبل عدد كبير من الشيكات ذات القيم المرتفعة من أجل تسويتها وهذا دليل على الاقبال الكبير من طرف الجمهور العريض للتعامل مع هذا البنك.

الجدول رقم (02-14): إجمالي عمليات الشيكات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية الجزائري خلال الفترة

2018- أبريل 2024

السنة	العدد الإجمالي للعمليات	نسبة التطور	القيمة الإجمالية للعمليات	نسبة التطور
2018	15214	-	13 402 200 443.25	-
2019	14727	-3,20%	12 963 999 297.83	-3,27%
2020	12380	-15,93%	9 105 902 367.57	-29,76%
2021	13100	+5,82%	10 511 497 679.22	+15,43%
2022	13829	+5,56%	13 045 889 370.87	+24,11%
2023	14874	+7,56%	14 000 377 070.39	+7,31%
أفريل 2024	2006	-86,51%	2 002 240 882.92	-85,70%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

يوضح الجدول أعلاه إجمالي الشيكات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 وهو يعكس بصورة مباشرة الأرقام المحصل عليها في الجدولين السابقين، نلاحظ في سنة 2019 تناقص في عدد وقيمة العمليات حيث بلغ عددها 14727 عملية بمبلغ 12 مليار و963 مليون دج لينخفض أيضا في سنة 2020 بنسبة 15,93% من حيث العدد و29,76% من حيث القيمة ذلك أن أزمة كورونا أثرت بشكل سلبي على حركة الشيكات الصادرة والواردة من وإلى البنك والتي تم استبدالها بالبطاقات الإلكترونية. في سنة 2021 ارتفع نشاط المقاصة الإلكترونية للشيكات بـ 13100 شيك ذو قيمة تفوق 10 مليار و511 مليون دج ليصل في سنة 2022 إلى 13829 بأكثر من 13 مليار دج أي حقق ارتفاع بنسبة 5,56% و24,11% على التوالي، استمر تزايد عدد وقيمة الشيكات المعالجة في سنة 2023 حيث بلغ عددها 14874 شيك بقيمة 14 مليار دج محققا نسبة تطور تقدر بـ 7,56% من حيث العدد و7,31% من حيث القيمة. أما في الثلث الأول من سنة 2024 فقد بلغ نشاط المقاصة الإلكترونية للشيكات 2006 شيك معالج ذو قيمة 2 مليار دج. من خلال هذه النتائج يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 يبذل مجهودات كبيرة في سبيل توسيع قاعدة عملاءه التي تعكس الارتفاع الواضح في عدد وقيمة الشيكات المعالجة بنظام ATCI و بالتالي ارتفاع إيرادات البنك وزيادة ربحيته وهذا يدل كذلك على أن تطبيق التكنولوجيا الحديثة مثل نظام المقاصة الإلكترونية سهل العديد من الأعمال المصرفية على البنوك وجنبها الكثير من الأخطاء.

الجدول رقم (02-15): تطور نشاط المقاصة الإلكترونية الخاص بالتحويلات المالية خلال الفترة 2018-

أفريل 2024

السنة	اجمالي العمليات	نسبة التطور	اجمالي القيمة	نسبة التطور
2018	22118	-	1 998 760 112.55	-
2019	20489	-7,37%	1 857 656 636.24	-7,06%
2020	14496	-29,25%	1 415 635 060.18	-23,80%
2021	20828	+19,04%	2 055 443 311.24	+35,61%
2022	19633	-5,73%	2 496 155 998.97	+21,44%
2023	17732	-9,69%	2 335 948 501.77	-6,41%
أفريل 2024	9135	-48,48%	984 101 220.16	-57,87%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

من خلال الجدول الممثل أعلاه والمتعلق بالمقاصة الإلكترونية للتحويلات المالية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 في الفترة 2018- أبريل 2024، نلاحظ في سنة 2019 انخفاض في العدد والقيمة الاجمالية للتحويلات المالية بمعدل 7,37% و 7,06% على التوالي، حيث بلغ عددها 20489 عملية بقيمة تتجاوز واحد مليار و 857 مليون دج مقارنة بالسنة السابقة، استمر هذا الانخفاض في سنة 2020 بـ 14496 عملية تحويل وقيمة تقدر بواحد مليار و 415 مليون دج أي تناقص بنسبة 29,25% و 23,80% على الترتيب، هذا التراجع جاء تزامنا مع أزمة الكوفيد-19، حيث شهدت هذه الفترة انخفاض غير مسبوق في تدفق التحويلات الداخلة والخارجة للجزائر بصفة عامة والتي أثرت على القطاعات الاقتصادية ككل خاصة التوظيف (انخفاض معدل العمالة)، كما أن النسبة الأكبر المساهمة في هذا التراجع هي التحويلات الداخلة أي تحويلات المغتربين الجزائريين التي تعتبر مصدر رزق للعديد من الأسر في الجزائر وانخفاضها يؤثر عليهم على المستوى الجزائري ويؤثر على انخفاض تدفقات النقد الأجنبي في البنك بحد ذاته وهذا ما تترجمه الأرقام السنوية المسجلة. أما في سنة 2021 فقد ارتفع إجمالي التحويلات المالية بمعدل 19,04% من حيث العدد و 35,61% من حيث القيمة، حيث زاد عددها ليصل الى 20828 عملية بمبلغ يفوق 2 مليار و 55 مليون دج وهذا يدل على جهود الدولة الجزائرية لتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد عقب وباء كورونا وكذلك اجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية. في سنة 2022 سجل نظام المقاصة الإلكترونية بالوكالة انخفاض في عدد التحويلات المالية الداخلة والخارجة بنسبة 5,73% أما من حيث القيمة فتزايد بنسبة 21,44% ليصل الى 2 مليار و 496 مليون دج، وفي سنة 2023 استمر هذا الانخفاض ليصبح عدد وقيمة التحويلات 17732 تحويل مالي بقيمة تقارب 2 مليار و 335 مليون دج وفي الثلث الأول من سنة 2024 بلغ عدد وقيمة عمليات التحويل على مستوى الوكالة 9135 عملية بقيمة 984 مليون دج.

الجدول رقم (02-16): تطور نشاط المقاصة الإلكترونية الخاص بالسفحة خلال الفترة 2018- أبريل

2024

السنة	عدد العمليات	نسبة التطور	قيمة العمليات	نسبة التطور
2018	19	-	39 216 330.15	-
2019	22	+15,79%	42 011 231.67	+7,13%
2020	25	+13,63%	53 524 561.14	+27,40%
2021	14	-44,00%	18 603 738.95	-65,24%
2022	11	-21,42%	11 038 740.82	-40,67%
2023	11	00%	16 938 619.55	+53,44%
أفريل 2024	03	-72,73%	1 001 890.12	-94,08%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

يعبر الجدول أعلاه عن تطور عمليات السفحة " الكميالية " المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018- أبريل 2024، حيث نلاحظ تباين في عدد وقيمة العمليات، ففي سنة 2019 ارتفع عدد وقيمة الكمبيالات المعالجة بنسبة 15,79% و 7,13% على التوالي ليصل عددها إلى 22 عملية بمبلغ يقدر بـ 42 مليون دج تقريبا مقارنة بسنة 2018، استمر هذا الارتفاع في سنة 2020 بـ 25 عملية معالجة بقيمة 53 مليون و 524 ألف دج بالتقريب محققا زيادة قدرها 13,63% و 27,40% على الترتيب. أما في سنة 2021 بدأ انخفاض نشاط المقاصة الإلكترونية للسفحة فقد تراجع بنسبة 44% من حيث العدد و 65,24% من حيث القيمة بـ 11 عملية و 11 مليون دج. في سنة 2023 بقي عدد الكمبيالات المعالجة بالنظام 11 كميالية إلا أن قيمتها ارتفعت لتصل إلى 16 مليون و 938 ألف دج محققا زيادة قدرها 53,44% مقارنة بالسنة السابقة، أما في الثلث الأول من سنة 2024 تراجع كثيرا نشاط المقاصة الإلكترونية للسفحة ليصل إلى 03 عمليات بقيمة مليون دج. من خلال دراسة احصائيات الجدول وبعرض النظر عن الارتفاع والانخفاض المتباين في عمليات السفحة فإن عددها متناقص جدا مقارنة بوسائل الدفع الأخرى مثل التحويلات المالية والبطاقات الإلكترونية ذلك أن استخدامها تراجع بعد ظهور التجارة الإلكترونية وتوسع عمليات الدفع بالبطاقة البنكية.

الجدول رقم (02-17): تطور نشاط المقاصة الإلكترونية الخاص بالسند لأمر خلال الفترة 2018-
أفريل 2024

السنة	عدد العمليات	نسبة التطور	قيمة العمليات	نسبة التطور
2018	06	-	1 450 200.33	-
2019	02	-66,7%	1 393 002.95	-3,94%
2020	03	+50,00%	96 657.63	-93,06%
2021	00	/	00	/
2022	00	/	00	/
2023	00	/	00	/
أفريل 2024	00	/	00	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

يمثل الجدول أعلاه تطور عمليات السند لأمر المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018- أفريل 2024، حيث نلاحظ في سنة 2019 انخفاض عدد وقيمة العمليات المعالجة الخاصة بالسند لأمر مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ عددها عملتين بقيمة واحد مليون و393 ألف دج أي تراجع بنسبة 66,70% و3,94% على الترتيب. في سنة 2020 ارتفع عدد العمليات إلى 03 عمليات أما قيمتها فتناقصت بنسبة كبيرة تقدر بـ 93,06% لتصل إلى 96 ألف و657 دج فقط، أما في سنة 2021، 2022، 2023، أفريل 2024 لم يتم معالجة أي سند لأمر فبالرغم من أنها لازالت موجودة إلا أن التعامل بها أصبح شبه منعدم خاصة بعد تطور المعاملات الإلكترونية، حيث تم استبدالها بالدفع الإلكتروني عن طريق الاقتطاعات الآلية والتحويلات الدائمة وهذا ما يدل على تطور الرقمنة في المجال البنكي واكتساب المواطن الجزائري لتقافة التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية.

الجدول رقم (02-18): إجمالي عمليات الأوراق التجارية " السفتجة- السند لأمر" المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية خلال الفترة 2018- أبريل 2024

السنة	إجمالي العمليات	نسبة التطور	إجمالي القيمة	نسبة التطور
2018	25	-	40 666 530.48	-
2019	24	-4,00%	43 404 234.62	+6,73%
2020	28	+16,7%	53 621 218.77	+23,54%
2021	14	-50,00%	18 603 738.95	-65,31%
2022	11	-21,43%	11 038 740.82	-40,67%
2023	11	00%	16 938 619.55	+53,44%
أفريل 2024	03	-72,73%	1 001 890.12	-94,08%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

يعبر الجدول الممثل أعلاه عن إجمالي عمليات الأوراق التجارية المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 وهو يترجم الأرقام المحصل عليها في الجدولين السابقين للسفتجة والسند لأمر، نلاحظ انخفاض في عدد العمليات المعالجة في سنة 2019 بـ 24 عملية أما قيمتها فتزايدت بنسبة 6,73% مقارنة بسنة 2018 لتصل إلى 43 مليون و404 ألف دج تقريبا، وفي سنة 2020 ارتفع عدد وقيمة عمليات الأوراق التجارية المعالجة بنظام المقاصة إلى 28 عملية و53 مليون و621 ألف دج محققا معدل زيادة بـ 16,7% و23,54% على التوالي، أما في سنة 2021 انخفض العدد بنسبة كبيرة جدا تقدر بـ 50,00% من حيث العدد و65,31% من حيث القيمة مقارنة بالسنة السابقة، حيث تراجع عدد العمليات إلى 14 عملية بمبلغ 18 مليون و603 ألف دج بالتقريب. وفي سنة 2022 استمر انخفاض نشاط المقاصة الإلكترونية للأوراق التجارية متراجعا بنسبة 21,43% و40,67%، حيث بلغ عددها 11 عملية وحوالي 11 مليون دج. في سنة 2023 لم يتغير عدد العمليات المعالجة بالنظام والمقدرة بـ 11 عملية إلا أن قيمتها ارتفعت لتصل إلى 16 مليون و938 ألف دج محققا زيادة بنسبة 53,44% وفي أفريل 2024 قدر عدد العمليات بـ 03 فقط بقيمة واحد مليون دج فقط. بعد تحليل نتائج الجدول يتضح أن التعامل بالأوراق التجارية مثل السفتجة والسند لأمر متراجع جدا، حيث أن الإقبال على مثل هذه المعاملات التقليدية الورقية لم يعد

يستقطب الأفراد والشركات وكبار التجار خاصة في ظل انتشار التكنولوجيات الحديثة واكتساحها جميع المجالات والتي أكسبتهم ثقافة الدفع الإلكتروني الذي سهل عليهم سير المعاملات المالية من خلال توفير السرعة والأمان.

المطلب الثاني: نظام ARTS ونظام SWIFT

على غرار البنوك الجزائرية يستخدم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 أنظمة أخرى إلى جانب نظام المقاصة الإلكترونية مثل نظام التسوية الفورية الاجمالية لمعالجة التحويلات المالية الضخمة وانجاز التسويات، ونظام سويفت لنقل الرسائل المالية والذي يعالج العديد من المعاملات من أهمها عمليات التجارة الخارجية وارسال واستقبال التحويلات المالية، هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

أولاً: نظام التسوية الفورية الاجمالية الجزائري ARTS

يعتبر نظام التسوية الفورية الإجمالية نظام مكمل للمقاصة الإلكترونية وأساس جميع معاملات التسوية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية وحتى الأفراد، كما يتم استخدامه من طرف جميع البنوك الجزائرية ويتواجد في أغلب الوكالات البنكية بما في ذلك البنك الوطني ووكالة تيارت 540.

نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري هو نظام لإجراء التسويات وعمليات التحويل التي تتجاوز واحد مليون دينار جزائري في وقت حقيقي وعلى أساس فوري مستمر، حيث يتم ربط جميع المشاركين في النظام من مقراتهم ببنك الجزائر عن طريق شبكة إلكترونية أين يتم إرسال وتلقي المعلومات المتعلقة بالعمليات المعالجة مثل أوامر الدفع والتحويلات المالية من خلال حساباتهم المركزية لدى البنك المركزي. ويقوم نظام ARTS بإنجاز العديد من العمليات والتي لا يمكن تنفيذها إلا بواسطته ومن بين هذه العمليات ما يلي¹:

1. عمليات ما بين المصارف : حيث يعالج هذا النظام جميع التحويلات ذات المبالغ الكبيرة والمستعجلة والتي تتعلق بالحسابات ما بين البنوك وحتى حسابات عملائهم؛
2. عمليات بنك الجزائر : يعتبر بنك الجزائر المشارك الوحيد الذي له الحق والقدرة على توجيه وإصدار أوامر القروض والخصم من حسابات المشتركين؛
3. حسابات التسوية : باعتبار بنك الجزائر المشرف على ادارة هذا نظام يقوم بفتح حسابات تسوية باسم كل مشارك والتي تقسم بدورها الى حسابات فرعية وتحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر مع العلم أن التسويات التي تتم عن طريق هذا النظام تكون بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني يطبق

¹ حورية آيت زيان، كمال آيت زيان، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 05/04 جويلية 2007، ص 148.

عليها مبدأ "أول من يدخل أول من يخرج" مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب الزمني والأولويات، حيث تمنح الأولوية الأولى لعمليات بنك الجزائر ثم المبالغ المخصصة للمقاصة وأخيرا الأوامر المستعجلة للمشاركين. جاء نظام التسوية الفورية الاجمالية الجزائري كأول نظام لتسوية المبالغ الكبيرة في الجزائر وهو يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تجعل من النظام المصرفي الجزائري نظاما متكاملًا ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- تسوية أوامر الدفع بصفة فورية وبطرق آمنة وتقليص آجال التسوية؛
 - تلبية كافة احتياجات المستعملين باستخدام نظم دفع وتسوية إلكترونية؛
 - تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛
 - إقامة نظام دفع جزائري يتمتع بمقاييس دولية في إدارة وتسيير مخاطر السيولة؛
 - تعزيز العلاقات المالية والتسييرية بين المصارف وجميع المشاركين في النظام، بالإضافة إلى التشجيع على إقامة مصارف أجنبية¹.
- ومن خلال الجدول الموالي سنتعرف على تطور نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540:

الجدول رقم (02-19): تطور نظام ARTS بوكالة تيارت 540 خلال الفترة 2018- أبريل 2024

السنة	عدد العمليات	نسبة التطور	قيمة العمليات (دج)	نسبة التطور
2018	410	-	1 967 543 112.22	-
2019	401	-2,20%	1 929 866 052.33	-1,91%
2020	329	-17,96%	556 726 970.95	-71,15%
2021	398	+20,97%	1 025 754 188.06	84,24%
2022	376	-5,53%	1 407 256 524.98	37,20%
2023	425	+13,03%	1 868 371 848.75	32,76%
أفريل 2024	123	-	482 622 283.17	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المكلف بالدراسات.

¹ بلحاج نور الهدى، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية- دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021-2022، ص 180.

يمثل الجدول المقدم أعلاه تطور نظام التسوية الفورية الاجمالية الجزائري في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، نلاحظ من خلال النتائج المعروضة أن عدد العمليات المعالجة بهذا النظام وقيمتها في تذبذب مستمر وذلك خلال فترة الدراسة، حيث تناقص عدد وقيمة العمليات في سنة 2019 مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 2,20% و1,91% على التوالي بـ 401 عملية وقيمة تقارب 2 مليار دج وهذا الانخفاض راجع إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة والتي كانت السبب الأساسي في تراجع عمليات السياسة النقدية. أما في سنة 2020 فاستمر تناقص عدد العمليات إلى 329 عملية بمبلغ يقدر بـ 557 مليون دج تقريبا أي انخفاض بنسبة 17,96% و71,15% على التوالي، حيث جاء هذا الانخفاض تزامنا مع أزمة كورونا أين تناقصت قيمة الأرصدة المعالجة بنظام ARTS بسبب قلة الاستثمارات التي تفوق واحد مليون دج خلال تلك الفترة. في سنة 2021 تغير اتجاه تطور نظام ARTS فقد ارتفع عدد عملياتها وقيمتها بنسب معتبرة وقدرت بـ 398 عملية ومبلغ أكثر من مليار دج وذلك راجع إلى ارتفاع عدد المعاملات بين المصارف، عاد التناقص سنة 2022 من حيث عدد العمليات بـ 376 عملية أما المبلغ الاجمالي فقد ارتفع إلى 1 مليار و407 مليون دج وفي سنة 2023 تزايد عدد العمليات بـ 425 عملية وقيمة تفوق 1 مليار و868 مليون وهذا يدل على وجود العديد من الاستثمارات كبيرة القيمة يتعامل أصحابها مع البنك الوطني الجزائري، تواصل ارتفاع العمليات المعالجة بنظام ARTS إلى غاية الثالث الأول من سنة 2024 بـ 123 عملية تقدر قيمتها بأكثر من 482 مليون دج.

ثانيا: نظام سويفت لنقل الرسائل المالية

يعمل نظام سويفت وفق آلية منظمة ومطورة لنظام التحويل المالي الإلكتروني، لكن هذه الشبكة العالمية لا تقوم بالتحويل الفعلي للأموال بل تقوم بأرسال طلبات الدفع عبر رسائل مالية بين حسابات المؤسسات والشركات من خلال أرقام ورموز قياسية يطلق عليها IBAN* وهي عبارة عن أرقام الحسابات المصرفية الدولية، بالإضافة إلى BIC** وهي رموز معرفات البنوك، والتي من خلالها يتمكن نظام سويفت من تحديد البنك بسرعة وإرسال البيانات بشكل آمن، كما يرافق هذا الرمز التعريفي صيغة موحدة تسمى سويفت كود ولكل فرع بنك رمز تعريفي خاص به يتم استخدامه في نقل الرسائل المالية ما بين البنوك، حيث تكون صيغة سويفت كود على هذا النحو " AAAA BB CC DDD "، أربع أحرف الأولى تشير إلى رمز البنك أو المؤسسة المالية (AAAA)، أما (BB) تتكون من حروف فقط وتشير إلى رمز الدولة، و(CC) تعبر عن رمز المدينة أي رمز الموقع وتتكون من

* IBAN: International Bank Account Number.

** BIC: Bank Identification Code.

حروف وأرقام، وأخيرا (DDD) ترمز إلى فرع البنك وتتكون من حروف وأرقام، أما في حالة البنك الرئيسي تستثنى هذه الصيغة الأخيرة¹.

تستعمل البنوك الجزائرية شيفرات خاصة يتم من خلالها الدخول والعمل بنظام سويفت، فمثلا بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 يستخدم هذه الصيغة "BNAL DZ AL XXX"، حيث أن (XXX) هي الأرقام الخاصة بالفرع ولا يمكن الإفصاح عنها. تعمل وكالة تيارت 540 على نقل الرسائل المالية الخاصة بعمليات التجارة الخارجية ذات المبالغ الكبيرة مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، بالإضافة إلى معاملات التحويل مثل إرسال منحة دراسية إلى الخارج أو إعانة أفراد أسرة مغتربة... الخ وتكون غالبا في حدود مبالغ بسيطة².

كما يقدم البنك الوطني الجزائري عبر منصته على الأنترنت خدمة **e-trade BNA** التي جاءت لملائمة الاحتياجات الجديدة للزبائن خاصة رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال التجارة الخارجية، وهي عبارة عن خدمة اطلاع وإشعار خاصة بعمليات التجارة الخارجية عبر نظام سويفت للتعاملات المصرفية وتبادل الرسائل المالية وهي مخصصة لعملاء البنك سواء أفراد، مهنيين ومؤسسات، حيث أن هذه الخدمة تتوفر على أربعة أنواع من معاملات سويفت وهي الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويل الحر والضمانات الدولية³. فبالنسبة لعمليات التجارة الخارجية فهي قليلة جدا رغم الإصلاحات التي شهدتها البنوك خاصة في تطبيق مفهوم البنوك الشاملة إلا أن التخصص كان وما زال مسيطر على النشاطات الرئيسية لكل لبنك، فعمليات التجارة الخارجية من اختصاص البنك الخارجي الجزائري وهذا ما يترجم قلة هذا النوع من العمليات على مستوى البنك الوطني الجزائري، وبحسب ما قدمه لنا رئيس مصلحة التجارة الخارجية بوكالة تيارت 540 فإنه لم يتم معالجة أي عملية تجارية خارجية خاصة بالصادرات بنظام سويفت خلال الفترة 2018-2024 ما عدا عملية واحدة تمت في سنة 2022 ستطرق إليها في الشكل الموالي، أما بخصوص الواردات شهدت هذه الفترة عمليات اعتماد مستندي وتحصيل مستندي تم انجازها بنظام سويفت وهي كالتالي:

- **الاعتماد المستندي:** خلال الفترة 2018-2024 تم استلام رسائل مالية في نظام سويفت تقدر بقيمة 3 100 694.94 أورو و20 964 335.00 دولار.

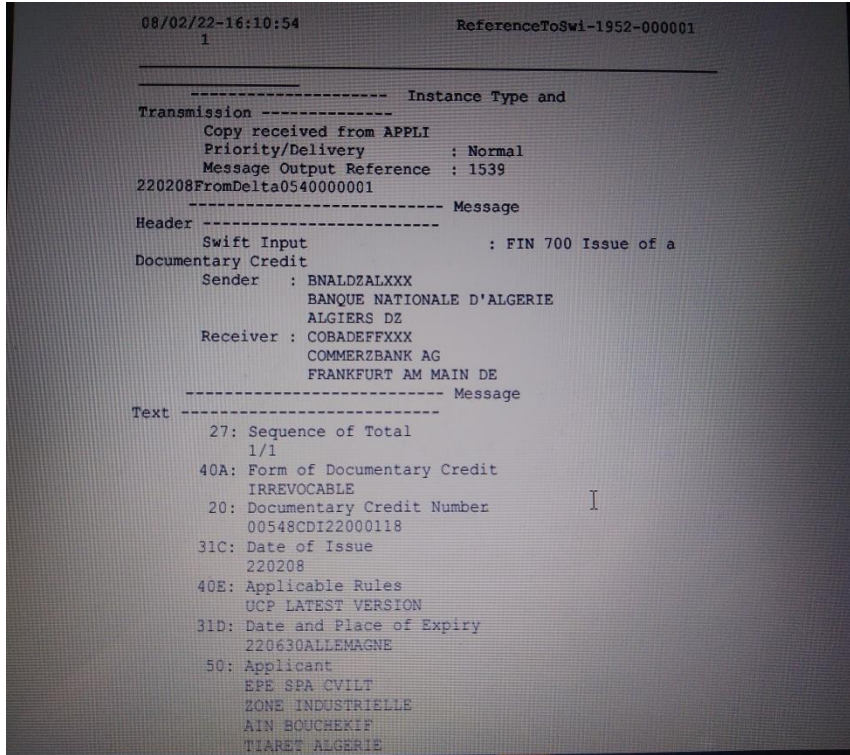
¹ هديل سعد أحمد، دور منصة سويفت العالمية في العمل المصرفي، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، جامعة النهريين، العراق، المجلد 02، العدد 03، 2022، ص 132.

² مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

³ الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/16)، [على الخط]، <https://www.bna.dz/fr/e-trade->

• التحصيل المستندي: عالج نظام سويفت عدد عمليات بقيمة 484 351.21 أورو و247 556.00 دولار.

الشكل رقم (10-02): رسالة اعتماد مستندي صادرة من نظام سويفت الخاصة بعميل للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المطلب الثالث: الأنظمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

يعتمد البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 على العديد من الأنظمة الداخلية التي سهلت عليه تسيير وإدارة المعاملات المصرفية وساهمت في توسيع الرقمنة على مستوى الوكالة.

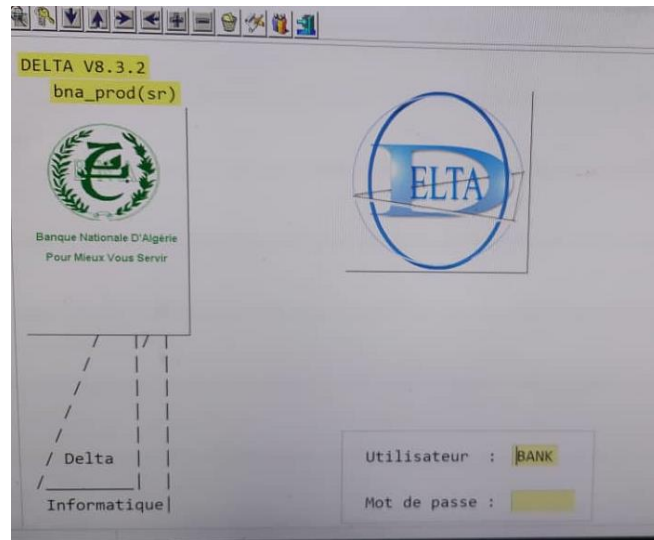
أولاً: نظام DELTA

هو نظام معلوماتي أصدرته الشركة الفرنسية DELTA-INFORMATIQUE التي تأسست سنة 1982 وهي شركة مختصة في تصنيع وتطوير البرمجيات وتوفير خدمات عبر الخط لعملاء البنوك والمؤسسات المالية. حيث يمثل هذا النظام الحل الأنسب للبنوك التي تملك العديد من الوكالات، فهو يمكن من توفير الاتصال والرقابة بين أقسام البنك ووكالاته، كما أن نظام DELTA معتمد في كثير من الدول حول العالم فهو موجود في أكثر من 150 بنك في أكثر من 40 دولة أوروبية وإفريقية.

يعمل البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 بنظام DELTA في نسخته الثامنة، حيث يحتوي هذا الأخير على قاعدة بيانات لجميع عملاء البنك ويضمن لهم خصوصية وسرية العمليات المنجزة من خلاله ومن بين الأعمال التي يقوم بها نظام DELTA ما يلي:

- الاطلاع على أرصدة الزبائن؛
- عمليات الصندوق كالسحب والإيداع والتحويلات سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية؛
- القيام بالعمليات الخاصة بمصلحة القروض كطلب قرض ومتابعة سيره؛
- فتح حساب بنكي (حساب جاري وحساب توفير)؛
- طلب البطاقات البنكية ومتابعة وضعياتها؛
- عمليات التجارة الخارجية وفتح الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي¹.

الشكل رقم (02-11): الواجهة الخاصة بنظام DELTA للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

ثانيا: نظام OGA*

هو منصة إلكترونية تسمح للبنك بتسيير اشتراكات الزبائن في التطبيقات البنكية، حيث تسمح هذه المنصة لعملائها القيام بالعديد من العمليات وتوفير لهم خدمة امنية ومن بين هذه العمليات ما يلي:

- تسجيل اشتراك جديد للزبون في تطبيق BNATIC؛

¹ مقابلة مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

* OGA: Outil de Gestion des Abonnements.

- تسجيل اشتراك جديد للزبون في تطبيق WIMPAY؛
- تحديد وتغيير نوع الاشتراك الزبون حسب الطلب؛
- تغيير وتجديد كلمة السر للزبون وتحديد المعلومات الخاصة به كرقم الهاتف والبريد الإلكتروني وغيرها من المعلومات الخاصة بالمشارك؛
- إيقاف جزئي أو كلي للاشتراك حسب طلب الزبون أو من طرف البنك؛
- إعطاء للمكلف بالزبائن احصائيات حول عدد الاشتراكات ونوعها؛

الشكل رقم (02-12): الواجهة الخاصة بنظام OGA الخاص بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

ثالثا: نظام CREM*

هو نظام مركزية المخاطر تدرج فيها البنوك جميع القروض المقدمة للأشخاص والمؤسسات والتجار، من خلاله يستطيع البنك كشف جميع العمليات البنكية الخاصة بالقروض التي قام بها المواطن على مستوى البنك الوطني الجزائري وعلى جميع مستويات البنوك الأخرى.

كما يستعمل نظام مركزية المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي يمكن مواجهتها مع الزبون المقترض وكذلك تحديد إذا كان للمقترض عوارض بنكية أو قروض متعثرة، حيث يتم من خلال النظام حساب درجة المخاطرة الإجمالية، مخاطر السيولة... الخ وذلك بطريقة آلية أوتوماتيكية.

* CREM: Central Risque Entreprise Ménage.

تعتبر النتيجة المتحصل عليها من خلال مركزية CREM مهمة في اتخاذ القرار البنكي ومعرفة الملائمة البنكية للمقترض.

رابعاً: نظام المحاكاة

يعتمد البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 على أنظمة المحاكاة بشكل يومي تقريباً، وهي عبارة عن أنظمة خاصة بمعالجة طلبات العملاء مثل طلبات القروض ودراسة حالات الرفض والقبول وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات بشأن هذه الطلبات، حيث يختلف نوع النظام المستخدم بحسب نوع الطلب فهناك نظام محاكاة لمعالجة القروض الاستهلاكية ونظام محاكاة لمعالجة القروض العقارية.

1. نظام المحاكاة للقروض الاستهلاكية: يعتبر نظام المحاكاة للقروض الاستهلاكية أول خطوة يقوم بها مستخدم النظام قبل تحويله الى النظام المركزي DELTA، حيث يقوم هذا النظام بدراسة طلب العميل بخصوص الموافقة على منح القرض أو رفضه وهذا بالنسبة للقروض الاستهلاكية مثل اقتناء مشتريات كالأجهزة الكهرومنزلية المصنعة أو المركبة في الجزائر أي التعامل بالمنتجات المحلية فقط. وتتم طريقة معالجة طلب القرض الاستهلاكي للعميل من خلال الخطوات التالية:

- إدخال اسم ولقب وعمر العميل؛
- إدخال قيمة الراتب الشهري للعميل؛
- معرفة إذا ما كان للعميل دفتر توفير بالبنك الوطني الجزائري وإذا كان لديه دين بالبنك أو مع البنوك الأخرى؛
- اختيار نوع القرض وتحديد قيمة القرض؛
- بعد إدخال هذه المعلومات تظهر النتيجة الأولية للمعالجة التي ترفض الطلب مباشرة في حالة ما إذا تجاوزت نسبة الدين 30%؛
- التكلفة الإجمالية للقرض؛
- قيمة الدفعات شهرياً.

الشكل رقم (02-13): واجهة نظام المحاكاة للقروض الاستهلاكية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

2. نظام المحاكاة للقروض العقارية: يقوم هذا النظام بمعالجة المدخلات والتي تتمثل في المعلومات الشخصية والمالية الخاصة بالعميل ثم يحولها إلى مخرجات متمثلة في نتيجة أولية يتخذها النظام بخصوص قبول طلب القرض أو رفضه، حيث يساعد هذا النظام في معرفة وتحديد قيمة التمويل التي يمكن للعميل الحصول عليها فيما يتعلق بالعقار بكل أنواعه سواء قطعة أرض، سكن... الخ، كما أن نظام المحاكاة بعد اتمام المعالجة للطلب يقدم وصل بجميع النتائج والتي تتمثل في:

- قيمة مساهمة البنك والتي تكون 90% وتعبر عن قيمة القرض التي يقدمها البنك للعميل؛
- قيمة المساهمة الشخصية التي يشارك بها العميل وتكون 10% من قيمة الإجمالية؛
- تحديد نسبة الفائدة، بالإضافة إلى فترة السماح؛
- تحديد قيمة الدفع الشهرية.

ويعتمد نظام المحاكاة للقروض العقارية على مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في العميل من أجل قبول

طلبه وهي كالتالي:

- أن لا يتجاوز العميل سن 75 سنة؛
- مدة تسديد القرض 40 سنة؛
- تحديد نسبة الفائدة حسب نوع العقار إما:
- شراء سكن من عند الخواص 6,25%

- شراء سكن من عند مرقي عقاري 1%

- بناء ريفي 6,25%

- شراء سكن عمومي 1%.

نقدم مثال تطبيقي عن طلب قرض عقاري تمت معالجته بنظام محاكاة القروض العقارية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540:

يريد شخص شراء مسكن من عند مرقي عقاري بقيمة 1150000.00 دج بالتعاون مع زوجته، بحيث أن تاريخ ميلاد الشخص هو 1990/10/28 وراتبه الشهري يقدر بـ 63000 دج، أما بالنسبة للزوجة فتاريخ ميلادها في 1989/03/23 وراتبها الشهري يقدر بـ 52000 دج. يتوجه الشخص الى البنك الوطني الجزائري للحصول على قرض وبعد ادخال معلوماته الشخصية في نظام المحاكاة للقروض العقارية تظهر النتائج التالية:

- يقدم البنك لهذا الشخص وزوجته تمويل للسكن بنسبة 90% أي مبلغ قدره 1035000.00 دج مع تطبيق فائدة 01%.

- أما بالنسبة لـ 10% الباقية من تمويل السكن يدفعها العميل أي مساهمة شخصية وتقدر بـ 115000.00 دج، ويقوم بدفع 26170.60 دج على 480 شهر.

الشكل رقم (02-14): واجهة نظام المحاكاة للقروض العقارية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، يتضح أن الصيرفة الإلكترونية كانت نقلة نوعية في عالم المعاملات المصرفية، حيث شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في هذا المجال وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية وهيئات النقد الإلكتروني في الجزائر بالتعاون مع البنوك والمؤسسات المالية. حيث وقع اختيارنا على البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 من أجل دراسة مدى تطبيقه للتكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة البنكية ومدى رقمنة معاملاته.

بينت الدراسة أن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 يسعى إلى تطوير منتجاته البنكية من أجل توسيع قاعدة عملائه وتحقيق أهدافه، ذلك أنه يعمل على تحسين جودة الخدمة البنكية من خلال الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية بحيث أنه يوفر العديد من البطاقات لجميع الفئات للأفراد، المهنيين والمؤسسات مثل بطاقة التوفير، بطاقة النخبة، بطاقة الأعمال وغيرها من البطاقات، كما أنه يقدم أغلب خدماته عبر منصات رقمية وتطبيقات هاتفية ليسهل على العميل إنجاز معاملاته في أي وقت وأي مكان دون اللجوء للوكالة مثل منصة **BNA net** وتطبيق **BNA-tic** و **WIMPAY-BNA**، بالإضافة إلى هذه الوسائل والوسائط الإلكترونية يستخدم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 العديد من أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية التي تسهل عمليات التحويل المالي وإنجاز التسويات كنظام **ARTS** ونظام **ATCI**.

وفي الأخير يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 كان ولا زال يسعى لتطوير جميع معاملاته وهو في خطواته الأولى لتجسيد مفهوم الرقمنة.

خاتمة

خاتمة

لا شك أن العالم يتأثر باستمرار بتحولات وتغييرات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات نتيجة التقدم التكنولوجي الذي قلب عالم المال والأعمال وعمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية، ذلك أن أكثر القطاعات تأثرا بتكنولوجيا الاعلام والاتصال هو القطاع المصرفي باعتباره أحد مؤشرات النهضة الاقتصادية ونظرا لإسهامه الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية، فبعد انتقال العالم لعصر الأنترنت والمعلومات ومع ظهور التجارة الإلكترونية أصبحت البنوك تستخدم أدوات وتقنيات حديثة لتقديم خدماتها في إطار ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الركيزة الأساسية في عمل المصارف والتي فتحت له المجال لاستحداث منتجات ومعاملات جديدة تتلاءم مع هذه الثورة المعلوماتية وتتمثل في مختلف الوسائل، الوسائط والأنظمة الإلكترونية التي تمكن من إدارة وعرض العمليات المصرفية بطرق سهلة وآمنة في أي وقت ومكان وبالتالي المساهمة في كسب ثقة العملاء وتحقيق أهداف البنك.

إن الاندماج في الاقتصاد الجديد أصبح أولوية للعديد من الدول السائرة في طريق النمو والدول النامية والتي من بينها الجزائر، حيث جاء الإصلاح المالي والمصرفي الجزائري ليساير الثورة الرقمية ولو كان بخطوات بطيئة، وكانت البداية من خلال سن قوانين وتشريعات تتعلق بالصيرفة الإلكترونية وإنشاء هيئات ومؤسسات لتعميم النقد الإلكتروني ومساعدة البنوك والمؤسسات المالية على توفير خدماتها عن بعد وذلك من خلال التعامل بالبطاقات البنكية، الولوج للمنصات الرقمية وإصدار التطبيقات الهاتفية... الخ ليتضح في الأخير أن مستقبل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ما زال في بداياته ويحتاج إلى دعم من الحكومة لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي من خلال توفير بنية تحتية رقمية مثل تحسين الاتصال بالأنترنت، بالإضافة إلى تغيير سلوكيات المواطنين وتشجيعهم لتبني ثقافة الدفع الإلكتروني والاعتماد على الخدمات الإلكترونية.

1. اختبار صحة الفرضيات: بعد معالجة الموضوع محل الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه يمكننا الحكم على صحة الفرضيات من عدمها وتتمثل فيما يلي:

• **الفرضية الأولى:** والتي مفادها أن تقديم وعرض المنتجات والمعاملات المالية الإلكترونية يكون عبر الأنترنت فقط وأن تطوير الصيرفة الإلكترونية مرتبط بتوفير البنى التحتية اللازمة كشبكة الاتصالات مثلا، فقد ثبت عدم صحة هذه الفرضية بحيث يمكن القول أن الصيرفة الإلكترونية وجميع معاملاتها تقدم من خلال العديد من القنوات أبرزها الأنترنت، لكن هناك قنوات أخرى مثل شبكات الهاتف، أجهزة الصراف الآلي، وأن تحديث المعاملات الإلكترونية يتطلب أكثر من البنى التحتية، فبالإضافة إلى هذه الأخيرة يرتبط تطوير الصيرفة

خاتمة

الإلكترونية بكفاءة الموظفين ومدى تأهيلهم في هذا المجال وأيضا مدى تقبل المجتمع لهذا النوع من المعاملات، فتقافة ووعي الأفراد عامل أساسي لنجاح أو فشل مشروع الصيرفة الإلكترونية في أي دولة.

• **الفرضية الثانية:** والتي مفادها أن البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 يعتمد على المعاملات المالية الإلكترونية والتقنيات الحديثة في تقديم جميع خدماته ومنتجاته البنكية، فقد ثبت عدم صحة هذه الفرضية فبالرغم من الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 إلا أن الصيرفة التقليدية مازالت مسيطرة بشكل كبير على نشاطه، فهناك شريحة كبيرة من المجتمع لازالت تتوجه للبنك والانتظار في طوابير طويلة من أجل إنجاز أبسط المعاملات البنكية كالسحب النقدي لذلك فإن البنك الوطني الجزائري وجميع البنوك الجزائري لازالت تفقر للثقافة الرقمية وبعيدة كل البعد عن تطورات الصناعة المصرفية العالمية.

2. **نتائج الدراسة:** يمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة فيما يلي:

• من نتائج العولمة المالية استحداث توجهات جديدة للبنوك والمؤسسات المالية والتي من أهمها تبني الصيرفة الإلكترونية؛

• ساهمت التكنولوجيا الحديثة في إحداث تغييرات على مستوى القطاع المصرفي وجعلته يتخذ نوع جديد من المعاملات تستجيب للتطورات السريعة والمتسارعة وتتلاءم مع احتياجات العملاء؛

• أصبحت الصيرفة الإلكترونية ضرورة حتمية فرضتها الطبيعة الاقتصادية والمالية في ظل التقدم التكنولوجي؛

• تعبر الصيرفة الإلكترونية عن تقديم مختلف خدمات البنك ومنتجاته عبر قنوات إلكترونية أبرزها الأنترنت؛

• تعتمد الصيرفة الإلكترونية على العديد من الوسائل، الوسائط والأنظمة الإلكترونية التي سهلت على البنك والعمل الوصول إلى الخدمة البنكية بأكثر سرعة ممكنة مع اختصار في الجهد وتقليل تكاليف الخدمة وأصبحت تهدد الشكل التقليدي للصيرفة؛

• تعتبر البطاقات الإلكترونية من أكثر وسائل الدفع انتشارا والتي حظيت بقبول وانتشار واسع عبر أنحاء العالم، الأمر الذي شجع على خلق وسائل أخرى أكثر تطورا مثل الأوراق التجارية الإلكترونية والنقد الافتراضي؛

• تحتاج وسائل الدفع الإلكترونية إلى وجود قنوات يتم من خلالها تقديم الخدمة البنكية، أي أنها تكون وسيط بينها وبين العميل ومن أبرزها أجهزة الصراف الآلي، البنوك الإلكترونية والهاتف المصرفي، حيث تضمن هذه الوسائط الإلكترونية تقديم الخدمة البنكية في أي مكان وعلى مدار 24/24 سا؛

• مساهمة تكنولوجيا الاعلام والاتصال أصبحت البنوك والمؤسسات المالية تعتمد في نشاطاتها وأعمالها على أنظمة دفع، تسوية وتبادل إلكترونية تعمل على تسهيل عمليات الدفع وإنجاز التسويات المتعلقة بجميع وسائل الدفع، بالإضافة إلى إجراء التحويلات المالية؛

خاتمة

- عرف القطاع المصرفي الجزائري إصلاحات عديدة في سبيل مسايرة التطورات العالمية ودعم الاقتصاد الوطني، حيث كانت الصيرفة الإلكترونية أحد أهم التوجهات التي حاولت الجزائر تطبيقها منذ سنة 2006 إلا أن هذه المحاولة لازالت في بداياتها ومن الواضح أن الوصول لرقمنة القطاع المصرفي الجزائري وغيره من القطاعات لازال بعيدا جدا؛
 - إن إمكانيات التحول نحو تآلية المعاملات المالية والتوجه للصيرفة الإلكترونية في الجزائر كان ولازال يعاني من عدة معوقات أهمها ضعف البنية التحتية خاصة الأنترنت وضعف الأطر القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى محدودية الكوادر المؤهلة في هذا المجال ونقص الوعي الثقافي للمواطنين وتمسكهم بالنشاط التقليدي البنوك؛
 - يعتبر البنك الوطني الجزائري من أوائل البنوك الجزائرية التي سعت لتطوير معاملاتها وتبني الصيرفة الإلكترونية من أجل توسيع قاعدة عملائها وتحقيق الاستمرارية؛
 - يحاول البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 الاعتماد على التقنيات والأساليب الحديثة بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال استخدام وسائل ووسائط وأنظمة الدفع الإلكترونية، حيث أصبح البنك يعتمد على المنصات الرقمية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل عرض وتقديم خدماته؛
 - بالرغم من محاولات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 في تقديم خدماته إلكترونيا إلا أنه لا زال يعتمد بصفة كبيرة على المعاملات التقليدية، لذلك فإن تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في البنك تبقى محدودة وغير كافية اطلاقا؛
 - يعمل البنك الوطني الجزائري وجميع البنوك الأخرى بالتعاون مع هيئات النقد الإلكتروني في الجزائر على تطوير القطاع المصرفي وتنمية الوعي الثقافي للأفراد بأهمية تعميم الدفع الإلكتروني وهذا ما لمسناه كثيرا خلال أزمة كورونا التي كان لها أثر ايجابي على تغيير ثقافة المواطنين وكانت بمثابة دفعة قوية للاستمرار في تطوير المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- 3- الاقتراحات والتوصيات:** بعد ذكر النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة هذا الموضوع يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وهي كالتالي:
- تحتاج الجزائر إلى استثمار وتطوير قدراتها المالية، الادارية، الفنية... الخ خاصة في مجال الصيرفة الإلكترونية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتقدمة في هذا المجال من أجل الانفتاح على الأسواق؛
 - يجب تعميم المعاملات المالية الإلكترونية على جميع البنوك والمؤسسات المالية من أجل استقطاب أكبر عدد من العملاء؛

خاتمة

- يجب تعزيز الوعي المصرفي لدى المواطن الجزائري وتوضيح أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية ليزيد حجم المعاملات وزيادة الثقة فيها؛
 - ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى تعزيز عملية الاندماج على الصعيد الوطني والدولي من أجل تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم ذات القدرة الفعلية على مواكبة التطورات السريعة في مجال الصيرفة الإلكترونية؛
 - العمل على توفير بنية تحتية ملائمة لتطبيق الصيرفة الإلكترونية من حيث توفير اتصال سريع بالإنترنت، توفير برمجيات حديثة ومطورة تعمل على سرعة وأمان المعاملات من أجل حماية بيانات وخصوصيات العملاء من أجل تفادي مشاكل القرصنة والاحتيال التي تثير خوف أغلب الناس؛
 - ضرورة توفير كوادر ذات العلاقة بمجال الصيرفة الإلكترونية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، من خلال التدريب والتأهيل تقنيا وفنيا والاستعانة بخبراء ومهنيين؛
 - على البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 أن يوفر المزيد من الخدمات الإلكترونية ويستحدث منتجات جديدة على السوق الجزائري ليحقق ميزة تنافسية وقيمة مضافة له؛
 - من المستحسن أن يصدر البنك الوطني الجزائري منصات رقمية وتطبيقات هاتفية أخرى ليقدم من خلالها خدماته البنكية التي لازالت تتم بطريقة تقليدية؛
 - الاهتمام وتشجيع البحث والتطوير في مجال الصيرفة الإلكترونية وتسليط الضوء على دور مراكز الإعلام الآلي؛
 - القيام بعمليات تحسيسية وخرجات ميدانية للتعريف بمزايا الصيرفة الإلكترونية وذلك بالاستعانة بوسائل الإعلام مثلا.
- 4- آفاق الدراسة:** بعد دراسة موضوع واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية وإسقاطه على البنك الوطني الجزائري نجد أن هذه الدراسة كانت في حدود معينة ولم تشمل جميع جوانب الموضوع باعتباره موضوعا واسعا وله أبعاد كثيرة يمكن مناقشتها في مواضيع أخرى من بينها:
- دور البنوك الرقمية في تعزيز الشمول المالي؛
 - التكنولوجيا المالية وتأثيرها على تعزيز الميزة التنافسية للخدمة البنكية؛
 - دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك وتحقيق رضا العميل؛
 - التحول الرقمي وتأثيره على حوكمة النظام المصرفي؛
 - تحديات الصيرفة الإلكترونية في دول العالم الثالث.

قائمة المراجع

1. أحمد بوراس، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 01، 2014.
2. أحمد صقر، العمل المصرفي في الدول العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د ط، 2006.
3. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2007.
4. باطلي غنية، وسائل الدفع الإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 01، 2018.
5. جعفر حسين جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية، عمان، الأردن، د ط، 2017.
6. حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية، سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 09، 2013.
7. خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2006.
8. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 1999.
9. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2006.
10. السعيد بركة، نادبة شبانة، البنوك الإلكترونية الواقع والآفاق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط01، 2016، ص 73.
11. سفر بن عايض الحارثي، عقنة العملات، بدون دار، السعودية، ط 01، 2023.
12. السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، د ط، 2006.
13. الشمري ناظم محمد نوري، عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
14. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2007.
15. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2001.
16. عامر ابراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط04، 2015.
17. عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية- السياسة التقنية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط01، 2008.
18. العجمي أحمد عبد العليم، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2013.
19. فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 2007.
20. فضيل فارس، التقنيات البنكية - محاضرات وتطبيقات، النشر الجامعي الجديد، د ط، 2018.
21. محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية العادية-غير العادية-الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط01، 2016.

22. محمد حسن رفاعي العطار، البيع عبر شبكة الأنترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، د ط، 2007.
23. محمد حسن منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2003.
24. محمد طاهر بلعيساوي، الوجيز في شرح الأوراق التجارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008.
25. محمد نور صالح الجداية، تجارة إلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، د ط، 2009.
26. محمود حامد محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الجديد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 2013.
27. محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية عبر الأنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2012.
28. محمود يونس وآخرون، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، د ط، 2003.
29. مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، د ط، 2005.
30. مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، د ط، 2011.
31. منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط01، 2005.
32. وائل الدبيسي، دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي - الواقع والآثار القانونية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط 02، 2010.
33. وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، د ط، 2012.

2/ الأطروحات والرسائل الجامعية

34. بلحاج نور الهدى، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021/2022.
35. جمال كانون، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم وترقية أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات بولاية ورقلة نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2016/2017.
36. دعبوز سعاد، تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021/2022.
37. زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010 / 2011.
38. صخري عمر، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيسكي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008.
39. كيلاني محمود عبد الراضي، النظام القانوني لطاقة الوفاء والضمان، رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون تجاري، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1996.
40. هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الإلكتروني - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون خاص، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018 / 2019.

41. ابراهيم أوراغ، محمد السعيد مزياي، أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 01، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2018.
42. أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 27، 2011.
43. أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 30 سبتمبر 2022.
44. بصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، 2019.
45. بلهادي عبد القادر، نزعي عز الدين، متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 03، 2018.
46. بن جدو أمينة، ديقش سمية، ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 30 سبتمبر 2020.
47. بن عمر خالد، بورزامة جيلالي، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين معوقات التوسع ومتطلبات النجاح، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، المجلد 28، العدد 80، جوان 2019.
48. بن مختار ابراهيم، أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جويلية 2022.
49. بوحاي حياة، مجاني غنية، اتجاهات تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2023.
50. بونحاس عادل، النقود الإلكترونية والنقود الافتراضية - نشأتها، مفهومها وآثارها الاقتصادية، دفاثر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2023.
51. تطار محمد منصف، الصيرفة الإلكترونية والجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 05، 2005.
52. حمو محمد، حمو علي، مكانة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2017.
53. زروني مصطفى، حنك سعيدة، دوافع استعمال شبكة "Swift" في المعاملات الدولية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2013.
54. سعيد حركات، سارة بن غيدة، البنية التحتية للمعاملات الإلكترونية في البنوك الجزائرية - الواقع والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020.
55. سعدي عزو، الأمن التقني للدفع الإلكتروني أي فاعلية؟، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02، 2017.

56. سمية أحمد ميلي، أهمية وسائل الدفع الحديثة في تحسين جودة الخدمات البنكية - مع الإشارة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، ماي 2021.
57. سمية عباس، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري - الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016.
58. سهيلة بن دريس، محمد حمو، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020.
59. شقنن محمد، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني - دراسة تحليلية لآراء عينة من حاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر بالأغواط، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022.
60. صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص 499.
61. ضيف أحمد، بوعكاز عامر، نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر - تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16، مكر، جانفي 2019.
62. عبد الرحيم الشحات البحيطي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصادية والإدارة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، المجلد 31، العدد 02، 2007.
63. عبد الرزاق براهيم وآخرون، أهمية استخدام وسائل الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020.
64. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية - مفهوما وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، العدد 01، 2017.
65. عبد الهادي مسعودي، لخضر لعروس، تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، سبتمبر 2017.
66. عريوة محاد، خاوي محمد، واقع وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 04، 2017.
67. العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية - تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2016.
68. فلاح حسين تويتي، وحيد جبر خلف، الصيرفة الإلكترونية، المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 54، 2005.
69. قطاف عقبة، بومعروف فاطمة الزهراء، الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الوطنية للتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 30 جوان 2021.

70. كهينة رشام، ضوابط البنك المركزي لتنظيم التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني مع الإشارة لواقع البطاقة البنكية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد مقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.
71. محمد ابراهيم مقداد، محمد عبد الهادي نصار، هل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سويفت؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2023/08.
72. محمد المختار سمالي، عبد الله البحري، واقع وسائل الدفع الإلكترونية ضمن السياسة النقدية للجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021.
73. محمد حامد الفكي، دور التسويق في انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، مصر، العدد 02، جانفي 2016.
74. محمد ناصر إسماعيل وآخرون، البطاقات الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية - دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الراجحي فرع الخضراء، المجلة الاقتصادية بغداد، معهد الإدارة الرصافة، بغداد، العراق، العدد 37، 2013.
75. مرشيشي عقيلة، السفتجة الإلكترونية بديلة للسفتجة التقليدية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 10 جوان 2015.
76. هديل سعد أحمد، دور منصة سويفت العالمية في العمل المصرفي، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، جامعة النهريين، العراق، المجلد 02، العدد 03، 2022.
77. وافي ميلود، داودي محمد، واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية - دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2017.

4/ الملتقيات

78. بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد، تكنولوجيا الأنترنت كأداة لتأهيل الخدمات المصرفية مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2011.
79. زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 12/11 مارس 2008.
80. عبد الله لعويجي، الإطار المفاهيمي لبطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر، الملتقى الوطني للصيرفة الإلكترونية والتنمية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 01، الجزائر، 18 ماي 2021.
81. محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر مع عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 26 / 27 أفريل 2001.
82. مفتاح صالح، معارفي فريدة، البنوك الإلكترونية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.
83. نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجيات البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

5/ المؤتمرات

84. حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1-4 نوفمبر 2009.
85. حورية آيت زيان، كمال آيت زيان، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 4/5 جويلية 2007.
86. ربوح عبد الغني، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي بالجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11/12 مارس 2008.
87. شيرين بدري البارودي، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2006، ص 06.

6/ الجرائد الرسمية

88. القانون رقم 18-05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 28، 24 شعبان 1439 الموافق لـ 10 ماي 2018.
89. المادة 02 من النظام 05-04، المتعلق بنظام تسوية المبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ما بين البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 02، 13 أكتوبر 2005.
90. المادة 02، نظام 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 26، 18 ذي القعدة 1443 الموافق لـ 15 ديسمبر 2005.

7/ المقابلات

91. مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.
92. مقابلة مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.
93. مقابلة مع المكلف بالزبائن للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

8/ المواقع الإلكترونية

94. الأنترنت، الموقع الرسمي لـ BANXY، (2024/04/09)، [على الخط]، <https://www.banxybank.com/ar>
95. الأنترنت، الموقع الرسمي لسداد السعودي، (2024 / 02 / 22)، [على الخط]، <https://www.sadad.com>
96. الأنترنت، الموقع الرسمي لشركة ساتيم، (2024/03/24)، [على الخط]، <https://www.satim.dz/ar>
97. الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، (2024/02/23)، [على الخط]، <https://cbi.iq>
98. الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، (2024/02/23)، [على الخط]، <https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-systems/swift>
99. الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/03)، [على الخط]، <https://www.bna.dz>
100. الأنترنت، الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، (2024/05/16)، [على الخط]، <https://www.bna.dz/fr/e-trade-particulier>

101. الأنترننت، الموقع الرسمي لمديرية التجارة ولاية الجزائر، (2024/03/18)، [على الخط]،
<https://www.dawalger.dz/index.php/230-tpe>
102. الأنترننت، الموقع الرسمي لنظام المدفوعات ما بين البنوك الصيني، (24/02/2024)، [على الخط]،
https://www.cips.com.cn/en/participants/participants_announcement/59707/index.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

102. Activités études, developpement, **Rapport D'activité**, Algerie, GIE Monétique, 2018.
- 103.Amina Benali, The reality of Electronic marketing in SATIM's, **international journal of innovation and applied studies**, University Tahri Mohamed, Bechar, Algerie, volume29, Number 01.
- 104.Bouchelit Rym, **Les perspectives d'E-Banking dans la stratégie E-Algerie 2013**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Gestion, université Abou Bakr Belkaid, Telemcen, Algerie, 2015-2016.
- 105.Internet 'Official Site of Russian News Agency, (2024/02/24), [en line], <https://tass.com/economy/1584203>
- 106.Internet, True Commerce- A Brief history of EDI, (2024/02/28), [en line],
<https://www.truecommerce.com/resource/what-is-edi/>
- 107.kassoul Sofian, Melki Tarik, Le rôle du groupement d'intérêt économique monétique (GIE Monétique) au développement de l'E-Banking en Algérie, **Revue Innovation**, Université Lounici Ali, Blida, Algérie, Volume 12, Numéro 02, décembre 2022.
- 108.Refaa Brahim, La monétique en Algérie- développement et perspectives, **journal d'étude en économie et management**, Université Moulay Tahar, Saida, Algerie, volume3, Numéro 06, 2020.
- 109.Tony Drury, Charles w.ferrier, **credit cards** , butterworth, ENGLAND, no Edition, 1984.

الملخص

يشهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة رقمية في جميع المجالات أثرت بشكل واضح على بنية النظام العالمي، ومن بين القطاعات الأكثر تأثراً وتأثيراً بهذا التطور هو القطاع المصرفي، حيث تعتبر الصيرفة الإلكترونية أهم توجه حديث للصناعة المصرفية استطاعت من خلاله أن تسد عجز الصيرفة التقليدية في تقديم خدمات مصرفية تلبي احتياجات العملاء وتستجيب لمتطلبات السوق في عصر تميزه السرعة واختصار للمسافات المكانية والزمانية من خلال آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا من بنوك إلكترونية، نقد افتراضي وغيرهما. وعلى هذا النحو اتجهت الجزائر لتبني هذا النهج المطور للصيرفة في إطار إصلاح نظامها المصرفي وتعزيز التواصل مع الاقتصاد العالمي في ظل المنافسة الشديدة.

وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية ومدى تطبيق مظاهرها، حيث تم إسقاط هذه الدراسة على أحد أهم البنوك الجزائرية العريقة وهو البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 الذي يسعى دائماً لإتاحة الوسائل، الوسائط والأنظمة الإلكترونية في عرض خدماته، إلا أن النتائج المتوصل إليها تشير إلى ضعف الصيرفة الإلكترونية ومحدودية الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى، لذلك فإن معالجة هذا الضعف والتأخر يعد أمراً ضرورياً وعاجلاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الرقمية للدولة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية، النقد الافتراضي، بنوك الأنترنت، أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكترونية.

Abstract:

In recent years, the world has witnessed a digital revolution in all fields, which has clearly impacted the global system's structure. One of the sectors most affected by and influential in this development is the banking sector, where electronic banking is considered the most recent trend. Through it, electronic banking has been able to fill the gap left by traditional banking in providing banking services that meet customer needs and respond to market requirements in an era characterized by speed and the shrinking of spatial and temporal distances through the latest technology from electronic banks, virtual cash, and others. In this way, Algeria has moved towards adopting this advanced approach to banking as part of its banking system reform and enhancing communication with the global economy in the face of intense competition

The main aim of this study is to shed light on the reality of electronic banking in Algerian banks and the extent of its implementation. This study focused on one of the most prominent Algerian banks, the National Bank of Algeria's Tiaret 540 Agency, which always seeks to provide electronic means, media, and systems in offering its services. However, the results indicate the weakness of electronic banking and the limited electronic services provided by Algerian banks compared to other countries. Therefore, addressing this weakness and delay is necessary and urgent to achieve the digital economic development of the country.

Keywords: Electronic banking, electronic payment methods, virtual cash, internet banking, electronic payment, settlement, and interchange systems.